جامـــعة الأزهـــــــر _ غــــــزة
عـمـادة الدراســــــات العلـيـــــــا
كليــــــة الاقتصــاد والعلـــوم الإداريــة
برنامج الماجستير في العلوم السياسية



الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000–2030

The Israeli- Palestinian demographic conflict 2000-2030

إعداد الباحث/
عايش أحمد يوسف قاسم

إشراف/ الدكتور
رياض علي العيلة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة.

1434هـ – 2012م

جامعــــــة الأزهـــــــر – غـــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الاقتـــصاد والعلـــوم الإداريـــة
ماجـــستير العلـــوم الـــسياسية



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **عايش أحمد يوسف قاسم**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها:

الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000ـ2030

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2013/01/10م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **عايش أحمد يوسف قاسم** ، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. رياض علي العيلة (مشرفاً ورئيساً) .... التاريخ: 27/ 1 /2013م

د. أحمد سعيد دحلان (مناقشاً داخلياً) .... التاريخ: 28/ 1 /2013م

د. خالد رجب شعبان (مناقشاً خارجياً) .... التاريخ: 28/ 1 /2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" المجادلة(11)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من كللها الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمتني العطاء بدون انتظار .. إلى من أذكر أسمها بكل افتخار .. إلى من رحمها الله قبل أن ترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار ... إلى معنى الحب و الحنان.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

إلى روح جدتي " الحاجة فاطمة حمدان رحمها الله"

وإلى روح والدي "أحمد قاسم رحمه الله"

الشكر و التقدير

أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لي يد عون ومساعدة من أجل إنجاز بحثي هذا، وأخص بالذكر، الدكتور رياض العيلة، الذي شرفني بالإشراف على بحثي، وكان متابعاً دقيقاً وناقداً موضوعياً، كما أتقدم بالشكر ايضاً للدكتور المناقش الداخلي/ أحمد سعيد دحلان وللدكتور/ خالد رجب شعبان المناقش الخارجي.

الشكر والتقدير لوالدتي الغالية التي شملتني برعايتها. وإلى شقيقي أبوعاهد الذي كان سنداً و مشجعاً. وإلى زوجتي وأبنائي ، الذين تحملوا معي مشقة البحث، وقتاً وجهداً ، آمل أن يكون ثمرة ذلك سعادتهم الدائمة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآيـــة القرآنيـــة	أ
الإهــــــــداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة الجــداول	ح
قائمة المحتويات	ط
ملخص الدراسة باللغة العربيـــة	ي
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	1-19
1.1 مقدمـــة الدراســـة	2
2.1 مشـــكلة الدراســـة	4
3.1 أهميـــة الدراســـة	5
4.1 أهداف الدراســـــة	5
5.1 منهجية الدراســـة	6
6.1 مصطلحات الدراسة	7
7.1 صعوبات الدراســـة	9
8.1 حدود الدراســــــة	10
9.1 الدراسات الســابقــة	10

الفصل الثاني **الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين**	51-19
1.2 تمهيد	20
2.2 مفهوم الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي)	21
1.2.2 الصراع	21
2.2.2 مداخل الصراع	24
3.2 الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين	25
1.3.2 التغير الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين ما قبل النكبة العام 1948م	29
1.1.3.2 الدور البريطاني في الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين	32
2.1.3.2 التغير السكاني	34
3.1.3.2 التغير الجغرافي	38
4.2 التغير الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين، الفترة 1948م حتى2012م	42
1.4.2 التغيرات الجغرافية	43
2.4.2 التغيرات السكانية	45
5.2 الخلاصة	51
الفصل الثالث **مظاهر الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في الاراضي الفلسطينية المحتلة 1948.**	90-53
1.3 تمهيد	54
2.3 الفلسطينيون داخل الخط الاخضر	55
1.2.3 التمييز العنصري" البعد الجغرافي"	56
2.2.3 التمييز العنصري " البعد السكاني"	60
3.2.3 قانون الجنسية	64
3.3 اللاجئون الفلسطينيون	67
1.3.3 مشروعية حق العودة	68
2.3.3 الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين	71
3.3.3 الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين	73
4.3 "يهودية الدولة"	78
1.4.3 "يهودية الدولة" مفهوم وطرح سياسي	84
2.4.3 أهداف الطرح الإسرائيلي ليهودية الدولة	84
3.4.3 أثر تعريف الدولة اليهودية على المجتمع الإسرائيلي	87
5.3 الخلاصة	90

الفصل الرابع **مظاهر الصراع الديموغرافي(الجيوسياسي) في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م**	127-91
1.4 تمهيد	92
2.4 الاستيطان	93
1.2.4 إسقاطات الاستيطان على الديموغرافيا	94
2.2.4 دوافع الاستيطان	99
1.2.2.4 دوافع دينية وتاريخية	100
2.2.2.4 دوافع قومية	101
3.2.2.4 دوافع سياسية	102
3.4 تهويد القدس	106
1.3.4 آليات تهويد مدينة القدس	109
1.1.3.4 تهويد الجغرافيا	110
2.1.3.4 إغلاق دائرة الشئون الاجتماعية	110
3.1.3.4 تهويد القضاء النظامي والشرعي الإسلامي	111
2.3.4 السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس	112
4.4 جدار الفصل والضم	117
1.4.4 طبيعة ومكونات الجدار الفاصل	119
2.4.4 أهداف الجدار	120
3.4.4 آثار الجدار	123
1.3.4.4 الآثار الاجتماعية للجدار	123
2.3.4.4 آثار الجدار على الحركة والنقل	124
3.3.4.4 آثار الجدار على الحدود السياسية	125
5.4 الخلاصة	127

الفصل الخامس **دراسة استشرافية : الحلول المقترحة و السيناريو المتوقع**	168-128
1.5 تمهيد	129
2.5 التغيرات السكانية المتوقعة حتى العام 2030م	130
3.5 حل الدولتين	134
1.3.5 مبررات الحل	135
2.3.5 الموقف العام من حل الدولتين	139
1.2.3.5 الموقف الفلسطيني	140
2.2.3.5 الموقف الدولي	141
3.2.3.5 الموقف الإسرائيلي	143
3.3.5 معوقات حل الدولتين	144
1.3.3.5 المعيقات من الجانب الإسرائيلي	146
2.3.3.5 المعيقات من الجانب الفلسطيني	151
4.5 حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية"	153
1.4.5 الموقف الإسرائيلي من حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية"	156
2.4.5 الموقف الفلسطيني من حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية"	159
3.4.5 معوقات حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية"	161
5.5 السيناريو المتوقع في السنوات القادمة	164
6.5 الخلاصة	168
النتائج والتوصيات	173-169
1.6 النتائج	170
2.6 التوصيات	171

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	موجة الهجرات اليهودية إلى فلسطين	37
2	تطور أعداد السكان في فلسطين 1914-1948	38
3	مساحة الأراضي التي حازها اليهود حتى العام 1947	41
4	عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين حسب الدولة في العام 2010	49
5	عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة نهاية العام 2010	50
6	التوزيع السكاني في إسرائيل وفق الديانة حتى نهاية العام 2011	62
7	اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في 2012/1/1	69
8	توزيع السكان في مدينة القدس	108
6	التقديرات الإسرائيلية لحجم السكان حتى العام 2030	132

المصادر والمراجع	190-174
أولاً : المراجع والمصادر العربية	174
الكتب السماوية	174
الكتب	174
التقارير	178
الدوريات، المجلات والجرائد	178
المقابلات	182
المؤتمرات	182
المواقع الإلكترونية	183
ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية	189

ملخص الدراسة باللغة العربية

الصراع الديموغرافي الإسرائيلي الفلسطيني
2000-2030

تناولت الدراسة موضوع الديموغرافيا كأحد أهم مداخل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجيوسياسي ، ودراسة مراحل التغير الديموغرافي في فلسطين منذ بداية القرن العشرين الميلادي حيث أظهرت الدراسة الدور البريطاني في التأسيس للصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) بإصداره تصريح بلفور وما نتج عنه من تسهيل الهجرات اليهودية لفلسطين ومساعدتهم في امتلاك الأراضي في فلسطين إلى إعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين. كما وتتبعت الدراسة مراحل التغيير الديموغرافي ماقبل النكبة وما بعدها مروراً باحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في العام 1967م وما تمخض عنها من تغيرات ديموغرافية وصولاً للعام 2012م و استشرفت الدراسة التغيرات الديموغرافية المتوقعة لغاية العام 2030م.

قدمت الدراسة شرحاً تفصيلياً لمظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1967م متضمنة البعد الديموغرافي بشقيه السكاني والجغرافي للاستيطان وجدار الفصل وتهويد مدينة القدس. كما تناولت ايضاً مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1948م وناقشت السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين داخل الخط الاخضر وأثرها على الديموغرافيا، وعرضت الدراسة أبعاد رفض إسرائيل لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من منطلقات ديموغرافية وعلاقة ذلك "بيهودية الدولة".

وخلص البحث إلى دراسة استشرافية لسيناريو الحل المقترح للصراع ومنها حل الدولتين، كما ناقشت و حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية" مقوماتهما و معوقاتهما.على ضوء التفوق الديموغرافي الفلسطيني بحلول عام 2015م.

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

Israeli – Palestinian Demographic Conflict 2030 – 2000

This study investigated the demography issue as one of the most important entrances to the Israeli – Palestinian Geo – political conflict. In addition, this study investigated the stages of demography change in Palestine earlier of twentieth century.

The result showed the British role in establishing the demographic conflict (Geo–political) culminated with Belford Promise declaration. The results of this declaration were facilitating the Jewish immigrations to Palestine and helping the Jewish owning the Palestinian territories until the declaration of the establishment of Israel on the Palestinian territories.

Also, this study traced the stages of demography change pre and post the catastrophe crossing with whole occupation to the Palestinian territories in 1967.Besides, the study traces the emergence of demographic changes reaching to the year 2012. Also, this study foresaw the predicted demographic changes until the year 2030.

This study offered a detailed explanation to the aspects of demographic changes in the occupied territories in 1967 including the demographic dimension with its both parts: population and geographical settlement, the separation wall and the judaization of Jerusalem.

Furthermore, the study investigated the aspects of demographic conflict in 1948 and discussed the discriminating policies towards the Palestinians inside the green line and its effect on demography. It showed the dimensions of Israel refusal to the right of return to the Palestinian refugees from demographic perspectives and its relation with "Jewishness of the state".

The study concluded to a perspective study to the scenario of the suggested solution for the conflict as two-state solution and the binational state with its

pillars and obstacles in the light of the Palestinian demographic superiority by 2015.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعددت المنطلقات النظرية والمواقف والرؤى حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحديد مداخله و مضامينه عبر صيرورته التاريخية و إبراز أبعاده السياسية الاجتماعية و الثقافية بشمولية تستوجب البحوث العديدة لذلك تركز الدراسة على أحد أهم مداخل الصراع ألا وهو البعد الديموغرافي (الجيوسياسي)، في محاولة للخروج عن الإطار التاريخي الذي يضع الصراع في شكل من أشكال الجمود. ومن هذا المنطلق نسعى لضبط أبرز القضايا المتعلقة بخفايا هذا الصراع لفهم آليات سير هذا الصراع، مما يقتضي الإطلاع على مختلف التيارات التي تدعو لمناقشة هذا الموضوع من زوايا شديدة التباين والاختلاف، مما أدى للتعرض لمختلف هذه المنطلقات، من خلال البحث في مظاهر الصراع الديموغرافي وإسقاطاته في محاولة لاستيعاب أطرافه وتفسير تداعياته واستشراف مستقبله.

لقد كان لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وفق ما جاء في مؤتمر بال بسويسرا سنة 1897م ومادعمه من وعد بلفور سنة1917م الأثر الكبير في تغيير الملامح الديموغرافية لفلسطين العربية، حيث شرعت الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروع إقامة الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين. لقد واجهت إسرائيل حقيقة الديموغرافيا عكس ما روجت له بأن "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض "وبقي عاملي الأرض والسكان متلازمين في فلسطين إلا أن بدأ الميزان الديموغرافي يتحول بفعل الهجرات اليهودية إلى فلسطين والعمل على جلب اليهود من كل أنحاء العالم، في حين ساهم الاستعمار البريطاني آنذاك في تحقيق الغاية الصهيونية في إقامة كيان لهم في فلسطين، فكانت عملية إحلالية نتج عنها تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين في العام 1948 وإعلان قيام دولة الكيان الإسرائيلي على أكثر من نصف مساحة فلسطين، وما تلاه من طمس للمعالم العربية في المدن والقرى الفلسطينية المحتلة وصولاً لاحتلال باقي أراضي فلسطين في العام 1967 وأجزاء من

الدول العربية مثل مصر وسوريا والأردن ولبنان وهكذا أصبح لليهود دولة في فلسطين تفوقت على الوجود العربي فيها ديموغرافياً وباتت تعرف "بإسرائيل".

إن انعكاسات الديموغرافيا على السياسات الإسرائيلية تنبع من حجم المخاطر التي يتحسسها الكيان الإسرائيلي على مستقبل وجوده ما دفعه لرسم السياسات وطرح الأفكار التي قد يجد فيها مخرجاً لمشكلاته، ومن منطلقات العقلية الصهيونية المبنية على التوسع والتمدد الجغرافي المستلهم من الفكر الألماني الذي يعتبر الدولة كائن حيوي يتمدد جغرافياً ليتناسب مع حجم قوة الدولة و حجم نموها السكاني، لذا فقد انتهجت إسرائيل سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م والتهويد في مدينة القدس، في خطوات لتفادي الخطر الديموغرافي الفلسطيني وتسعى لتجسيد مفهوم "يهودية الدولة" وما له من انعكاسات خطيرة على تركيبة المجتمع الإسرائيلي و إنهاء مظاهر الديمقراطية التي كانت صمام أمان المجتمع الصهيوني غير المتجانس نظراً لاختلاف الأصول والثقافات. ولم يقف مفهوم "يهودية الدولة" عند حد التأثير على المجتمع الإسرائيلي بل تجاوز ذلك لتحديد معالم مستقبل أي تسوية سياسية، وإمعاناً في سياسة التمييز العنصري بين السكان وحرمان السكان الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي من حقوقهم الطبيعية والتحريض الدائم عليهم واتهامهم بالطابور الخامس ولم يتردد راسم السياسات الإسرائيلي في رفض فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين بل و ذهب إلى أبعد من ذلك في طرح أفكار تبادل الأراضي والسكان مع الفلسطينيين توطئة لرسم حدود جديدة لتفادي إسرائيل خطر الديموغرافيا و تتناسب والاحتياجات الأمنية للكيان الإسرائيلي مع إبقاء مواقع متقدمة في أراضي السلطة الفلسطينية بحدود 1967 نظراً لضعف خاصرة إسرائيل من حيث العمق الجغرافي وهذا على حساب تواصل الجغرافيا والسيادة الفلسطينية الكاملة. وسيتم تناول دراسته في خمسة فصول دراسية.

2.1 مشكلة الدراسة

لقد أولت اسرائيل أهمية تامة للواقع الجيوسياسي، حيث انعكس ذلك في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتسريع في تغيير الواقع الديموغرافي على صعيدي الأرض والسكان من خلال مصادرة الأراضي وتهجير سكانها الأصليين من أراضي ال 48 والضفة الغربية والقدس وبناء جدار الفصل ورفض عودة اللاجئين، بحيث اصبحت ترسم سياساتها وفق الواقع الديموغرافي. وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف أثر الواقع الديموغرافي (الجيوسياسي) في طبيعة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة الصراع الجيوسياسي وماهي مراحل التغير الديموغرافي في فلسطين؟
- ما دور الاستيطان الإسرائيلي في الصراع الديموغرافي؟
- كيف أثر جدار الفصل في الصراع الديموغرافي؟
- لماذا تسعى إسرائيل لتهويد مدينة القدس؟
- كيف أثر الصراع الديموغرافي على المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل؟
- ما دواعي الرفض الإسرائيلي لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وما أثره على الديموغرافيا؟
- لماذا تسعى إسرائيل لتعريف هويتها كدولة يهودية؟
- ما الحلول المقترحة والسيناريو المحتمل لتسوية الصراع؟

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها دور واقع الديموغرافيا في المخططات الإسرائيلية الرامية لتفادي الخطر الديموغرافي القادم وصولاً لتحديد مظاهر الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) الإسرائيلي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العامين 1948م و1967م، وفي توضيح ابعاد الحلول المقترحة.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لمعرفة طبيعة الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) الإسرائيلي الفلسطيني ، وتهدف إلى تحقيق التالي:

- تعريف الصراع الديموغرافي.

- إبراز مراحل التغير الديموغرافي (الجيوسياسي) وأثر الهجرات اليهودية في إخلال التوازن الديموغرافي في فلسطين.

- تبيان مظاهر الصراع الديموغرافي وتداعياته على الواقع الفلسطيني في حدود 1948 وفي حدود 1967.

- استشراف التغيرات الديموغرافية المتوقعة حتى العام 2030.

- تقديم دراسة استشرافية للحلول السياسية ومشاريع التسوية لانهاء للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

6.1 منهجية الدراسة

- **المنهج الوصفي التحليلي** "الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه" (العساف،2000م،ص 189).

لذا فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصفاً تحليلياً لمعدلات التفاوت السكاني وأثرها على عملية التمدد الجغرافي وتحليل السياسات الإسرائيلية التي تحقق لها التفوق الديموغرافي، ومقترحات ترسيم حدود الكيان الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية وسيتم تحليل الأرقام ومعدلات الزيادة السكانية.

- **المنهج الاستشرافي** الذي يعرف بأنه "جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها" (السنبل،2003، ص14)

ويهدف هذا المنهج إلى التبصير بجملة البدائل المحتملة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل. واستكشاف النتائج المترتبة على اختيار أي منها وهو لايعني الجزم بأحداث المستقبل – فالغيب علمه عند الله وحده – ولكنه مبني على منطق الاحتمالات، إذ نحن مأمورون بالعمل على قراءة المستقبل والتحسب له بالتخطيط الجيد.

7.1 مصطلحات الدراسة

الصراع

المقصود بالصراع هو التعارض في المصالح فقد يجري احتواء الصراع. بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره (عليوة،1988،ص406).

عرف بولدينج Boulding الصراع أنه موقف يتصف بالمنافسة ، حيث تصبح فيه الأطراف المتصارعة على وعي بتناقضاتها ، ويسعى كل طرف منها إلى تحقيق غايته على حساب الطرف الآخر، وأن العدوانية والعنف ينتجان عن الصراع، بمعنى أنه حالة تفاعلية تظهر عند عدم الاتفاق أو الاختلاف أو عدم الانسجام فيما بينهم ، أو داخل الجماعات ،أو فيما بينها. وعرف روبنز Robbins الصراع بأنه عملية تتضمن بذل جهد مقصود من قبل شخص ما أو جماعة لطمس جهود شخص آخر باللجوء إلى شكل من العوائق ينجم عنها إحباط الشخص الآخر أو الجماعة الأخرى وتثبيطه عن تحصيل أهدافه وعن تعزيز ميوله (نائف،2008، الحوار المتمدن).

الديموغرافيا Demography: " علم يتناول دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجومها وبناها وتطورها وخصائصها العامة ولا سيما من النواحي الكمية"(السفرالعربي،1986).

والديموغرافيا مصطلح يعني دراسة في قياس خصائص معينة للسكان مثل حجم السكان، وتوزيع السكان حسب العمر والجنس ونوع العمل والصناعة والتوطن والانتماء السياسي والديانة... الخ.

النكبة: النكبة تعني احتلال فلسطين في العام 1948 من قبل العصابات الصهيونية وتهجير الشعب الفلسطيني عن وطنه قسراً وإعلان قيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية.

معنى النكبة" بين هلالين لأن من صاغ هذا العنوان هو قسطنطين زريق، فقد اعتبر اغتصاب فلسطين من قبل المشروع الصهيوني ينطوي على أخطار تتجاوز فلسطين، وبالتالي تحريف التوجه بالانزلاق إلى الاستقالة من العمل المنظم لقيام الوحدة العربية (مقصود، "الشروق" 17 مايو 2010).

الخط الأخضر: الخط الأخضر هو حدود الهدنة، التي أقرت بعد الحرب العام 1949 بين اسرائيل وجاراتها من الدول العربية: مصر والأردن وسورية ولبنان. وقد رسم هذا الخط ليكون بمثابة خط وقف إطلاق نار للفصل بين القوات المتحاربة، وجاءت تسميته ب" الخط الأخضر" نظراً لأنه رسم بقلم أخضر على خرائط المحادثات التي جرت في نطاق اتفاقيات رودس (شنهاف،2009،ص12).

الجيوبولتيكا Geopolitics: يعرف (حداد،2005،ص1) الجيوبوليتيكا بأنها تيار بحثي أكاديمي يعني بنزاع الجماعات(قوى سياسية، دول،..) على أرض، تعتبرها كل جماعة من هذه الجماعات ملكاً لها، وذلك انطلاقاً من أفكار وتصورات تتبناها وتصوغها هذه الجماعة أو تلك إزاء الأراضي المتنازع عليها وتشكل هذه الأفكار والتصورات جيوبوليتيكا خاصة بالجماعة المعنية بالنزاع....، وعليه فإن علم أو منهج الجيوبوليتيكا يسعى إلى تحليل الأفكار والتصورات... الخاصة بالأراضي المتنازع عليها، مع الإحاطة بالمكونات الجغرافية لهذه الأراضي، وذلك بهدف تحديد محتوى وحجم النزاع، واستشراف مناحيه، والمساهمة في إيجاد الحلول له.

يهودا والسامرة: لفظ يطلقه الإسرائيليون على الخرائط، ويعني الضفة الغربية، فكلمة" يهودا "تشير إلى جنوب الضفة الغربية، وكلمة" السامرة "أو" شمرون "تشير إلى شمال الضفة الغربية (المسيري،2003،ص250).

حق العودة: هو حق أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني، وفي الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو شرط لقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة عام 1948 م، وفقاً للبند11 من القرار(194) الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1948(المسيري،2003،ص240).

اللاجئون الفلسطينيون: هم الذين شُردوا وهجروا من مدنهم وقراهم في العام 1948 م إلى قطاع غزة والضفة الغربية وخارج حدود فلسطين، على أثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ونزلوا في مخيمات تقع في معظم الدول العربية أنشأتها وكالة الغوث الدولية" الأونروا" (لومارشان، راضي ،1998، ص151).

الاثنوقراطية: اول من استعمل مصطلح أثنوقراطية في سياق توصيف النظام الإسرائيلي " أورن يفتاحئيل "[1] نمط نظام خاص يعمل على تمكين " الأمة" المهيمنة في العادة بأنها " الجماعة المتميزة " في التوسع والإيغال في فرض الاثنية، والسيطرة على الإقليم الجغرافي، وعلى الكيان السياسي، وتوصف هذه الأنظمة بأنها أطر شرعية وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد وهي تجسد هوية مجتمع سياسي ما وغاياته وأولوياته العمليه وتعتبر الدولة هي المشكل الرئيس للنظام، توفر له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تشرع العنف من أجل تنفيذ المشاريع التي يقرها (يفتاحئيل، 2012،ص7).

8.1 صعوبات الدراسة

أ- الأوضاع السياسية التي يحياها الشعب الفلسطيني والحصار المفروض على قطاع غزة، والتي عكست ذاتها من خلال عدم تمكن الباحث من زيارة المنطقة المتعلقة بمجتمع الدراسة في الضفة

[1] أورن يفتاحئيل أستاذ الجغرافيا السياسية وتخطيط المدن في جامعة بن غوريون في بئر السبع، وأحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين يفتاحئيل،2012،ص 7).

الغربية والأراضي المحتلة عام 1948م، والذي من شأنه أن يساعد الباحث على جمع العديد من الشواهد، وإجراء العديد من المقابلات الشخصية المباشرة .

ب- قلة حجم التعاون الذي تفاجأ به الباحث من قبل بعض الشخصيات لدى أبناء شعبنا الفلسطيني في داخل الخط الأخضر.

9.1 حدود الدراسة

الحد المكاني: تتناول الدراسة فلسطين التاريخية من حيث المكان.

الحد الزماني: تناولت الدراسة الفترة الزمنية منذ العام 2000 وحتى العام 2030.

الحد الموضوعي: دراسة دور الديموغرافيا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

10.1 الدراسات السابقة

لقد تطرقت مجموعة دراسات لموضوع الديموغرافيا في إسرائيل ودراسة الجغرافيا السياسية ولمعرفة ما تم دراسته في هذا المجال استعرض الباحث الدراسات التالية:

1. **دراسة يوسف كامل ابراهيم الموسومة بـ :"التحول الديموغرافي القسري في فلسطين". باحث للدراسات، بيروت. 2004.**

اهتمت الدراسة بالواقع السياسي للنكبة والذي تعرض فيه الشعب الفلسطيني للإبادة والتهجير وتبعاً للأطماع اليهودية في فلسطين، والتي تركزت أساساً في المحاولات الحثيثة لخلق وجود يهودي قسري فيها، وتبعاً لذلك شهد التطور الديموغرافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني اتجاهات غير طبيعية، حيث

كان لعامل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطرد العرب أصحاب الأرض الأصليين من وطنهم أثراً مباشراً في تلك التطورات.

و خلصت الدراسة لاعتبار العاملين الجغرافي (الأرض) والديموغرافي (المهاجرون) يبقيان لهما الكلمة الأخيرة في الصراع الذي تخوضه الصهيونية في فلسطين، وتوضيح الممارسات الإسرائيلية على الأرض المتمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيراً قسرياً من قراهم ومدنهم وانتزاع الأرض من أصحابها الأصليين والسيطرة عليها بكافة الوسائل والطرق، حيث لم يستطيع اليهود إعلان دولتهم إلا بعد أن اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض وأخذ في نهايته شكل الصراع الجغرافي والديموغرافي.

2. **دراسة محمد مراد الموسومة بـ :" الدولة اليهودية إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا". مجلة الجيش اللبناني.2011.**

ارتكز مشروع الدولة اليهودية، منذ نشأته كفكرة أولية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى القومية اليهودية بوصفها خصوصية دينية توراتية وتاريخية، من هنا كان الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا، أي الأرض والمقصود بها "أرض الميعاد" أي فلسطين، من جهة أخرى.

وخلصت الدراسة إلى اعتبار المشروع الصهيوني هو ترجمة لفكرة يهودية عقائدية تهدف للسيطرة على فلسطين وطرد سكانها الأصليين وإقامة دولة يهودية. على الرغم من مصادفة المشروع الصهيوني الكثير من الفرص والعوامل المساعدة في تحقيقه العديد من الانجازات المعتبرة، إلا أنّه ما زال يواجه مأزق الانتقال من الأسرلة كمرحلة ظرفية انتقالية إلى التهويد كمرحلة استراتيجية. ثمة إشكاليات قاهرة

تحول دون التقدم على طريق التهويد، أبرزها ثلاث أساسية: هوية الدولة، الجغرافيا السياسية لهذه الدولة والتهويد الديمغرافي للعنصر السكاني فيها.

3. **دراسة جمال البابا الموسومة بـ :"الهاجس الديموغرافي في اسرائيل "دراسة منشورة – مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 15+16 2004.**

تناولت الدراسة المواقف الإسرائيلية، من القضية الديموغرافية التي تتراوح بين التعامل مع القضية بطريقة موضوعية من خلال حل إقليمي يقوم على إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب من خلال حل متفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مع دمج فلسطينيي اسرائيل في المجتمع الإسرائيلي، وإعطائهم حقوقهم السياسية والإجتماعية، هذا الطرح يتبناه اليسار الإسرائيلي ويدافع عنه. وبين مواقف أكثر تشدداً من قبل أحزاب اليمين التي تتراوح بين الفصل أحادي الجانب، والقائم على أساس طبغرافي وديمغرافي، مروراً بتبادل أراضي داخل إسرائيل يعيش فيها سكان فلسطينيون مع أراضي داخل الضفة الغربية يعيش فيها مستوطنون يهود، وصولاً إلى فكر الترانسفير الذي يدعو إلى ترحيل جميع الفلسطينيين عن أرض (إسرائيل الكبرى) من البحر إلى النهر.

وخلصت الدراسة لاعتبار عملية التضخيم للخطر الديموغرافي تهدف إسرائيل من خلفه لتحقيق مكاسب سياسية. تتمثل بالأساس في التهرب من تقديم استحقاقات قد تفرضها العملية السياسية الجارية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقضيتي الحدود وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتحاول إسرائيل جاهدة إقناع الغرب بأنها مهددة، وتبدو الصورة أكثر اقناعاً خاصة للولايات المتحدة عندما تقوم إسرائيل بطريقة متقنة بالمزج والربط بين المخاوف الديمغرافية والمخاوف الأمنية التي تدعي أنها تهدد مستقبلها كدولة للشعب اليهودي.

4. دراسة أكرم أبو عمرو الموسومة بـ :"الاستيطان الإسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا إستراتيجية تحكمها الأيدولوجيا". دراسة على موقع دنيا الوطن.2010.

تناولت الدراسة مسألة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من جوانبه الجغرافية والديموغرافية والأيديولوجية والاستراتيجية معتبرة السيطرة على الأرض الفلسطينية جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين وتابعتها إسرائيل بعد قيامها حتى الآن، وقد رافق عمليات الاستيلاء على الأراضي عملية تغيير ديموغرافي .

و **خلصت الدراسة** إلى أن فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين مستمدة من فكر ايديولوجي يهدف لتحقيق الحلم اليهودي "دولة إسرائيل من النيل للفرات". وتحقيق نتائج محددة وهي أن إسرائيل والقوى المساندة لها في العالم ماضية في مخططاتها في التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية رغم كل القرارات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الصادرة عن المؤسسات الدولية أو الموقعة بين إسرائيل والدول العربية. والسيطرة التامة على جميع الأراضي الفلسطينية بحواجزها العسكرية ومستوطناتها التي تحاصر التجمعات السكانية الفلسطينية وباتت تتحكم في كل حركة من حركات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، وكل ذلك بهدف إقامة دولة يهودية خالصة على أرض فلسطين وعدم جدية إسرائيل في تحقيق السلام والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5. دراسة حسن عبد العال الموسومة بـــ : الجيو بولتيكا الإسرائيلية" المدخل إلى "جيو بولتيكا الحرب" الإسرائيلية. مجلة الفكر السياسي / العدد : 13-14 ربيع صيف 2001 .

تناولت الدراسة الجيوبولتيكا الألمانية (النازية) وكيف شكلت مصدر إلهام خصب للجيوبولتيكا الإسرائيلية على الصعيدين النظري والعملي. فعلى الصعيد النظري شكلت الأفكار والنظريات التي سبق

ونادى بها الألماني النازي كارل هوسهوفر، المصدر النظري الأساسي للجيوبولتيكا الإسرائيلية التي أخذت بالتعريف الألماني النازي لهذا العلم، القائم على الفكرة التي تقول بأن الدولة كائن حي قابل للنمو باستمرار، وبأن الدولة أمام خيارين لا ثالث لهما فهي إما أن تكبر وتتسع أو تهلك وتموت.

وخلصت الدراسة إلى أن الفكر الصهيوني عمل جاهداً على تطبيق فكرة التمدد الجغرافي وتوسيع المجال الحيوي للدولة وصولاً لمشروع " إسرائيل الكبرى " ، مستفيدا من الجانب العملي (التطبيقي) للجيوبولتيكا النازية أكثر مما استفادت من الجانب النظري الذي تمثل في أفكار ونظريات هوسهوفر. وكان لابد من تطوير الحركة الصهيونية والدولة الصهيونية لفكرتها على هذا الصعيد ونقلها من مستوى النزعة الجيوبولتيكية إلى مستوى علم جيوبولتيكا الحرب.

6. دراسة صلاح عبد العاطي الموسومة بـ:" الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948".الحوار المتمدن- العدد 1833، تاريخ 21/7/2007.

تناولت الدراسة آلية عمل الدوائر الصهيونية منذ بداية القرن التاسع عشر للاستيطان في فلسطين، مستغلة بعض الظروف السياسية السائدة في ذلك الموقف وأهمها ضعف الدولة العثمانية ثم المساعدات الكبيرة التي قدمتها بريطانيا لهذه الدوائر خصوصاً بعد انتدابها على فلسطين من إقامة العديد من المستعمرات اليهودية، والتي تطور العديد منها ليصبح مدناً كبيرة واستطاعت هذه المستعمرات من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بعد نزع ملكيتها من أصحابها الشرعيين وبطرق مختلفة مثل الشراء والمصادرة والطرد بعد ارتكاب المذابح والمجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأمر الذي أجبر معظم الشعب الفلسطيني على ترك أرضه ومنازله ليعيش لاجئاً في مخيمات البؤس والشقاء وقد واصلت هذه الدوائر إقامة المزيد من المستعمرات حتى بعد قيام دولة إسرائيل وحتى الآن.

وخلصت الدراسة لاعتبار المستعمرات اليهودية هي بمثابة رأس الحربة في برنامج إسرائيل التوسعي القائم على فرض سياسة الأمر الواقع ، فقد شهدت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية فترات مد وجزر إلا أنه وإلى الآن يعد سياسية ثابتة لدى الاحتلال وخاصة في مناطق 67، ما يؤكد عزم إسرائيل الدؤوب على بقاء سيادتها الفعلية في الأراضي العربية التي تحتلها، فالخرق الإسرائيلي مازال مستمراً لجميع الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني، وهو إن دل على شئ فهو يدل على عدم جدية إسرائيل في عملية التسوية،وسعيها لكسب الوقت لتعزيز استيطانها فالفلسفة الصهيونية التي تنطلق منها هذه السياسة تقوم على مفهوم وسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، ويؤكد ذلك استمرار مضي إسرائيل في إقامة جدار الفصل العنصري وشبكة الطرق الالتفافية التي شقت بحجة الربط بين المستوطنات مع أن الغرض الحقيقي منها هو منع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية وعزلها فى كنتونات محاصرة بالمستوطنات الإسرائيلية .

7. دراسة نبيل السهلي الموسومة بـ: " فلسطين أرض وشعب".اتحاد الكتاب العرب. دمشق.2004.

تناولت الدراسة رصد التغيرات الديموغرافية للشعب الفلسطيني بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال السويسرية، وبداية الهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني بشكل منظم، وكذلك تناولت الدراسة عملية الزحف الصهيوني إلى أراضي فلسطين بكونها الهدف الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع الحركة الصهيونية في المنطقة العربية، فالصهيونية كانت تسعى لإنشاء الدولة اليهودية.

وخلصت الدراسة إلى أنه تم طرد نصف مجموع الشعب الفلسطيني في العام 1948، تحت ضغط القوة العسكرية الصهيونية، كما تم تدمير 385 قرية فلسطينية. والتحدي الذي يواجه الفلسطينيين في

داخل الخط الأخضر، وعملية الأسرلة، التي تستهدف طمس هويتهم القومية والثقافية. والتنكر الإسرائيلي لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، في ظل رفض اللاجئين كافة مشاريع التوطين.

8. **SCAINI,Maurizio(2006) :" DEMOGRAPHICS, MINORITIES, MIGRATION, AND NEW GEOPOLITICAL FACTORS IN THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT . University of Trieste, Italy.**

دراسة ماوريتسيو سكاينو (2006):"الديموغرافيا، والأقليات، والهجرة وعوامل جغرافية سياسية جديدة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"جامعة تريستي، إيطاليا.

تناولت الدراسة المحاذير الديموغرافية وتوقعات الأغلبية السكانية للصالح الفلسطيني والتي دفعت إسرائيل للانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة في خطوات تعمل على تحسين في الموازين الديموغرافية لصالح يهودية الدولة. هذا هو التطور الأكثر وضوحاً في السياسة الإسرائيلية. وتعتبر القضايا الديموغرافية ذات أبعاد قومية ووطنية وسياسية، وفي المجال الاقتصادي تناولت الدراسة دوافع المهاجرين التي تدفعهم للانتقال إلى إسرائيل لأسباب اقتصادية وليس لأسباب أيديولوجية. واهتمام الاستراتيجيين الإسرائيليين بالجوانب الديموغرافية للهجرة غير الشرعية.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الإسرائيلية منطلقة من تخوفات إسرائيل على وجودها في ظل عدم اعتراف الفلسطينيين بحق اسرائيل في الوجود. وعزت الدراسة بناء جدار الفصل لدواعي أمنية والهجرة غير الشرعية هي أحد أهم أسباب التوتر المستمر في الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من الماضي.كما أن الانسحاب من غزة كانت خطوة فصل من جانب واحد ليست لدواعي أمنية بحتة بل لدواعي ديموغرافية وعليه عملت إسرائيل على منع حركة العمال والسلع من وإلى قطاع غزة.

9. **Schindler ,Steven Rousso:" “Israeli Population Politics and its Impact on Policy and Palestinian Human Rights".**

دراسة ستيفن رسو شندل: "السياسة السكانية الإسرائيلية، وتأثيرها على السياسة العامة وحقوق الإنسان الفلسطيني ".

تناولت الدراسة الوضع في إسرائيل، والسياسات الرامية إلى التغيير الديموغرافي التي لا تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان، من أجل الحفاظ على الديمقراطية اليهودية، وقد طبقت إسرائيل ضغوطا مختلفة على فلسطينيي إسرائيل من أجل إبطاء معدل الإنجاب في حين لا تطبق نفس تلك الضغوط على الإسرائيليين واليهود. بينما وجهة النظر الحكومية الرسمية هو أن هذه السياسات تفيد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على حد سواء اقتصادياً وتنموياً، فمن الواضح أن هذه ليست نوايا الحكومة الحقيقية، بل جاء هذا واضحاً تماماً عندما ذكرت صحيفة هآرتس على ما وصفوه "إن الحقيقة عن تخفيضات في مخصصات الأطفال." هذا سوف يكشف حقيقة السياسات الإسرائيلية الجديدة التي من شأنها أن تفرض إجراءات صارمة للحد من معدلات المواليد الفلسطينية وفي نفس الوقت زيادة معدلات المواليد بين اليهود والإسرائيليين. ولعل هذه السياسات تسعى فقط إلى تعزيز الأساليب المستخدمة بالفعل – من خلال المثبطات الاقتصادية للحد من التكاثر السكاني الفلسطيني ومع ذلك، ليس هذا هو السيناريو الوحيد المحتمل. بل ناقشت "تدابير صارمة" التي اتخذتها دول أخرى مثل الصين ("سياسة الطفل الواحد") ومصر (تدابير تنظيم الأسرة) للحد من توسيع السكان، مبررةً ذلك بتفادي تدهور البنية التحتية للدولة .

وخلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تعتبر الفلسطينيين " قنبلة ديموغرافية " في إسرائيل، وأن السياسات الإسرائيلية تهدف لدفع الفلسطينيين للهجرة، وأن كافة السياسات والاستراتيجيات التي استخدمتها

إسرائيل لمواجهة النمو السكاني الفلسطيني هي تتعارض بوضوح مع حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديموغرافيا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نجد أنها ترتكز على مجموعة من الأفكار منها :

فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وصولاً لقيام الكيان الإسرائيلي واهتمت تلك الدراسات بمقولات يهودية مثل " حدود دولة الكيان من النيل إلى الفرات " ومنها من ناقش فكرة الايدلوجيا القومية وتحولها إلي مشروع صهيوني احلالي في فلسطين وتحول البعد الديني إلى بعد توسعي يسعى لخدمة المشروع اليهودي في تحقيق أحلامه ، كما ناقشت الدراسات بحث الكيان الإسرائيلي عن حلول تسوية تهدئ من مخاوف الديموغرافية من خلال طرح أفكار توطين الفلسطينيين خارج وطنهم ورفض كافة القرارت الأممية لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الذي هجروا منه فلسطين، وخلص البعض باعتبار أزمة الديموغرافيا أزمة مفتعلة يسعى الكيان الإسرائيلي من ورائها لتحقيق مكاسب سياسية ومنهم من بحث الموضوع على أساس فكرة التمدد الجغرافي أي النزعة الجيوبوليتيكية واعتبارها محاكاة للنزعة النازية التي تعنى بزيادة مساحة الدولة والتوسع في مجالها الحيوي وليس بالضرورة باستخدام وسائل قتالية، إلا أن هذه الدراسات لم تناقش ما ستتناوله الدراسة الحالية من تحديد الدور الديموغرافي في التأثير على سياسيات الكيان الإسرائيلي ودراسة مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام1967 وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948 وما تضمنته من عمليات استيطان وتهويد لمدينة القدس وبناء الجدار الفاصل إلى حالة التمييز العنصري تجاه فلسطينيي الداخل وعدم الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها

على أثر النكبة في العام 1948، وستتعرض الدراسة لطرح فكرة "يهودية الدولة" وفي دراسة استشرافية سيتم عرض السيناريوهات المحتملة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ضوء الصراع الديموغرافي.

الفصل الثانـي

الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين

1.2 تمهيد

أخذ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ بدايته صراعاً على الأرض والسكان، وكان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية أولاً، و"إسرائيل" لاحقاً، هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين، بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخص في حجم الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في فلسطين، وعلى هذا الأساس فإن العاملان الجغرافي (الأرض) والديموغرافي (المهاجرون) لهما الكلمة الأخيرة في الصراع الذي تخوضه الصهيونية في فلسطين، والممارسات الإسرائيلية على الأرض متمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيراً قسرياً من قراهم ومدنهم وانتزاع الأرض من أصحابها الأصليين والسيطرة عليها بكافة الوسائل والطرق، حيث لم يستطع اليهود إعلان دولتهم إلا بعد أن اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض وأخذ في نهايته شكل الصراع الجغرافي والديموغرافي (ابراهيم،2004، ص1).

يتناول هذا الفصل الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين في ثلاث عناوين رئيسية يتناول العنوان الأول مفهوم الصراع ومداخل الصراع الديموغرافي في فلسطين، ويتناول العنوان الثاني الصراع الديموغرافي في مرحلة ما قبل النكبة عام 1948م ملقياً الضوء على الدور البريطاني الذي أسس لصراع ديموغرافي يهودي عربي في فلسطين وذلك من خلال الوعد البريطاني الذي عرف بتصريح بلفور الذي منح اليهود حق إقامة وطن في فلسطين ومن خلال سياسة الانتداب البريطاني التي عملت على تسهيل الهجرات وامتلاك اليهودية الأراضي في فلسطين، وخلصت إلى إحداث

تغيرات ديموغرافية واضحة وإقامة الكيان الإسرائيلي. اما العنوان الثالث فتناول الصراع الديموغرافي في الفترة الممتدة من العام 1948م وحتى العام 2000م، حيث يتم البحث في تداعيات حرب العام 1967م وما نتج عنها من تغير ديموغرافي سكاني وجغرافي.

2.2 مفهوم الصراع الديموغرافي الجيوسياسي

تطورت الدراسة العلمية للعلاقات الدولية عبر تطور مكونات النسق الدولي، وأن التغيرات التي حصلت في مطلع القرن الحادي والعشرين أبرزت تغيرات في السياسات الدولية وأفسحت المجال أمام النظريات التحليلية التي تركز على الدول والفاعلين الدوليين الجدد من غير الدول، وأن عمليات التفاعل السياسي والاقتصادي بينهم في النسق الدولي أفضت إلى خلق حالة من التعاون والعلاقات الإيجابية أنتجت صراعات متعددة تتسم بالسلمية أحياناً وبالعنف أحياناً أخرى.

1.2.2 الصراع

إن مفهوم الصراع فى الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه "باعتباره ظاهرة ديناميكية (Sandole,1993,p7) ومن الجدير بالذكر أن تفرد ظاهرة الصراع الدولى عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف. وهذا يعني أن الصراع في صميمه يعبر عن تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها و إمكاناتها...الخ، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون

نقطة الحرب المسلحة (مقلد، 1979، ص99). وهناك مجال لإدارة الصراع أو التكيف مع ضغوطه مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه (بدوي، 1997، ص50).

يختلف الصراع عن الحرب في أن الأخيرة لا يمكن أن تتم إلا على صورة واحدة وبأسلوب واحد. فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسماً لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً أو الأقل تطرفاً، ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية (مقلد،1979،ص99).

لذا يقف الصراع كمفهوم وممارسة بين مستويين ، الأول : الاختلاف الطبيعي منه أو المصطنع ، والناجم عن التباين في العقائد أو الرؤى أو المصالح بين الجماعات الإنسانية ، وهنا فإنَّ الفشل في إيجاد مساحات من الفهم والقبول والتناغم المشترك يُحوّل الاختلاف إلى صراع بين تلك الجماعات للدفاع عن ذات ومصالح كل طرف . والمستوى الثاني : الأزَمة ، وهي مرحلة متقدمة ومعقدة من الصراع بين المجموعات العقدية أو العِرقية أو الطائفية أو السياسية .. المختلفة يصل بها إلى حد الاقتتال أو الانهيار العام لنظامها الاجتماعي والحضاري . وهنا فالصراع هو : النِزاع الناتج عن الاختلاف جرّاء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر ، وقد يكون مُبرراً كما في صراع الشعوب مع أنظمتها المستبدة ، أو يكون غير مُبرراً كما في الصراعات الإثنية والطائفية داخل أُطر المواطنة والوطن الواحد ، وهنا فجوهر حركية الصراع تتولد من الاختلاف أولاً والفشل في تسويته أو إبداع الحلول المناسبة له ثانياً ، وهو جذر الأزمات التي تعصف بكيان المجتمع والدولة وتُنذر بتفككهما (العادلي،2003، الحوار المتمدن).

ويمكن ادراك الجانب السلبي للصراع من خلال ارتباطه العام والمستقر في الأذهان بما يتضمنه الصراع من محاولات للتدمير، أو الاستغلال أو لفرض حل على طرف آخر (بدوي، 1997، ص40).

إن الصراع الدولي أشمل وأعقد بكثير من مفهومه ونطاقه من مفهوم ونطاق الحرب لأن الحرب متى وقعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام، بين المقاومة أو الإذعان، بين النصر أو الهزيمة، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع، ذلك أنه من خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون هناك بعض المجال لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه او آخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة لكل طرف من الأطراف الداخلية فيه (مقلد،1979، ص99).

إن الصراع يجري مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغريها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة. ويختلف أشكال الصراع وفقا لمحصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره، وللصراع تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي، ولكل صراع أرضية يقوم عليها، وهو موجود في الواقع بحكم توازنات وتعقد الواقع ذاته، غير أنه دائماً ما يأتي ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع كما أن هناك تبرير مباشر لوجوده (نائف، 2008، الحوار المتمدن).

إن الصراع ينشأ عندما تتعارض أهداف القوى المتصارعة حيث أن لكل طرف أو اكثر أهداف متناقضة. حيث يسعى كل طرف للحصول على ما يريده الطرف الآخر أو الاحتفاظ به، وعندما يتحقق هدف طرف يعني عدم تحققه للطرف الآخر لأن الصراع يدور حول ذات الهدف،

ويمكن للصراع أن يأخذ اشكالاً متعددة وبقدر التكيف مع مجريات الصراع وإدارته رغم محدودية البدائل لكل طرف، ودائماً ما يكون للصراع أسبابه ومداخله.

2.2.2 مداخل الصراع

لقد تعددت المداخل التي تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، وفي دراسة لبعض المداخل التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الديموغرافي في فلسطين ومنها:

أولاً: المدخل الجيوبوليتيكي وهو من أهم التطورات الحديثة الذي أسس له "راتزل" التي قامت على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه. ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر إلى الحدود الإقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر قوة. وقد أكد "راتزل" أن الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية بسبب طبيعي وهو أن الحدود إذا نظر إليها على إنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة (مقلد، 1979، ص102).

ومنذ العام 2005 ظهر مفهوم جديد للجيوبوليتيكا بأنه" كل ما يتعلق بالتنافس بين السلطات التي تعيش على أرض واحدة: تنافس أقل أو أكثر سلماً أو عنفاً بين السلطات السياسية من كل الأنواع، وليس فقط بين الدول، بل بين الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية، هذا يمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتيكي له مساحة كبيرة أو صغيرة جداً (نيوف،2008، ص 2).

ثانياً: المدخل الديموغرافي والذي عبر عنه عالم الاجتماع الفرنسي " بول ريبو" في نظريته التي تقول أن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وتقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب وبالنظر لنظرية الدورات الديموغرافية والتي تقول بأن الدول تمر في تطورها السكان بثلاث مراحل متميزة هي: مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة انتقالية، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وإن كانت تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام. وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي كاف، وهذا ما يطلق عليه بديناميكيات العملية الديموجرافية التي تشير إلى الدولة على أنها كائن عضوي أو على أنها حقيقة بيولوجية من حيث عمليات النمو والتفاعل والتوسع...إلخ. وهي تتشابك في هذا التفسير، مع النظريات الجيوبوليتكية (مقلد، 1979، ص103).

لقد أسهمت النظريات السابقة في توضيح مداخل الصراع ذات العلاقة بالعنصرين الجغرافي والسكاني والتي غالبا ما تكون سبباً في تطور الصراع للوصول إلى حالات شن الحروب وتعتبر تلك النظريات العنصر السكاني أحد مقومات الصراع وأهدافه، فعندما يكون الصراع موجه ضد مجموعات سكانية تكون النتائج لصالح مجموعات سكانية أخرى.

3.2 الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين.

تعبر كلمة "ديموغرافية" عن وضع السكان في المكان، ويمكننا الفصل بين عنصري المفهوم أي بين كل من السكان والمكان الجغرافي ونقصد ضمن ما نقصده الاشارة إلى ما يترتب على هذا الفصل من تمزيق لكل من الطرفين، ولتلك العلاقة غير القابلة للفصل، والتي تجسدها كلمة "الديموغرافية " فلا يوجد سكان بلا مكان، فحتى الموتى يحتاجون إلى مكان تنصب فيه شواهد قبورهم، والمكان بلا سكان

قفر لا يستدعى اهتماماً. هنا بالتحديد يمكن أن نجد تطوراً لا بأس به للاشتباك الجاري على أرض فلسطين منذ ما يقرب من قرن من الزمان ومازالت سخونته وتعقيداته تتزايد يوماً فيوم (غبريال، 2010).

وتجدر الإشارة إلى تأثر الخصائص السكانية في فلسطين بشكل كبير بالتطورات السياسية التي شهدت دوراً هاماً في نمو وتوزيع السكان في الداخل والشتات، خاصة وأن فلسطين شهدت تطورات جذرية على الساحة السياسية نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أدت إلى تمزيق الهوية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني، حيث أن الصراع يعد صراعاً مصيرياً وحضارياً، ويحمل في طياته أبعاداً مختلفة سياسية واستراتيجية واقتصادية و وثقافية ودينية، في إطار مشروع صهيوني استيطاني. ولتحقيق الأهداف الصهيونية الاستيطانية ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني أبشع الأعمال الإرهابية التي انتهكت خلالها كافة حقوق الإنسانية حفاظاً على تفوقها الديموغرافي، ومازال الشعب الفلسطيني يعيش مأساة يعاني منها من احتلال اسرائيلي وصراع مستمر من أجل الحفاظ على حقوقه المشروعة (شعت، 2003، ص119:120).

تحول التناقض، منذ نشأته كفكرة أولية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى القومية اليهودية بوصفها خصوصية دينية توراتية وتاريخية.

من هنا، كان الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا، أي أرض فلسطين، من جهة أخرى. تحوَّلت الأيديولوجيا القومية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلى مشروع صهيوني استيطاني – إحلالي في فلسطين، قلب المجال الحيوي للمشرق العربي، وقد برز كاستجابة لزعم توراتي يقوم على مبدأ "الإسترجاعية"، أي العودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) حيث تنشأ الكيان اليهودي على مدى جغرافي سياسي مفتوح يغطي مساحة فلسطين التاريخية، ويكون قادرًا على التحوُّل إلى مشروع جيوسياسي يضمن السيطرة والتفوُّق على كامل

المجال الحيوي العربي الذي يربط بين أربع نقاط ارتكاز: بلاد ما بين النهرين (الفرات) شرقًا، ومصر (النيل) غربًا، وبلاد الشام (البحر المتوسط) شمالاً، وشبه الجزيرة العربية (البحر الأحمر) جنوبًا. جاء قيام إسرائيل العام 1948 ليشكِّل الحلقة المركزية في بنيان الكيان الاسرائيلي. وكانت حروب التفوُّق الإسرائيلي المتواصلة ضد العرب والفلسطينيين، ومخطَّطات الاستيطان التي لم تتوقَّف، والتي كانت تحصل بموازاة الطرد الإكراهي للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات، منسجمةً مع الاستراتيجية الصهيونية الهادفة إلى إنجاز تهويد فلسطين كهدف أعلى للمشروع الصهيوني (مراد،2011، موقع الجيش اللبناني).

ومن أجل الوصول إلى مرحلة تهويد فلسطين يجب إحداث تغيير في العنصر الجغرافي مستنداً لفرض السيطرة على مساحات أكبر من الأرض بكافة الوسائل، وإحداث تغير في الميزان السكاني تكون فيه الغلبة للسكان اليهود ولا يمكن تحقيق ذلك بنمو طبيعي لمجموعة صغيرة من السكان، بل يستوجب جلب المجموعات السكانية على شكل هجرات .

فالسعي لتجميع يهود " المنفى" ليست نزعة طارئة، بل هي سياسة قديمة راسخة، سبق ل (بن غوريون) أن أعلن عام 1951" أن إنشاء الوضع الراهن لا يكفى، "فقد أنشأنا دولة ديناميكية مستندة إلى التوسع وها نحن قد بلغنا الآن مرحلة الاستقلال في جزء صغير من بلادنا"، ثم عاد عامي 1952و 1955 ليعلن بشكل مباشر" أن خلق الدولة الجديدة لا يمكن أن ينقص بأي حال من الأحوال من المجال التاريخي لأرض إسرائيل". ثم يعود "بن غوريون" ليكشف، عن النوايا التوسعية بقوله" لا أستطيع أن أتصور كيف تضاعف إسرائيل عدد سكانها خمس مرات وبدون حساب نمو السكان الطبيعي وتظل في إطار حدودها الحالية". وبطبيعة الحال لا يمكن تصور قدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من ملايين اليهود المهاجرين دون أن يقترن ذلك بمخططات التوسع الإقليمي، على

حساب طرد السكان العرب من ديارهم وأراضيهم، وهذا نوع من استعمار الإجلاء الذي يعد أبشع أنواع الاستعمار (مرسي، 2005، ص190:191).

فلقد أدت السيطرة والاستيطان اليهودي إلى حدوث تغيير كبير في تعريف الفضاء الترابي. ففي أواخر السبعينيات، أزالت إسرائيل الخط الأخضر " خطوط الهدنة في العام 1949م"، من جميع الخرائط والأطالس والمنشورات الرسمية. وعلى الرغم من بقاء بعض البقايا المعينة من الحدود القديمة كمواقع نقاط التفتيش على الطريق المؤدية إلى المناطق المحتلة، فقد بقى الخط الأخضر غير مرئي في معظم المجالات اليهودية العامة، وهو أمر يؤدي إلى تسجيل عملية ضم المستوطنات إلى إسرائيل، وتوليد المزيد من اليأس وتعزيز الروح القتالية لدى الفلسطينيين. ففي هذه الفترة، كان الهدف الصهيوني واضحاً تجاه تشديد السيطرة على كل أرض "إسرائيل الكبرى". وقد تم الإفصاح بكل وضوح عن الهدف في تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحق شامير"، على مدى عقد الثمانينيات و أوائل التسعينيات، حيث قال في خطاب له في البرلمان " الكنيست " : " هذا هو هدفنا: الإقليم بأكمله، ينبغي عدم التطفل عليه أو تجزئته، هذا مبدأ بديهي، وهو لا يخضع لاي جدال، ينبغي أن لا تسأل لماذا؟ لماذا هذه الأرض ؟ لا يتطلب منا أي شرح. هل هناك أية أمة أخرى تجادل في وطنها، في حجمه، في طوله وعرضه، في إقليمه، في المساومة عليه أو في أي شيء شبيه بذلك؟" (يفتاحئيل،2012، ص81).

ومن الجدير بالذكر أن الكيان الإسرائيلي، دولة قزمية لا تتجاوز مساحتها 20989 ألف كم2 ، تعتبر من الدول القزمية في العالم وشكلها الطولي أفقدها لأي عمق جغرافي أو استراتيجي ، بل جعل كل النقاط الحيوية تحت مرمى المقاومة ووصولها إلى مدينة طبريا التي تبعد 35 كم عن جنوب لبنان فالأمر بالغ الخطورة ، أما الكيان الاسرائيلي فأصبح تحت مرمى صواريخ المقاومة

الفلسطينية، من هنا جاءت مطالب بعض الزعامات اليهودية بشن حرب وقائية ضد الدول العربية دون تردد حتى تستطيع إسرائيل تجاوز هذه المشكلة (رياض،1991، ص140). وهذا يعطينا انطباع بأن دولة الكيان الاسرائيلي لا يمكن أن تكون دولة عظمى بسبب صغر مساحتها وشكلها الطولي الرفيع (الغريرى،2003، ص52).

مما سبق، نجد أن الفهم الصهيوني للبعد الديموغرافي قد اعتمد على سياسة التدرج والاستمرار من أجل الوصول لدولة قوية متفوقة ذات أغلبية يهودية نقية، تولي أهمية كبيرة للمحتوى النوعي ولا تغفل التركيز على الجانب الكمي، ونلاحظ أن إسرائيل عملت جادة على جلب أكبر قدر ممكن من المهاجرين اليهود إلى فلسطين حيث استمرت تعيش حالة الانفجار السكاني حتى أواخر القرن الماضي ، أما الآن " فقد أصبحت إسرائيل تعتمد على النمو الطبيعي للسكان في ظل نضوب معين الهجرات اليهودية إليها" (ابو زايدة،2012، مقابلة خاصة). رغم ذلك فإن الكيان الإسرائيلي يعتبر أن الزيادة السكانية لديه تتناسب طردياً مع زيادة المساحة الجغرافية مستندة إلى نظرية التمدد الجغرافي والحدود المائعة، لذا اتبعت إسرائيل أساليب متنوعة لتحقيق ذلك، تجلت في الادعاء الباطل لأحقيتها في فلسطين وما ترتب عليه من احتلال فلسطين و زحف استيطاني مستمر وتهجير يرتقي لدرجة التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين وتهويد الجغرافيا. ولقد مرت عملية التغير الديموغرافي في فلسطين بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة بخصائص معينة تنوعت فيها أساليب الصراع.

1.3.2 التغير الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين ما قبل نكبة العام 1948.

إن الفكر الصهيوني المستمد من العقيدة اليهودية التي تنظر لفلسطين كأرض يهودية مقدسة هو الذي دفع ثيودور هرتزل لوضع الإطار العملي لإقامة وطن قومي لليهود في مؤتمر بال بسويسرا 1897م مؤسساً بذلك بدايات الصراع الديموغرافي في فلسطين .

تعرِّف إسرائيل الصهيوني بأنه "اليهودي الذي يقيم في إسرائيل أو يستعد للهجرة إليها" (الأهرام، 1967) ويعلن بن جوريون –أول رئيس وزراء لإسرائيل– في تقديمه لكتاب «تاريخ الهاجاناه» قائلاً: «في بلدنا لا يوجد مكان إلا لليهود.. وسنقول للعرب: اخرجوا من هنا.. وإذا أبدوا أية مقاومة فإننا سنخرجهم بالقوة» ويقول: «تستمد الصهيونية وجودها وحيويتها من مصدرين: مصدر عميق عاطفي دائم، وهو مستقل عن الزمان والمكان، وهو قديم قدم الشعب اليهودي ذاته، وهذا المصدر هو الوعد الإلهي والأمل بالعودة، يرجع الوعد إلى قصة اليهودي الأول الذي أبلغته السماء أن (سأعطيك ولذريتك من بعدك جميع أراضي بني كنعان ملكاً خالداً لك) هذا الوعد بوراثة الأرض رأى فيه الشعب اليهودي جزءاً من ميثاق دائم تعاهدوا مع الإله على تنفيذه وتحقيقه، والإيمان بظهور المسيح لإعادة المملكة، أصبح مصدراً أساسياً في الدين اليهودي يردده الفرد في صلواته اليومية، إذ يقول بخشوع وابتهال: أؤمن إيماناً مطلقاً بقدوم المسيح، وسأبقى –حتى ولو تأخر– أنتظره كل يوم. أما المصدر الثاني، فقد كان مصدر تجديد وعمل، وهو ثمرة الفكر السياسي العملي الناشئ عن ظروف الزمان والمكان، والمنبعث من التطورات والثورات التي شهدتها شعوب أوروبا في القرن التاسع عشر، وما خلّفته هذه الأحداث الكبيرة من آثار عميقة في الحياة اليهودية (الكيلاني،1994،ص 42).

ففكرة الحنين إلى أرض الميعاد التي يذكرها بن جوريون هي عقيدة دينية جاءت في التوراة المتداولة
بينهم، جاء في المزمور(137) 1عَلَى أَنْهَارِ بَابِلَ هُنَاكَ جَلَسْنَا، بَكَيْنَا أَيْضًا عِنْدَمَا تَذَكَّرْنَا صِهْيَوْنَ.
2عَلَى الصَّفْصَافِ فِي وَسَطِهَا عَلَّقْنَا أَعْوَادَنَا. 3لأَنَّهُ هُنَاكَ سَأَلَنَا الَّذِينَ سَبَوْنَا كَلاَمَ تَرْنِيمَةٍ، وَمُعَذِّبُونَا
سَأَلُونَا فَرَحًا قَائِلِينَ: «رَنِّمُوا لَنَا مِنْ تَرْنِيمَاتِ صِهْيَوْنَ».

4كَيْفَ نُرَنِّمُ تَرْنِيمَةَ الرَّبِّ فِي أَرْضٍ غَرِيبَةٍ؟ 5إِنْ نَسِيتُكِ يَا أُورُشَلِيمُ، تَنْسَى يَمِينِي! 6لِيَلْتَصِقْ لِسَانِي
بِحَنَكِي إِنْ لَمْ أَذْكُرْكِ، إِنْ لَمْ أُفَضِّلْ أُورُشَلِيمَ عَلَى أَعْظَمِ فَرَحِي!

7اُذْكُرْ يَا رَبُّ لِبَنِي أَدُومَ يَوْمَ أُورُشَلِيمَ، الْقَائِلِينَ: «هُدُّوا، هُدُّوا حَتَّى إِلَى أَسَاسِهَا». 8يَا بِنْتَ بَابِلَ
الْمُخْرَبَةَ، طُوبَى لِمَنْ يُجَازِيكِ جَزَاءَكِ الَّذِي جَازَيْتِنَا! 9طُوبَى لِمَنْ يُمْسِكُ أَطْفَالَكِ وَيَضْرِبُ بِهِمُ الصَّخْرَةَ!

لقد ظهرت أول دعوة يهودية للهجرة إلى فلسطين سنة 1665 على يد يهودي تركي اسمه شبتاي تزفي Shabbetai Tzvi الذي عمل على تجمع اليهود وتنظيمهم وحثهم إلى الهجرة نحو فلسطين.وعندما أمر السلطان العثماني سليم الأول بالقضاء على هذه الحركة، أمر شبتاي أتباعه بالتظاهر بالإسلام والعمل بسرية لتحقيق أهدافهم، وعرفوا باسم يهود الدونمة، وبعد مرور الزمن وصلت أعداد منهم إلى مناصب رفيعة في الدولة العثمانية والجيش، الذين هيأوا لليهود ما كانوا يصبون إليه، ولا سيما في عهد الضعف الذي مر على الدولة العثمانية (الزيتونة،2012، ص 8).

لقد وضعت الصهيونية نفسها، في موقع متناقض مع الوجود العربي في فلسطين حينما تبنت فكرة الهجرة والاستيطان. وقد أخذت تهيئ نفسها لإدارة صراع بعيد المدى للوصول إلى أهدافها في السيطرة على المنطقة. وفي هذا الإطار، اعتمدت الحركة الصهيونية الهجرة بوجهيها المرتبطين باستيعاب اليهود الصهيونيين لزرعهم في فلسطين عن طريق (الاستيطان)، من ناحية، واقتلاع المواطنين العرب وتهجيرهم بمختلف الوسائل، من ناحية أخرى، كذراع رئيس لتنفيذ أهدافها في المنطقة (تيم،1986،ص 29).

ويرى الباحث أن العقيدة الدينية التي دفعت الحركة الصهيونية إلى تبني فكرة الاستيطان في فلسطين شكلت المحرك لبنائها مستغلة الأحكام التوراتية التي رسمت أحلام الصهيونية لإقامة الوطن اليهودي المزعوم. ومن هنا ولعدم امتلاك اليهود في العالم أساطيل وجيوش فإنها سعت ومن خلال الإحلال السكاني الهادئ في فلسطين لتغيير الميزان السكاني والجغرافي مما أسس لصراع ديموغرافي في فلسطين استمرت جذوته الى يومنا هذا موظفة كافة طاقاتها وحشد الدعم لتنفيذ مخططاتها.

1.1.3.2 الدور البريطاني في الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين.

أفضى ضعف وتراجع الامبراطورية العثمانية إلى تدخل غربي في معظم الأقاليم العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني حتى مطلع القرن العشرين، حيث أصبحت تركة الامبراطورية العثمانية محط أطماع دول الغرب المتناحر حول السيطرة والنفوذ، مما دفع هذه الدول لتقاسم مناطق النفوذ العثماني السابق عبر معاهدة " سايكس بيكو" التي وقعت بتاريخ 1916/5/16م والتي قسمت الوطن العربي لمناطق نفوذ غربي كانت فلسطين من نصيب بريطانيا.

وفي 2 تشرين ثاني نوفمبر 1917، أصدر وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور تصريحاً ينص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عرف فيما بعد (بوعد بلفور) والذي نص على:

" إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى". وعملت بريطانيا من خلاله على تقديم التسهيلات والدعم لموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وزيادة عدد المستوطنات اليهودية فيها. ويعتبر وعد بلفور من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ الذي منح بموجبه دولة استعمارية أرضاً لا تملكها (فلسطين) إلى جماعة لا تستحقها (الصهاينة) على حساب من يملكها ويستحقها الشعب العربي الفلسطيني (الكيالي،1990،ص84).

وعندما صدر صك الانتداب على فلسطين عام 1922 كانت بريطانيا قد احتلت فلسطين عسكرياً قبل صدور الصك بستة أعوام، مما دفع عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى

لإعطاء نوعاً من الشرعية الزائفة للاحتلال البريطاني لفلسطين، وتحقيقاً للتحالف بين الصهيونية العالمية والحكومة البريطانية وضعت فلسطين تحت نظام الانتداب، لإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين (حمامي،2006،ص146).

وقد أبدت بريطانيا التزاماً من خلال رسالة مكدونالد إلى وايزمان التي أكد فيها "أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعتزم التقيد بنصوص صك الانتداب الذي تعتبره التزاماً منها نحو اليهودية العالمية لا نحو يهود فلسطين فقط، بل التقيد بسياسة الوطن القومي اليهودي من خلال السماح بمزيد من الهجرة اليهودية واستيطان الأراضي، فضلاً عن التجاوز عن ممارسة السياسة الصهيونية من حيث الإصرار على أن تشتغل الأيدي العاملة اليهودية وحدها في المشروعات اليهودية. واعتبر وايزمان رسالة مكدونالد هذه عاملاً حاسماً مكنتهم من إحراز المكاسب الكبيرة التي تحققت في السنوات التالية "(الكيالي،1990، ص227).

ولم يتأخر رد الفعل الفلسطيني على وعد بلفور لما يحمله من مخاطر فكان الرفض والاحتجاج يأخذ أشكالاً كثيرة ففي، 24 ديسمبر سنة 1920 انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث بمدينة حيفا وانتخب لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر برئاسة موسى كاظم الحسيني وتقرر فيه ما يلي : (الكيالي،1990، 138).

- رفض وعد بلفور.
- منع الهجرة اليهودية.
- تشكيل حكومة وطنية لفلسطين.

وفي أول مايو سنة 1921م هاجم العرب مركز المهاجرة الصهيوني في يافا وقتلوا عدداً من المهاجرين اليهود احتجاجاً على الهجرة وقامت بهجمات على المستعمرات اليهودية بين يافا وطولكرم وخاصة مستعمرة (ملبس)[1] وقتل أكثر من 200 يهودي واستشهد عشرات من العرب برصاص الإنجليز. (زيتونة وطوقان، بدون.ت، ص23).

ويخلص الباحث إلى أن الفلسطينيين تمتعوا بالوعى الكامل بما يدور حولهم من مخططات تحاك لتغيير معالم الأرض العربية و السكان وإحلال مجموعات متفرقة من المهاجرين اليهود وإقامة وطن قومي لهم بناءً على نص وعد بلفور، الذي لم يأت على ذكر الحقوق العربية بل اكتفى بعدم انقاص الحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى دون الإشارة إلى أية حقوق سياسية، وهذا يعني التعاطي مع العرب كأقلية طائفية رغم أنها كانت أغلبية سكانية، في إشارة واضحة إلى تغير العامل الديموغرافي لصالح اليهود مستقبلاً، وذلك من خلال السماح للهجرات اليهودية بالقدوم إلى فلسطين وتسهيل عملية امتلاك ونقل الأراضي لهم وفقاً لرسالة مكدونالد ،والتواطؤ والدعم البريطاني بصفتها دولة انتداب على فلسطين.

2.1.3.2 التغيير السكاني

من المعروف ديموغرافياً أن للنمو السكاني مصدرين : الأول هو صافي التكاثر الطبيعي، والآخر هو صافي الهجرة من وإلى أي دولة. وهجرة الإنسان الطوعية من منطقة لأخرى وهذه الظاهرة ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان على وجه هذه الارض. وبطبيعة الحال هناك فرق بين حق الهجرة الطوعية الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبين التهجير القسري. فالهجرة هي عمل فردي اختياري حر يتم بشكل إرادي ذاتي ولا يهدد أمن الآخرين. أما التهجير فهو عملية اقتلاع قسرية لمجموعات

[1] ملبس هي بلدة عربية فلسطينية و تدعى اسرائيليا (بتاح تكفا).

بشرية من أوطانها وزعزعة لأمنها واستقرارها، وعادة تتسبب في صراعات إقليمية ودولية. إضافة إلى أن عوامل الجغرافيا البشرية أو الديموغرافيا المؤدية إلى قيام المواجهات والنزاعات المسلحة في العالم كانت أكثر عددا وتنوعاً من تلك الناجمة عن عوامل الجغرافيا الطبيعية أو الطبوغرافيا. فالحروب عادة ما تترافق والنزاعات القومية أو الدينية المتشددة، مع نمو سكاني قومي لكنه شديد الاختلاف بنيوياً وتوجهاً (كرباج،1999، ص56).

لقد اعتمدت الصهيونية منذ كانت فكرة، فحركة، فدولة، على العنصر البشري، واعتبرته أحد المقومات الرئيسية لتنفيذ مخططاتها. فالعنصر البشري هو المحرك الأساسي لنشاطاتها المستقبلية كافة. ولذلك، فقد قدمت الإغراءات والتسهيلات الكبيرة لكل مهاجر يهودي يأتي من الخارج، كما قامت، في الوقت ذاته، بتأمين الغطاء الدولي لمسعاها في هذا الاتجاه (تيم،1986، ص30) .

ومن هنا اتجهت الحركة الصهيونية لتأمين الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومن كافة أماكن تواجدهم في دول العالم ليشكل ارتفاع ملحوظ في نسبة السكان اليهود في فلسطين كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1880-1948

الموجة	الفترة	عدد المهاجرين	جهة القدوم
الموجة الأولى	1880 -1903	25000	من روسيا وبولندا ورومانيا
الموجة الثانية	1904 – 1914	34000	من روسيا وشرق أوروبا
الموجة الثالثة	1919 - 1923	35100	من مناطق بحر البلطيق وروسيا وبولندا
الموجة الرابعة	1924 - 1931	78898	بولندا رومانيا الشرق الاوسط
الموجة الخامسة	1932 – 1939	224784	ألمانيا أوروبا الغربية بولندا
الموجة السادسة	1940 – 1948	118300	وسط أوروبا البلقان بولندا الشرق الأوسط
الأولى- السادسة	1880-1948	516082	من أوروبا الشرقية والغربية

مصدر الجدول (السهلي،2004،ص 103)

وبالنظر للجدول السابق نجد أن حجم الهجرة اليهودية لفلسطين خلال 23 عاماً منذ العام 1880م والعام 1903م بلغ 25000 مهاجراً، و اخذ هذا العدد في الزيادة مع بدء النفوذ البريطاني تعاظم الهجرات في فلسطين ليتضاعف في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، ليصل حجم المهاجرين الكلي في العام1948م أكثر من نصف مليون مهاجر ونلاحظ أن أغلبية المهاجرين جاءوا من روسيا وبولندا في الفترة الواقعة بين الحربين العالمية الأولى والثانية، ومما لاشك فيه أن هذه الهجرات أثرت على الميزان الديموغرافي في فلسطين كما يظهر ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (2)

تطور أعداد السكان في فلسطين 1914–1948م

السنة	التعداد	عدد السكان العرب	عدد السكان اليهود	المجموع الكلي	% يهود من جملةالسكان
1914	تقدير الحكومة العثمانية	634.633	55.142	689.775	8
1918	تقدير حكومة فلسطين	644.000	56.000	700.000	8
1922	إحصاء 1922/10/22	673.388	83.794(*)	757.182	11
1931	إحصاء 1931/11/18	861.211	174.610	1.035.821	16.9
1944	التقـديرات الرسـمية لحكومـة الانتداب	1.363.387	528.702	1.739.624	31
1947	التقـديرات الرسـمية البريطانيـة 1947/3/31	1.363.387	614.229	1.977.626	31.4
1948	تقدير عام 1948	1.415.000	650.000	2.065.000	31.5

مصدر الجدول (صالح،1996،ص128)

من الجدول السابق يلاحظ أن نسبة السكان اليهود كانت في تزايد مستمر ومرتفع وأعلى من النسبة الطبيعية للنمو السكاني بفضل الهجرات اليهودية الوافدة لفلسطين، حيث ارتفعت نسبة السكان اليهود في فلسطين من 8% نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني لتصلإلى 31.5%من جملة السكان في نهاية الانتداب البريطاني عام 1948م ذلك يؤكد الدور البريطاني في تسهيل الهجرات اليهودية التي أحدثت بشكل كبير التغيرات الواضحة في التركيبة السكانية في فلسطين.

ساعد صدور قرار تقسيم فلسطين بتاريخ 1947/11/29م، إلى تحقيق الصهيونية لما كانت تخطط له منذ سنوات طويلة. ومن جهة أخرى كان هناك حرب من نوع آخر تركت نتائج مدمرة على

(*) انظر : أريه أفنيري : دعوى نزع الملكية. الاستيطان اليهودي .. والعرب 1878–1948، ط1، ترجمة شريف البرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1986، ص 31.

الارض والسكان وبنفس القدر، وهي عبارة عن "حملة الهمس" حيث يقوم صديق يهودي بإسداء النصح للقرويين الفلسطينين بالمغادرة إضافة إلى الجرائم الفظيعة و" التطهير العرقي" التي ارتكبت ضد الفلسطينيين عام 1948، حيث تم تسجيل 34 مجزرة كجزء من الحملة العسكرية، ومجازر أخرى للترهيب لم يتم الكشف عنها (ابو ستة،2001،ص12).

إلى جانب ذلك نفذت إسرائيل بالقوة العسكرية عملية طرد للفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس وأصبح بذلك 805000 نسمة من سكان فلسطين لاجئين، وهم أهالي 531 قرية ومدينة، ومساحة أراضيهم تمثل 92.6% من المساحة الكلية لفلسطين. هذه الكارثة الكبرى، التي عرفت باسم النكبة، التي ليس لها نظير في التاريخ الحديث، و لم يحدث من قبل أن غزت أقلية أجنبية أرض أكثرية وطنية واحتلت أرضها وطردتها من ديارها ومسحت آثارها الثقافية والتاريخية، وتم ذلك بدعم مالي وسياسي وغطاء شرعي دولى من الدول الغربية (ابو ستة،2001،ص3).

3.1.3.2 التغير الجغرافي

إن الكثير مما كانت الصهيونية تثقف به أنصارها يقوم على اعتبار أن الصهيونية واليهودية هما الشيء نفسه، ولا يمكن فصلهما، كلتاهما تتحدث عن فلسطين بوصفها "أرض إسرائيل"، كما تعتبر أن العرب في "أرض إسرائيل" بمثابة غرباء أو دخلاء لا تسامح مع وجودهم، و أهم من هذا كله، ترى الصهيونية أنها تسترد الأرض التي أطلق عليها سكانها الأصليون اسم فلسطين منذ أكثر من ألف سنة للشعب اليهودي وحده وعبر صراع تخوضه ضد غير اليهود (سعيد،1994،ص105).

ولوضع هذه الرؤية الأسطورية موضع التنفيذ لم يكن أمرًا سهلاً، إذ أن المستوطنين الصهاينة حلوا في أرض لا يعرفونها، وهي أرض مأهولة بالسكان، ومن هنا كان من الضروري أن ينظموا

أنفسهم بطريقة صارمة، وأن تكون لهم مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ فتم تأسيس الوكالة اليهودية ومهمتها القيام بمعظم عمليات التخطيط والتطبيق الفعلي لهجرة وتدريب المستوطنين وتأمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات إنتاج وخدمات للمهاجرين، كما أنشئ الصندوق القومي اليهودي التي أوكلت له مهمة شراء الأرض. وتُعتبَر المؤسسة العسكرية والتنظيمات شبه العسكرية من أبرز القواعد التي تضطلع بتطبيق المخطط الاستيطاني الصهيوني والمحافظة على استمرار العملية الاستيطانية وحمايتها. فتقوم المؤسسة العسكرية بتعبئة الجماهير وتجنيدهم حول فكرة الاستيطان باعتبارها المثل الأعلى "للمواطن الإسرائيلي". أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية مثل الهاجاناه والناحال فتقوم بأدوار الحراسة والأدوار الأمنية ورفع الروح المعنوية (المسيري،1988،موقع الكتروني).

مع عدم إغفال دور الانتداب البريطاني الذي ساعد في إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين وتسهيل عملية نقل ملكية الأراضي لليهود والقدرة على استيعاب المهاجرين الجدد وإيجاد فرص عمل لهم، وهذا ما مكن اليهود من إقامة مجتمع مستقل بذاته داخل المجتمع الفلسطيني واعتبار هذا المجتمع نواة الدولة المستقبلية إذ "بلغ حجم المستعمرات الصهيونية التي تم إنشاؤها في عهد الاستعمار البريطاني حوالي 286 مستعمرة" (البديري، 1998، ص40).

كما ساهم الانتداب البريطاني على فلسطين مساهمة فاعلة في رعاية المشروع الصهيوني والعمل على إرساء دعائم الوجود اليهودي في فلسطين وذلك من خلال الرعاية التامة للحاجة الصهوينية في استقدام المهاجرين اليهود ومن ثم توطينهم وتسهيل نقل الأراضي والأملاك لهم. حيث تم انشاء 268 مستوطنة و بلغ عدد المهاجرين في عهد الانتداب البريطاني نصف مليون مهاجر

لترتفع نسبة السكان اليهود في فلسطين من 8% في العام 1918 لتصل إلى 31% في العام 1948 عند نهاية الانتداب وتم إنشاء حوالي 268 مستوطنة.

جدول رقم (3)

مساحة الأراضي التي حازها اليهود حتى عام 1947م

مساحة الأراضي بالدونم	نسبتها المئوية للمساحة الإجمالية	كيفية حيازتها
420,00	%1.55	فترة الحكم العثماني وبداية الحكم العكسري البريطاني
175,000	%0.64	أجرتها حكومة فلسطين لليهود
325,000	%1.20	منحتها الحكومة للوكالة اليهودية
625,000	%2.31	مشتراه من كبار ملاك غائبين غير فلسطينيين
26,400	%0.96	مشتراه من كبار ملاك فلسطينيين
	%6.6	المجموع

مصدر الجدول (البديري،1998،ص28)

منذ بداية الحكم العسكري البريطاني لفلسطين إزدادت سيطرة اليهود على الأرضي التي إرتفعت من 42000 دونم أي ما نسبة 1.6% لتصل إلى حوالي مليون ونصف دونم في العام 1948 أي مايعادل 6.6% من المساحة الإجمالية لفلسطين، وكما زعم أحد الزعماء الصهاينة بن غوريون: بأن فلسطين لم ينقصها سكان عرب فهم موجودون فيها ولم ينقصهم أراضي فهم المالكون لها ولكن ينقصهم حكومة في إشارة واضحة إلى دعم حكومة الانتداب البريطاني لليهود على حساب العرب، ولم يقف الدور البريطاني عند هذا الحد بل ذهب أبعد من ذلك ليسهم في تفوق السكان اليهود على السكان العرب من حيث التسليح والتنظيم كتوطئة لقيام دولة فور انتهاء الانتداب.

وفي أوائل أبريل عام 1948م وأثناء وجود الانتداب البريطاني وتحت رعايته،بدأت العصابات اليهودية الصهيونية بتنفيذ خطة الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين حيث بدأوا بوصل الأراضي اليهودية بعضها ببعض ثم الاستيلاء على الأراضي العربية التي حولها وطرد سكانها، واتبعت القوات اليهودية سياسة التطهير العرقي، حيث كانت تحيط القرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة، ثم تجمع سكان القرية في مكان ما وتختار عدداً من الشبان لإعدامهم وتترك الباقي ليهربوا وينقلوا أخبار الفظائع، حيث قام اليهود بارتكاب حوالي (17) مجزرة (مذبحة) أخرى بعد انتهاء الانتداب (بارود،2008،ص 13:14).

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين من سكان فلسطين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين حتى ديسمبر 1948م بلغ 725.000 نسمة (توفيق،1978،ص 19). وهناك تقديرات تشير إلى أن العدد يصل إلى حوالي 900.000 نسمة (ابو لغد،1972،ص 155:182).

و حين أعلن في 15 ايار 1948م، عن قيام الكيان الإسرائيلي على 11% من فلسطين، لم يتم الإعلان عن أية حدود لكيانهم وحسب الكاتب الاسرائيلي ابن موريس: " مع شهر تموز أصبح واضحاً أن " اسرائيل قد ظفرت في حربها على البقاء، على الأقل على المدى القصير، وأن هجمات جيش الدفاع اللاحقة قد وجهت لتأمين المستقبل السياسي العسكري للكيان اليهودي " وهذا يتطلب احتلال المزيد من الأراضي . إن حجة الدفاع قد افسحت الطريق للتوسع المجرد الذي أفضى الى 78% من فلسطين قبيل التوقيع على اتفاقيات الهدنة 1949م(ابو ستة،2001،ص56).

لقد شكل قرار التقسيم الأرضية الخصبة للعصابات الصهيونية وذلك من خلال السعي الحميم للسيطرة على الأرض العربية بشتى السبل، وإحداث التغيرات الديموغرافية كتوطئة لإنشاء كيان جديد يتمثل في إقامة "دولة يهودية" ذات حدود مع ضمان الاعتراف بها وذلك فور انتهاء الانتداب البريطاني.

يخلص الباحث إلى القول أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما قبل العام 1948 قد اتسم باللاعنف حيث أن حركته الهادئة والبطيئة، كانت أخطر من الحروب النظامية مبرراً ذلك بطبيعة الصراع الديموغرافي الهاديء الذي شكل تراكماً كمياً أدى إلى تغير نوعي، و كان يبدو للوهلة الأولى أنها تغيرات ديموغرافية بسيطة وغير مقلقة وذات صبغة عمالة وافدة ، إلا أن تلك المبررات لم تنطلي على الفلسطينيين الذين قدروا أكثر من غيرهم الطبيعة اليهودية العدوانية ومساعيها الرامية لاحتلال فلسطين وربما أبعد من ذلك، ولكن حالة الضعف العربي وقدرة الفلسطينيين المحدودة لم تجدي نفعاً في ظل تكالب الدول العظمي على فلسطين والمنطقة عقب انهيار الحكم العثماني. ولم تنفك هذه الدول وعلى رأسها بريطانيا من رعاية المشروع الصهيوني منذ تصريح بلفور مروراً بصك الانتداب على فلسطين، الذي وفر الغطاء الكامل لتسيير هجرات اليهود وتمليكهم الأراضي في فلسطين، وتتويجا بمنح اليهود شرعية إقامة دولة "إسرائيل" على أرض فلسطين مسجلاً بذلك دوراً لبريطانيا في التأسيس لصراع ديموغرافي لم تقف حدوده عند انشاء الكيان الاسرائيلي.

4.2 التغير الديموغرافي (الجيوسياسي) في فلسطين، الفترة 1948م حتى 2012م

أسفرت حرب عام 1948 واتفاقيات الهدنة التي تلتها في عام 1949 ، بين إسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة، عن ملامح جديدة لتوزيع أرض وسكان فلسطين . فقد قام الكيان الإسرائيلي على ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، وشغلت الضفة الغربية وقطاع غزة الجزء الباقي أي ربع مساحة فلسطين فلسطين .أما العرب فقد أصابهم التمزيق والتشتيت –على غرار ما حدث للأرض وأكثر .

وقد بقي في المناطق الفلسطينية التي سيطرت عليها القوات العربية الأردنية الضفة الغربية والمصرية قطاع غزة سكانها الأصليون من العرب الفلسطينيين ولم يكن يقيم فيها سوى أعداداً محدودة جدًا من اليهود أجلوا أثناء أو بعد الحرب إلى ما تسمى" إسرائيل" .أما في المناطق التي

قامت عليها إسرائيل فقد بقي نحو 11% من إجمالي عرب فلسطين في آخر عهد الانتداب، يقيمون على أراضيهم، وتركزوا في الجليل والمثلث والنقب.في حين أجبر نحو % 53 من سكان فلسطين العرب والذين يقدرون ما بين 800,000 ألف لاجئ على النزوح عن أماكن سكناهم، واللجوء إلى المناطق الفلسطينية المجاورة الواقعة تحت سيطرة القوات العربية، أو أراضي الدول العربية المجاورة خاصة لبنان وسوريا والأردن (الشرقاوي،2007).

1.4.2 التغيرات الجغرافية

لم تكن لدى الحكومة الاسرائيلية المؤقتة، التي أقيمت مباشرة بعد إعلان قيام كيانهم، سياسة مركزية واضحة التعامل مع أملاك المهجرين الضخمة التي تم الاستيلاء عليها. لذلك، في الأيام الأولى لحرب 1948، حلت قرارات القيادة الميدانية محل خطة عمل حكومية مبرمجة. فقد أصدر الهاغناة في 1948/5/9 أمرا جاء فيه" أيها المحاربون اليهود،عندما تدخلون منطقة عربية محتلة أو متروكة، إذا وجدتم أملاكاً متروكة لا تلمسوها، تغلبوا على أي إغراء للسرقة أو أخذ الغنائم" (حيدر،2007،ص178).

وتشير التقديرات إلى أنه قبل العام 1948م، كان العرب الفلسطينيون يمتلكون مابين 2,4- 2,5 مليون دونم من الأراضي التي أصبحت فيما بعد "إسرائيل". وقد تم تحويل أملاك اللاجئين الفلسطينيين للملكية اليهودية/ العامة. إضافة إلى ذلك، خسر العرب الفلسطينيون الذين ظلوا في اسرائيل نحو 40-60% من أرضهم، وبدأت مصادرة الأراضي العربية خلال الحرب بموجب تعليمات طوارئ مؤقتة. وبعد فترة قصيرة، بدأ النظام القانوني الإسرائيلي وعملية تقنين عملية نقل الأراضي عبر قانون أملاك الغائبين(1950)، ثم قانون أملاك الدولة (1951)، ثم قانون استملاك الأراضي (1953). وفي أوائل الخمسينات بدأت مرحلة جديدة من نقل الأراضي استناداً الى تسوية الملكية. أدت إلى حرمان الكثيرين من الملاك العرب من حق الاحتفاظ بأراضيهم، وبخاصة في المناطق

الحدودية من الجليل والنقب وفي مراحل تالية، تحول التركيز القانوني من مصادرة الملكية إلى تقييد استعمالات الأراضي(يفتاحئيل،2012، ص 176:175).

وفي 1948/7/15تم تعيين أول قيم لأملاك الغائبين. ولكن القرارات بشأن الجهة المخولة بتعيين القيم وصلاحياته صدرت لاحقاً. ويعتبر تعيين القيم جزءاً من الترتيبات بشأن استخدام أملاك الغائبين، خاصة الأرض، والتي تؤشر إلى اعتبار الاستيلاء على هذه الأملاك نهائياً وغير قابل للتغيير، بالاستناد إلى قرارات وتعليمات وأوامر صادرة عن الحكومة. ففي شهر كانون الأول 1948 أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمات بشأن التصرف بأملاك الغائبين. وقع على التعليمات وزير المالية بناءً على صلاحياته وبصفته قيماً أو وصياً" (trustee) على الأرض. حسب التعليمات فقد منع الفلسطينيون من العودة إلى الأملاك التي تركوها خلال الحرب أو مباشرة قبلها. وبذلك وضحت إلى حد ما علاقة الفلسطينيين بأراضيهم.فقد اعتبروا غائبين وفقدوا حقهم في أملاكهم وبذلك منعوا من العودة إليها (حيدر،2007).

وقامت "إسرائيل" بالاستيلاء على أراضٍ تعود للمهجرين الفلسطينيين عن طرق سن قانون استملاك الأراضي لعام 1953 وبواسطة استخدام أنظمة الطوارئ. الجزء الأول من قانون استملاك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها فعلياً في الماضي. فقد حدد مدة عام تستطيع الدولة خلاله امتلاك الأرض في حال توفرت ثلاثة شروط :

- لم يكن الملك في حوزة اصحابه بتاريخ 1952/4/1.
- أن الملك تم تخصيصه لغرض التطوير أو الاستيطان أو الأمن بين 1948/5/14 و 1952/4/1.
- مازالت هناك حاجة للملك لنفس الغرض(العلي،2010،ص16).

و لم تكتف إسرائيل بأراضي 1948 ، وإنما قاموا بالعدوان على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 وقاموا باحتلالها وبذلك أصبحت فلسطين جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية وعلى أثر هذا العدوان الجديد نزح العديد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وانخفض عدد السكان في الضفة الغربية إلى599 ألف نسمة، كما انخفض عدد السكان في قطاع غزة إلى 400 ألف نسمة، بينما كان عددهم قبل العام 1967 مباشرة في حدود مليون وأربعين ألف نسمة (سمحة واخرون،1986).

و بعد حرب 1967م، تغير الوضع وكبر حجم المشكلة. فقد زاد عدد اللاجئين بعضهم كان لاجئاً وهاجر للمرة الثانية، وبعضهم طرد من وطنه في الضفة وغزة فأصبح نازحاً، وتضاعفت مساحة الأراضي العربية المحتلة عدة مرات. وازداد شعور الإسرائيليين بالانتصار، وأمعنوا في سن القوانين التي تتحايل على استيلاء الدولة على أراضي اللاجئين في إسرائيل، وكانت إسرائيل قبل ذلك تتعامل مع هذه الأراضي بحذر، ترقباً لتسوية أو صلح أو حرب تحسم الأمور (ابو ستة،2001،ص4).

2.4.2 التغيرات السكانية

قامت إسرائيل و شكلت "دولة" من نوع فريد، كانت وقت إنشائها عام 1948 لا تضم سوى 716 ألفاً من اليهود و156 ألفاً من الفلسطينيين، ولكنها أعلنت فتح أبواب الهجرة إليها لاستقبال كافة يهود العالم. ولم تعلن لها حدود حيث لم تكن لها سوى قرار التقسيم والتي قبلتها ثم تجاوزتها بمراحل في المعارك مع العرب، وأصبح "كيان" أشبه بخليط من الأجناس: يهود شرقيون(سفارديم) ويهود غربيون(اشكناز)، قادمون من شرق أوروبا وغربها ووسطها ومن الولايات المتحدة واليمن والعراق والمغرب وغيرها من دول العالم، ينطقون بلغات مختلفة وينتمون إلى مجتمعات لها تاريخها وتقاليدها وعاداتها المتباينة..كيان يعيش على المساعدات الأجنبية، ويدافع عن بقائها وسط محيط العداء العربي

الذي زرعت فيه جيش- مؤلف من عصابات إرهابية سابقة، وتتزعمها وتدير مؤسساتها شخصيات كانت منغمسة في نشاط تلك العصابات (شاش، 1999، ص19).

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة تعتبر حجر الزاوية لاستمرار إسرائيل كدولة غير طبيعية، حيث للعنصر البشري اليهودي دور محوري في ذلك. وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن الحركة الصهيونية استطاعت بعد إنشاء إسرائيل في العام 1948م جلب نحو (650) ألف مهاجر يهودي (السهلي،2012،موقع).

وباغتصاب فلسطين عام 1948 وطرد العرب الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم، بدأت الصهيونية في بذل جهود كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وأصدرت قانون العودة الذي أقر عام 1950 والذي ينص على " أن لكل يهودي الحق في العودة إلي البلاد كيهودي عائد". والهجرة تكون بتأشيرة مهاجر كما صدر قانون الجنسية الإسرائيلية عام 1952 بحيث يحق لكل يهودي يهاجر إلى إسرائيل الحصول على الجنسية الإسرائيلية بمجرد دخول البلاد كل ذلك بالإضافة إلى تشجيع الوكالة اليهودية للهجرة وتنظيمها والاهتمام بأمور المهاجرين عند وصولهم إلى البلاد، مما ساعد على ازدياد الهجرة (ميعاري،1997،ص37) وقد بلغ حجم الهجرة الوافدة لإسرائيل في الفترة الواقعة بين العام 1948م حتى العام 1967م حوالي 1270075 مهاجراً (ميعاري،1997،ص39) وقد بلغ حجم الهجرة في الفترة مابين 1968و العام 1985 حوالي 499355 مهاجراً (عامر،2002،ص194) وفي الفترة مابين العام 1986 والعام 1998 بلغ حجم الهجرة 938454 مهاجراً منهم 772496 مهاجراً من الاتحاد السوفيتي سابقاً (خليفة،1999، ص124،80).

كما وعملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على جلب المهاجرين الجدد من يهود العالم، فاستطاعت جلب نحو أربعة ملايين يهودي خلال الفترة (1948-2012)، بيد أنه هاجر من فلسطين

المحتلة نحو 20 في المئة منهم نتيجة عدم قدرتهم للتلاؤم مع الظروف المختلفة عن بلد المنشأ في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم. وتعتبر الفترة (1948-1960) الفترة (1990-2000) من الفترات الذهبية لجلب مهاجرين يهود باتجاه فلسطين المحتلة، حيث ساهمت الهجرة خلال الفترتين بنحو (65%) من إجمالي الزيادة اليهودية ونتيجة محددات النمو السكاني وصل مجموع اليهود إلى نحو (5.9) مليون يهودي في منتصف العام الحالي 2012. واللافت أنه مع انطلاقة انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000م، برزت أسئلة عدة حول مستقبل الهجرة اليهودية، إذ لعب ويلعب الاستقرار الأمني دوراً مهماً في جلب اليهود إلى فلسطين المحتلة. وأكد رئيس الوكالة اليهودية سالي مريدور أن أرقام الهجرة تراجعت من نحو سبعين ألف مهاجر في عام 2000 إلى 43 ألفاً في عام 2001، ومن ثم إلى 30 ألفاً في عام 2002 ولم يتعد الرقم تسعة عشر ألفاً حتى نهاية عام 2003 وبقيت الأرقام في حدودها المذكورة خلال الفترة (2005-2011). وخلال الفترة المشار إليها كان ميزان الهجرة اليهودية سلبياً لصالح الهجرة المعاكسة في بعض السنوات. ومن المتوقع أن لا يحصل تطور كبير في أرقام الهجرة اليهودية خلال السنوات المقبلة .وتبعاً لأزمة الهجرة اليهودية، بفعل تراجع العوامل الجاذبة، ستسعى المؤسسة الإسرائيلية بالتعاون والتنسيق مع الوكالة اليهودية إلى تمويل حملة كبيرة ومنظمة في المستقبل، لجلب نحو (200) ألف من الأرجنتين، وعدة آلاف من يهود الفلاشا في أثيوبيا، فضلاً عن محاولات حثيثة لجلب نحو (80) ألفاً من يهود الهند وجنوب أفريقيا، هذا في الوقت التي باتت فيه أعداد اليهود المهاجرين من أوروبا وأميركا الشمالية في حدودها الدنيا بسبب انعدام عوامل الطرد منها (السهلي،2012).

ومن جهة أخرى قدرت الجهات الإسرائيلية أن سبب تراجع الهجرة يكمن في تراجع أعداد اليهود في الدول الفقيرة وأن 90% من اليهود في دول العالم، يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من المستوى في إسرائيل. ويتضح من المعطيات أيضا أن معدل أعمار المهاجرين الجدد يرتفع

باستمرار، ما يعني أن نسبة الشباب اليهود من المهاجرين تنخفض وأشارت الوكالة اليهودية إلى أن ارتفاع سن المهاجرين يشكل عبءً على كيان تعوقه قوى غير منتجة تحظى بمخصصات تأمين ذات ميزانيات كبيرة. كما وتجدر الإشارة إلى أنه مقابل هذا الانخفاض في عدد القادمين هناك مشكلة الهجرة المعاكسة إلى الخارج، فهناك فارق تراجعي منذ مطلع القرن الحالي، والمغادرون أكثر من الوافدين (اسماعيل،2010، ص19)

أما في العام 1967 فقد كان هدف الحرب السيطرة و الاستيلاء على ما تبقى من أرض فلسطين والتي لم تستطع الصهيونية عليه في الأعوام الأولى لإعلان كيانهم، وقد نتج عن هذه الحرب تشريد وتهجير ما يقارب 400 ألف فلسطيني من الضفة الغربية ونحو 50 ألف من قطاع غزة (ابراهيم،2004،ص89) ليضاف إلى مجموع اللاجئين الذين طردوا من بلادهم في العام 1948م أثر النكبة ليصبح مجموع اللاجئين كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حسب الدولة في العام 2010

الدولة	عدد اللاجئين
الأراضي الفلسطينية	2,015,855
الأردن	1,980,000
سوريا	472,109
لبنان	425,460
المجموع	4,893,424

مصدر الجدول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010، ص22).

من الجدول السابق، نرى بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين أصبح يقارب عدد السكان اليهود في فلسطين التاريخية الذي يقدر بحوالي خمسة ملايين لاجئ ناهيك عن السكان الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م والموزعين حسب أماكن تواجدهم كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5)

عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة نهاية العام 2010

الدولة	العدد	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,108,631	%37.5
إسرائيل	1,360,214	%12.4
الدول العربية	4,880,000	%44.4
الدول الأجنبية	626,824	%5.7
المجموع	10,972,158	

مصدر الجدول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص25)

كما و نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الفلسطينيين المتواجدين في خارج حدود فلسطين الأنتداب كلاجئين تقدر ب50% ويساوي عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية. أي أن نصف الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات واللجوء نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ووفقاً للإحصاء الاسرائيلي المعد بتاريخ 25/ابريل نيسان/2012 بلغ عدد سكان إسرائيل 7,753,000 نسمة موزعين كالتالي : اليهود 5,931,000 ما يعادل 75.3% من العدد الإجمالي للسكان أما

العرب فبلغ عددهم 1,623,000 نسمة أي ما نسبة 20.6% وسجل آخرين 327,000 ما نسبته 4.1% وسجلت الهجرة الوافدة حوالي 19,000 نسمة أما الهجرة العكسية فكانت 8000 نسمة (الجهاز المركزي للاحصاء الإسرائيلي ،2012).

نخلص إلى القول، أنه على الرغم من بعض النجاحات في الإستراتيجية الإسرائيلية خاصة في شقها السكاني؛ فإن الهاجس الديموغرافي سيكون سيد الموقف في المشهد الإسرائيلي. وفي هذا السياق أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 5.6 ملايين مع بداية عام 2012. في مقابل ذلك بلغ عدد اليهود 5.9 ملايين بناء على تقديرات الجهاز الإحصائي الإسرائيلي.

5.2 الخلاصة

مرت عملية التغير الديموغرافي في فلسطين بعدة مراحل قائمة على جلب المهاجرين اليهود إلى فلسطين في عملية إحلالية وبالمقابل طرد السكان الفلسطينيين أصحاب الارض، حيث تمكنت إسرائيل من زيادة عدد سكانها بشكل كبير جداً حيث كان عدد اليهود في فلسطين في العام 1914 حوالي 65 ألف نسمة، ولكنه أصبح عشية النكبة حوالي650 ألف نسمة يقيمون في مدينة واحدة وهي تل ابيب. وبالنظر إلى عدد السكان اليهود في إسرائيل في العام 2012 نجد أن عددهم بلغ ستة ملايين نسمة موزعين على 14 مدينة منها ست مدن كبرى يفوق عدد سكان المدينة الواحدة 200 ألف نسمة وهذا يعني سيطرة إسرائيل على ما يقارب من 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وبالنظر للواقع الفلسطيني نجد ان هذا الصراع خلف ما يقارب أربعة مليون فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة و أدى إلى تعاظم مشكلة اللاجئين ليصل عددهم خمسة ملايين لاجئ .

في إطار الصراع الديموغرافي المتعدد المراحل فقد خاضت إسرائيل عدة جولات فتارة اتخذت سبيل القوة العسكرية و تارة ارتكاب المجازر وإرهاب السكان مثلما حدث في العام 1948م، وتارة بالاحتلال مثلما حدث في حرب العام 1967م، ومن ثم انتقلت الى سياسة الأمر الواقع لتعبث بالديموغرافيا كيفما تشاء، وبشتى السبل والذي تجلى في مظاهر صراع ديموغرافي واضح من تهويد، واستيطان، وضم و فصل جغرافي، كما سنرى في الفصل التالي. كل هذا لم يحول دون استمرار التغيرات الديموغرافية الهادئة التي أفضت لتقارب في نسبة السكان العرب واليهود في فلسطين التاريخية والتي ستحقق أيضاً التفوق للصالح العربي الفلسطيني في السنوات المقبلة، نظراً لمعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان.

الفصل الثالث

مظاهر الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948

1.3 تمهيد

إن إعلان دولة إسرائيل في العام 1948م على أرض فلسطين التاريخية، كان بداية وليست نهاية لحالة الحرب التي ستدمر الأرض والإنسان، فمنذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي قامت إسرائيل بحملة منظمة للسيطرة على الأراضي من خلال سن القوانين التي تنقل ملكية الأراضي الفلسطينية التي غادرها أصحابها أثناء حرب العام 1948 لأملاك الكيان الإسرائيلي بناءً على قانون الغائبين، فإن العمل الإسرائيلي على الأرض كان يهدف لتكريس الطابع اليهودي لإسرائيل ومن خلال التمييز العنصرى الذي يحرم الفلسطينيون داخل الخط الأخضر من حقوقهم ، واعتبارهم غرباء، فالفكر الصهيوني القائم على بناء المجتمعات اليهودية الخالصة في محاكاة لحياة الغيتو التي عاشها اليهود سابقا في أوروبا، تستدعي القيام بكافة الإجراءات التي تهود الأرض والسكان، لذا كانت تعتبر إلى الوجود السكاني العربي المتزايد خطراً على يهودية إسرائيل، وبناءعليه ترفض إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها أثناء النكبة، ضاربة بعرض الحائط كافة القرارت الدولية ذات الشأن.

يتناول هذا الفصل مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1948 والمقسمة في ثلاث عناوين يتناول الأول منها : التمييز العنصري تجاه الفلسطينيين داخل الأخضر. أما العنوان الثاني: حق العودة للاجئين الفلسطينيين شرعيته وإمكانية تحقيقه وعرض موقف إسرائيل من حق العودة للاجئين الفلسطينين. و سيتناول العنوان الثالث : سيتناول أبعاد ومخاطر وأهداف طرح يهودية الدولة .

2.3 الفلسطينيون داخل الخط الأخضر

بعد النكبة عام 1948 وما تمخض عنها من قيام "إسرائيل" واحتلالها للجزء الأكبر من فلسطين، أدى لتشريد 800,000 من الفلسطينيين من ديارهم وعلى الرغم من ذلك بقي عدد من الفلسطينيين في مدنهم خاصة في الجليل والمثلث والنقب ويافا وحيفا وعكا، وباتوا يعرفوا بفلسطينيي الداخل[1] أو بعرب ال48 ، ويقسم عرب ال 48 إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى: العرب الفلسطينيون الذين بقوا في ديارهم بعد حرب العام 1948 وأصبحوا مواطني " إسرائيل"، المجموعة الثانية: عرب فلسطين سكان القدس الذين تم ضمهم في العام 1967م بعد احتلال باقي فلسطين، المجموعة الثالثة: المواطنون العرب في إسرائيل وهم سكان الجولان السوري المحتل.

إن نموذجي الهوية والمكانة كثيراً ما يتشابهان بشكل معقد. حيث يظهر الصراع عندما يحدث الاضطهاد ومعنى ذلك أن تقوية هوية الجماعة قد تكون وسيلة ضرورية للصراع الناجح من أجل حالة المساواة في المجتمع وليست هناك طرق مختصرة في هذا الاعتبار. وهذا يعني أن فرصة تحول إسرائيل إلى ديموقراطية علمانية ليبرالية، تكون فيها شرعية كل مواطن مصانة، بغض النظر عن هوياتهم الجمعية، هي فرصة غير واقعية في المستقبل المنظور. إذ يبدو أنه لا اليهود ولا الفلسطينيون متشوقين لتبني هذا الوضع وعليه وفي ظل ظروف كهذه، فإن تنمية الهوية القومية من قبل جماعات الأقلية، ربما يفيد في توضيح مطالبهم الانفرادية لا في تبديدها. وفوق ذلك فإن تنمية هوية الجماعة، وتوضيح المطالب الانفرادية- التي تملك الخاصية العضوية الكلية- يسهل تطوير القوة السياسية المطلوبة للوصول إلى تحقيق هذه المطالب(يونا،2007، ص 27).

[1] عرب ال 48 تطلق عليهم إسرائيل تسمية "عرب إسرائيل" أو الوسط العربي.

و في كثير من النواحي، يعتبر الشرخ الفلسطيني / اليهودي أكثر الشروخ بروزاً في مكونات المجتمع الإسرائيلي. حيث يشكل الفلسطينيون الإسرائيليون أقلية قومية أصلانية، كانت ذات يوم أكثرية داخل الحدود الإقليمية "لإسرائيل".وقد تحول وضعها إلى أقلية، بعد حرب العام 1948م. وهي مثل غيرها من الأقليات الأصلانية (يونا،2007، ص24:25).

1.2.3 التمييز العنصري "البعد الجغرافي"

إن سياسات إسرائيل التهميشية والإقصائية للفلسطينيين العرب وتبني سياسات الفصل العنصري بكافة أشكاله، وتركيز موارد وثروات البلاد بيد قوى رأسمالية يهودية فقط، وتفضيل اليهود على العرب من منطلق بعيد كل البعد عن أسس المواطنة السليمة، كلها عوامل مساعدة بوضوح على توجيه المجتمع الإسرائيلي للسير في طريق العنصرية لدرجة تحول اسرائيل إلى دولة ابارتهايد(فصل عنصري أو تمييز عنصري).

لم يكن غريباً على مجتمع مثل المجتمع الإسرائيلي الغربي شيد بنيانه عن طريق هجرة جماعات يهودية من شتى أصقاع الأرض، أن يشهد العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن حلم زعماء الحركة الصهونية بدولة، تجمع " الشتات اليهودي" التي عانت منها الجماعات اليهودية أينما وجدت، قد يتبخر ويتلاشى بمجرد وصول أفراد تلك الجماعات إلى أرض هم غرباء عنها بقدر ما هي غريبة عنهم، ولعل من أهم تلك الأزمات والمشكلات التي عانى – ولايزال– منها الكيان الإسرائيلي هو التمييز بين الطوائف والفئات المختلفة. فمن ناحية، ثمة تمييز بين اليهود الغربيين، واليهود الشرقيين ، ومن ناحية أخرى ثمة تمييز ضد العرب من قبل اليهود الغربيين و الشرقيين على حد سواء. هذا بجانب التناقض والصراع الدائم بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين(ماضي،1999،ص52).

كما طال أشكال التمييز العديد من النواحي ضد المواطنين العرب ولكننا سنركز هنا على البعد الديموغرافي حيث بدأ الصراع منذ أن قامت "إسرائيل" مستهدفةً السيطرة على الأرض والإنسان على حد سواء.

فقد قام الكيان الإسرائيلي بالاستيلاء على أراضٍ تعود للمهجرين والسكان الفلسطينيين عن طرق سن قانون استملاك الأراضي لعام 1953 وبواسطة استخدام أنظمة الطوارئ. الجزء الأول من قانون استملاك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها فعلياً في الماضي. فقد حدد مدة عام تستطيع الدولة خلاله امتلاك الأرض في حال توفرت ثلاثة شروط :(כהן،2000،עמ83:82)(كوهن،2000،ص83:82).

- لم يكن الملك في حوزة أصحابة بتاريخ 1952/4/1.
- أن الملك تم تخصيصه لغرض التطوير أو الاستيطان أو الأمن بين 1948/5/14 و 1952/4/1.
- مازالت هناك حاجة للملك لنفس الغرض.

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بسياسات الطرد والتشريد وارتكاب المجازر، ومصادرة الأراضي، أو السيطرة عليها تحت الضغوطات والحيل المختلفة، بل مارست إزاء الفلسطينيين في" إسرائيل "سياسة تطويق وحصار ديموغرافي من خلال بناء المدن والمستوطنات الإسرائيلية حول مناطق سكن هؤلاء المواطنين، ويدلل على ذلك توزيع السكان الفلسطينيين واليهود داخل" إسرائيل"، وتركيز المواطنين الفلسطينيين منذ عام 1948 م داخل مناطق ليس لها امتداد جغرافي، مع حضورهم الضئيل والمقصود في ألوية ومناطق محددة، نظرًا لأهمية واستراتيجية هذه الأماكن السياسية والأمنية ، والتي من أهمها تل أبيب . وقد كانت المناطق التي تمركز فيها المواطنين الفلسطينيين في" إسرائيل "هي :

أ- **منطقة الجليل** :وهي إحدى مناطق اللواء الشمالي، ويقطن فيها أكثر من % 60 من الفلسطينيين في "إسرائيل"، حيث تضم هذه المنطقة أكثر من 60 مدينة وقرية، وما يقارب من 10 قبائل من البدو، ومن أهم المدن والقرى في هذه المنطقة :الناصرة، شفا عمرو، سخنين، طمرة، المغار، كفر ياسيف.

ب- **منطقة المثلث** :وتقع في اللواء الأوسط، وتشكل ما يقارب من20 من إجمالي الفلسطينيين في "إسرائيل"، كما ينتشرون في عدد آخر من المدن والقرى في هذا اللواء منها :الطيبة، أم الفحم، الطيرة، كفر قاسم، باقة الغربية...الخ.

ت- **منطقة النقب** :وتعتبر أهم وأكبر مناطق اللواء الجنوبي، ويقطن بها ما يزيد عن % 10 من

إجمالي عدد المواطنين الفلسطينيين في" إسرائيل"، حيث يعتبر غالبيتهم من البدو، وأهم المدن والقرى في هذا اللواء :بئر السبع، راهط، تل السبع، عرعرة.

ث- **المدن المختلطة** :وهي التي تحتوي على سكان يهود وفلسطينيين، ويقطن بها ما يقارب % 10 من إجمالي المواطنين الفلسطينيين في" إسرائيل "ومن هذه المدن :عكا، حيفا، يافا، اللد، الرملة (شعبان،2001،ص40:41).

على الرغم من التقدم الكبير منذ سنة 1948م، فإن البنية التحتية للتجمعات السكانية العربية لم تجار النمو الطبيعي للسكان. فهي مازالت عاجزة عن تأمين مصادر كافية للعمل، وخدمات محلية شاملة وغيرها من ضرورات الحياة المجتمعية. وتثير المقارنات التي يعقدها العرب الإسرائيليون بين تجمعاتهم وما يشاهدونه في المستوطنات اليهودية القريبة المستفيدة من أموال الوكالة اليهودية وحركات استيطان الأرض(وأيضاً من ميزانيات الحكومة التي لم تصل إلى كل قطاعات الدولة بالتساوي) مشاعر الحرمان والتمييز التي تعزز بدورها الميول القومية (الدولة الفلسطينية،1990،ص221).

هذا وتشير معطيات عام 2007، إلى أنه ما يقارب 50% من السكان البدو في النقب (زهاء 70,000 نسمة) يعيشون ضمن بلدات منعدمة المكانة البلدية. معظمهم غير مربوطين بشبكات المياه والكهرباء بعيدين عن شرايين المواصلات الرئيسية. ويدرس معظم أولاد تلك القرى في مدارس خارج القرى، حيث ظاهرة تسرب الأولاد من المدارس هي أمر شائع، يعود بين سائر الأمور إلى غياب الطرق ووسائل النقل العام المؤدية إلى المدارس. كما تتزايد نسبة عدد سكان القرى غير المعترف بها (الاسم الذي أطلق على هذه البلدات)، بصورة سريعة؛ وفي أوساطهم هنالك الكثير من الأشخاص منَ العاطلين عن العمل والفقراء والمجرمين (تقرير،2007).

وفي تحريض واضح لدفع اليهود للسيطرة على المدن العربية صرح "أرنون سوفير" قائلاً:" اللعنة على دولة تل ابيب دولة المقاهي، التي تجذب اليها اليهود ويتخلون عن القدس والجليل والنقب" (تقرير مدار،2012، ص 3).

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هنالك إجماع بين الأحزاب الصهيونية في إسرائيل، واليسار واليمين والوسط، وراء مشروع " تهويد الجليل"[1] ومصادرة أراضي بدو النقب في أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات. وفي الجوهر، يرجع الإجماع إلى فرضيات أيديولوجية صهيونية بأن سياسات الدولة مصممة لتنفيذ تطلعات الأكثرية اليهودية لا(تطلعات)المواطنين العرب (مصالحة،2001،ص277).

ويستهدف مخطط الاستيلاء على النقب، مثلاً عبر مناقصات الهدم المعلنة، 45 قرية فلسطينية، يسكنها حوالى 85 ألف مواطن، يملكون مليون دونم من الأرض، تسعى حكومة الاحتلال إلى مصادرتها؛ في وقت ترفض الإقرار بملكية المواطنين الفلسطينيين لها. فبعد يوم واحد فقط من اقتحام قرية العراقيب وإبادتها ومسحها من الخريطة، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت

[1] واضع مخطط تهويد الجليل والنقب يسرائيل كنج متصرف اللواء الشمالي بوزارة الداخلية الإسرائيلية عام 1976م.

(2010/7/28) أن وزارة النقب والجليل ووزارة الإسكان والمالية، صادقت على مبلغ يصل إلى مئة مليون شيكل، لإقامة بؤر استيطانية في النقب والجليل، تبلغ حوالى 30 بؤرة جديدة على مدار 4 سنوات. ويوجد الآن حوالى 35 نواة استيطانية في 22 مكاناً مختلفاً في كامل الأراضي الفلسطينية، من ضمنها مدينة عكا وبيت شان وسديروت وكريات شمونا ويرحيم، وكان جيش الاحتلال أقدم في العام 2010 من هدم قرية العراقيب في النقب على هدم نحو 65 مسكناً وحظيرة في قرية الفارسية في الأغوار (الشيخ،2010).

وفي مجال السكن ما زالت نسبة التطوير والتنمية منخفضة وتتجسد بالأساس في نقص الأراضي العامة والمباني العامة وعدم الاعتراف بالأحياء العربية في المدن المختلطة (التي تتسبب في خطر الترميمات والتوسيع) ووضع العراقيل أمام المواطنين العرب الذين يحاولون شراء المنازل في الأحياء اليهودية. كما سجل تدهور في تمثيل العرب في الهيئات التخطيطية وفي نسبة البناء للأغراض العامة. هذه النسبة تقلصت عموماً في السنوات الأخيرة إلا أن الفجوة بين البناء العام لليهود (24.2 في المائة من مجموع البناء) وبين البناء العام للعرب (3.3 في المائة) كبيرة بصورة استثنائية (تقرير،2008، مركز الأسرى للدراسات).

2.2.3 التمييز العنصري "البعد السكاني"

منذ عام 1948، أرق التهديد الديموغرافي قادة إسرائيل حيث رأى البعض بأنه لا يمكن دمج نسبة كبيرة من العرب في الكيان الإسرائيلي، وأن التزايد الطبيعي للأقلية العربية في "إسرائيل" يمثل عائقاً أمام الهجرة اليهودية وتوطين الشعب اليهودي ونشره في مكان من البلد وبالتالي يمثل تهديداً للصفة اليهودية لإسرائيل وقد اقترح بعض الإسرئيليين علناً معالجة تمييزية صارخة للديموغرافيا وتحديد النسل، واقترح الصحفي شموئيل شنيتزر، المؤيد لإسرائيل الكبرى في افتتاحية صحيفة " معاريف" بتاريخ

29أيلول/ سبتمبر/1967، تشجيع إنشاء عائلات يهودية كبيرة وإجراءات لتحديد النسل عند الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، بالإضافة إلى اعتماد سياسة علنية تشجع الفلسطينيين على الهجرة إلى ما وراء البحار. في إسرائيل يمثل عائقاً أمام الهجرة اليهودية وتوطين الشعب اليهودي ونشره في مكان من البلد وبالتالي يمثل تهديداً للصفة اليهودية لإسرائيل (مصالحة،2001،ص259).

وخلال الثمانينات استمرت الديموغرافيا موضوعاً رئيسياً في النقاش العام في الإعلام العبري والخطب السياسية. وقد صرح ميخائيل ديكل(الذي كان نائباً لوزير الدفاع في حكومة الليكود في الثمانينات) في تشرين الأول/ أكتوبر1982، أن ثمة مشكلة " مقلقة" جداً للصهيونية وهي " النمو الطبيعي المخيف للعرب الإسرئيليين داخل الخط الأخضر، والذي هو أعلى النسب في العالم. (مصالحة،2001،ص260). لذلك أقترح "أرنون سوفير" للتغلب على النمو السكاني المرتفع للمتدينين اليهود والعرب في إسرائيل تطبيق ما أسماه قانون" سنغافورة" والذي يعفي الحكومة من التزماتها تجاه العائلات الكبيرة في خطوة لتحديد النسل، مبرراً مقترحة بصغر مساحة الدولة وأن الزيادة المتوقعة خلال خمسة عشر عاماً المقبلة تزيد من عدد السكان حوالي خمسة ملايين نسمة حيث يصبح الكيان جافاً جداً من دون مياه ومن دون بنى تحتية ملائمة وستنحدر الدولة نحو العالم الثالث، مما يؤدي إلى هروب من يستطيع الهرب من سكانها(خطيب،2004، ص37).

جدول رقم (6)

توزيع السكان في إسرائيل حسب الديانة، 2000-2011

السنة	يهود	مسلمين	مسيحيين	دروز	المجموع
2000	4955400	970000	135100	103800	6369300
2001	5025000	1004600	138500	106300	6508800
2002	5094200	1038300	140400	108500	6631100
2003	5165400	1072500	142400	110800	6748400
2004	5237600	1107400	144300	113000	6869500
2005	5313800	1140600	146400	115200	6990700
2006	5393400	1173100	149100	117500	7116700
2007	5478200	1206100	151600	119700	7243600
2008	5608900	1254100	150200	123200	7419100
2009	5703700	1286500	151700	125300	7552000
2010	5802900	1321300	153100	127600	7695100

المصدر (Central Bureau of Statistics,2012,p88)

ووفق ما جاء في الجدول السابق نجد أن التوزيع وفق الديانات والذي يعطي الرقم الصحيح للعنصر اليهودي الذي بلغت نسبته حتى نهاية العام 2010م 75.4% من جملة السكان أما بالنسبة للعنصر العربي فيبقى موزع بين مسلم ومسيحي ودرزي والذي يقدر ب 24.6% شامل سكان القدس الشرقية وسكان هضبة الجولان السوري، ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد السكان العرب في إسرائيل في العام 2011م يقدر بحوالي 1,401,020 نسمة.

ولقد توالت المواقف والتصريحات الإسرائيلية بشكل واضح حول دلالة إسرائيل الدولة وكشفت عن وجود هدفين: الأول يتعلق بمواطني إسرائيل من العرب والثاني يخص فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1967. وفيما يتعلق بالهدف الأول نجد أن بنيامين نتانياهو في مؤتمر هرتسيليا لعام 2003م يعتبر العرب من مواطني اسرائيل هم جوهر المشكلة الديموغرافية التي تواجهها إسرائيل حالياً وطالب ببلورة سياسة تضمن أغلبية يهودية في إسرائيل وتحديد علاقاتها مع المواطنين العرب، ثم يضيف أن مسألة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي هي مسألة حسابية، فإذا اندمجوا ستصل نسبتهم 35-40% في العام 2005 ، مما يلغي اليهودية عن إسرائيل، وإذا بقوا 20% فستكون العلاقات معهم صعبة، بل عنيفة على حد تعبيره، ولذلك ثمة حاجة إلى خلق توازن بين الخيارين يضمن في كل الأحوال غالبية يهودية في الكيان الإسرائيلي وهو ما يعتبر دعوة غير مباشرة من قيادي إسرائيلي بارز للبدء بعملية تطهير عرقي للسكان الأصليين لفلسطين التاريخية بحرمانهم من حقوقهم الشرعية. وهو ما يجعل إسرائيل تواجه مأزق الخيار بين يهوديتها وديموقراطيتها التي تتفاخر بها، ويبدو أن المناخ السياسي السائد في إسرائيل والذي يقوده جناح اليمينيين السياسي والديني، يجعلها تفضل التخلي عن ديموقراطيتها، وإعادة إنتاج نموذج جديد لنظام جنوب أفريقيا العنصري السابق(مرسي،2005،ص 204:203).

في حين يرى البعض أن العرب في إسرائيل مندمجون في أجهزة الدولة المختلفة، لكن ليس دائماً إلى الدرجة التي يوجبها حجمهم أو وزنهم النوعي بين السكان. وأزمة الميزانيات التي تعانيها المجالس المحلية العربية، والتي كانت نقطة مركزية للاضطراب الشعبي في القطاع العربي الأعوام الأخيرة، مثل من أمثلة حسن التميز الذي يشعر العرب الإسرائيليون به، مع أن القانون لا يميز في هذا المجال(الدولة الفلسطينية،1990،ص221).

والحقائق تتحدث عن نفسها فعلاً وتبرهن عن أن عدم المساواة بين العرب واليهود قد ازداد في كل المجالات مثلاً نسبة وفيات الأطفال الرضع تبلغ 3.6 لكل ألف عند اليهود و 8.4 في الألف عند العرب. كما أن الفرق يبرز في متوسط العمل لصالح اليهود. وفي السنوات الأخيرة ازدادت نسبة مرضى السكري والسمنة وأمراض القلب وأمراض العيون في الأوساط العربية (تقرير،2008،مركز الأسرى للدراسات). كما أن الحقوق التي يحظى بها المواطنين العرب في إسرائيل تتناسب عكسيا مع زيادتهم السكانية الذي يشكل نحو 20% من مجموع السكان العام ، وهذا ما يطرح تساؤل حول مفهوم الديموقراطية التي تدعيها إسرائيل؟

3.2.4 قانون الجنسية

من الأهمية بمكان التوضيح في هذا السياق أن الوضعية القانونية في إسرائيل في مجال الهجرة والتجنس هي وضعية تمييزية ضد المواطنين العرب حتى قبل تعديل قانون المواطنة المذكور في العام 2003. فبحسب "قانون العودة" فان أي يهودي في العالم يستطيع سوية وأبناء عائلته، بما في ذلك غير اليهود منهم، الهجرة إلى إسرائيل والحصول على المواطنة الإسرائيلية أوتوماتيكيا.

وهكذا فإن مصادقة المحكمة العليا على التعديل الأخير لقانون المواطنة الذي يمنح اليهود دون العرب حق الهجرة لفلسطين والحصول على جنسية، جاءت لتزيد من حجم التمييز والإقصاء ضد المواطنين العرب في هذا المجال عن طريق شرعنة منع المواطنين العرب من التزاوج مع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. التعديل جاء استمراراً للقوانين التمييزية ضد العرب في مجال الهجرة والتجنس وتعميقاً إضافياً لهذا التمييز، بحيث ينظر القانون الإسرائيلي في هذا المجال إلى المهاجر اليهودي الجديد إلى إسرائيل "كالعائد إلى بلاده"، أما الفلسطيني الذي يريد أن يعيش مع عائلته وأهله وأبنائه في وطن آبائه وأجداده فهو "متسلل" يجب منعه من المكوث في البلاد (جبارين،2012).

ووفقاً لقانون العودة تسمح إسرائيل و تشجع الهجرة اليهودية فقط وتنكر ذلك لعودة اللاجئين الفلسطينيين حيث استقبلت إسرائيل ما يقارب 2.8 مليون مهاجراً يهودياً، في نفس الوقت الذي تمنع إسرائيل عودة اللاجئين وتفرض قيود صارمة جداً على دخول أي فلسطيني وفق قانون الجنسية الذي يمنع لم شمل عائلات المواطنين العرب في إسرائيل مع أزواجهم الفلسطينيين خارج إسرائيل (Yiftachel,2009,p58).

في حين يتهم السياسيون اليمينيون الفلسطينيين بممارسة حق العودة عبر" الباب الخلفي"، لذا جمدوا طلبات لم شمل العائلات الفلسطينية. وقدرت وزارة الداخلية أن أكثر من 23,000 شخص من الأراضي المحتلة حصلوا على وضعية الإقامة بإسرائيل، في أواسط سنة 2002، من خلال زواجهم بفلسطينيات من إسرائيل وقدرت وزارة الداخلية أن 100000 فلسطينياً هاجروا الى إسرائيل بموجب لم شمل العائلات منذ سنة 1993. ولمواجهة هذه التطورات، أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتتبع طلبات الجنسية التي يقدمها العرب والتشدد فيها. وتشمل طرقها استخدام رجال التحري الخاصين، ورفع رسوم الطلبات ستة أضعاف، من 500 شيكل الى 3000شيكل على أن الأكثر إثارة للقلق، من الناحية الإسرائيلية، أن بعض الأسر العربية التي انتقلت إلى الأردن بعد إنشاء إسرائيل طالبت مؤخراً، بموجب القانون الإسرائيلي، العودة واسترجاع الجنسية الإسرائيلية (زريق،2003،ص 49).

وفي هذا الصدد دافع وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان عما وصفه بشرعية نزع الجنسية الإسرائيلية من الأقلية العربية، مقترحاً خطة جديدة لتبادل الأراضي المأهولة مع الفلسطينيين التي تؤدي إلى نقل عشرات الآلاف من عرب 1948 إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وفي مقال نشره ليبرمان في صحيفة "جيروزاليم بوست" شدد فيه على أن خطته لن تتطلب "انتقالا جسدياً للسكان أو تدمير المنازل بل خلق حدود لم تكن موجودة تتعلق بالديموغرافيا." وأضاف "هؤلاء

العرب الذين كانوا في إسرائيل سيحصلون الآن على جنسية فلسطينية."وحمل المقال عنوان "خطتي لحلّ الصراع"، وقال إن الضغط المتزايد من المجتمع الدولي الذي يدعو إسرائيل إلى العودة إلى حدود عام 1967م لا أساس قانوني له، وإن التخلي عن معظم الأراضي التي يطالب بها الفلسطينيون لن يحلّ الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. وأضاف "سينتقل الصراع حتماً إلى وراء بعد تلك الحدود وإلى إسرائيل." وتابع إن المجتمع الدولي يدفع باتجاه إنشاء "دولة فلسطينية متجانسة صافية ودولة ثنائية في إسرائيل"، مشيراً إلى أن ذلك تحول إلى حلّ دولة واحدة ونصفيّ دولة، وقال أنه بهدف بناء سلام وأمن دائمين يجب خلق قسمة سياسية حقيقية بين العرب واليهود، يتمتع كلّ منهما بحق تقرير المصير.وأضاف "من أجل حلّ دائم وعادل، يجب أن يتم تبادل الأراضي المأهولة لإنشاء دولتين متجانستين بشكل كبير واحدة يهودية إسرائيلية وأخرى عربية فلسطينية"، مشيراً إلى أن ذلك لن يلغي وجود أقليات في كلتا الدولتين تتمتع بحقوق مدنية كاملة.واستبق ليبرمان الانتقادات التي قد توجه إلى خطته في ما يتعلق بعدم قانونية نزع الجنسية عن العرب الإسرائيليين المتأثرين بتغير الحدود والذين سيجدون أنفسهم في فلسطين، واستشهد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 153/55 الصادر عام 2001 الذي ينص على أنه حين تتخلى دولة عن أراضيها لمصلحة دولة أخرى يحصل المقيمون على تلك الأرض جنسية الدولة الثانية على أن تسحب الدولة الأولى الجنسية منهم (تقرير،2010،موقع دار الحياة).

إن توصيف إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية هو توصيف مضلل بالنظر لحالة التمييز بين مواطنيها وخصوصاً العرب منهم، فإنَّ أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين العرب مدفوعاً بمخاوف من النمو الطبيعي للسكان العرب، ما دفع إسرائيل إلى أخذ العامل الديموغرافي على محمل الجد، فكانت مظاهر الصراع الديموغرافي تتجلى في السيطرة على الأراضي العربية وحرمان أصحابها الأصليين منها بحكم قانون أملاك الغائبين وتارة أخرى بحجة التطوير لتعمل على تهويد الأرض من

عكا إلى الجليل والقدس والنقب وإقامة المدن عالية التطوير في الأوساط العربية المتدنية التطوير، وعرقلة مساعي العرب في التملك في الأحياء اليهودية، وفي مسعى موازي للحد من الزيادة السكانية العربية تقوم الحكومة الإسرائيلية بعرقلة إجراءات الجنسية ووضع القيود الصارمة لدرجة تصل لسحب الجنسية من المواطنين العرب، وحسب التقديرات الإسرائيلية بخطورة الزيادة السكانية العربية قدمت اقترحات عديدة للحد من النسل العربي ووصلت الاقتراحات لحد الطرد واعتبرت أوساطاً عديدة في إسرائيل أن العرب في إسرائيل يشكلون خطراً على هوية الكيان اليهودية، ولا بد من وضع الحلول لهذا الخطر. ما ينم عن مخاطر هذه التصريحات بحق العرب في إسرائيل واعتبارهم أعداءً وليسوا مواطنين متساوين في الحقوق وفق النظم الديموقراطية، وتهدف إلى دفع السكان العرب للهجرة وترك بلادهم.

3.3 اللاجئون الفلسطينيون

تكتسب قضية اللاجئين أهمية بالغة في ظل تمسك الشعب الفسطيني بحقه في العودة إلى وطنه أرض الآباء والأجداد متسلحاً بقرارت الشرعية الدولية، وفي ظل دعم عربي يشكل عمقاً استراتيجياً لا يفترض أن يتزعزع، لا سيما وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تثقل كاهل بعض الدول العربية التي تأوي اللاجئين الفلسطينيين، مع الرفض القاطع لكل محاولات التوطين.

لقد نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وتعمقت معاناتهم في أربعينيات القرن العشرين الماضي، وتحديداً منذ نشوء الكيان اليهودي على أرض فلسطين، وبعد توزيع أهلها على مخيمات اللجوء والشتات. وتجمع أكثر المصادر التاريخية والأدبيات المختلفة، العربية وغيرها، أن نكبة عام 1948، أرغمت ما يقارب 800 ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من رأس الناقورة إلى غزة. وخلال النكبة دمرت إسرائيل أكثر من 540 قرية فلسطينية وحولتها

إما إلى أطلال ، أو بإقامة على أنقاضها مستوطنات يهودية (ابو ستة،2001، ص16). وبعد ذلك راهن الإسرائيليون على عامل الوقت، متوهمين أن جيل النكبة سيموت، فيما سينسى الجيل الذي يليه فلسطين، وبذلك يتسنى لهم الاستقرار على هذه الأرض، والانتقال لتنفيذ المرحلة الثانية التي أعلن عنها" دافيد بن غوريون "عشية إعلان الدولة بأنها إمبراطورية إسرائيلية؛ مما تطلب من الحكومات المتعاقبة العمل في أكثر من اتجاه لتكريس الأمر الواقع الجديد الذي تمثل بإفراغ فلسطين من أهلها، ورفض عودة اللاجئين، واستصدار القوانين القاضية بمنع عودتهم، واتخاذ الإجراءات الهادفة لملء الفراغ الذي خلفوه، عن طريق جلب المزيد من اليهود وإسكانهم، وجعل إمكانية عودة اللاجئين من الصعوبة بمكان، إن لم تكن مستحيلة. (مصالحة، 1992، ص 45).

1.3.3 مشروعية حق العودة

يمكن تعريف أصحاب حق العودة بأنهم "اللاجئون الفلسطينيون وذرياتهم الذين طردوا من /أو أجبروا على ترك بيوتهم في الفترة الممتدة مابين تشرين الثاني 1947(قرار التقسيم) وكانون الثاني 1949(اتفاقية رودس) من المنطقة الخاضعة لسيطرة " اسرائيل" في كانون الثاني 1949"[1]

ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب سجلات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) نحو الخمسة ملايين لاجئ فلسطيني ينطبق عليهم حق العودة وموزعين على مناطق عمليات الوكالة كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] التعريف الذي قدمه رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني – الأردني المشترك خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتاوا (أيار 1992) (على،2007،ص455).

جدول رقم (7)

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في 2012/1/1.

المنطقة	عدد اللاجئين	النسبة المئوية
الأردن	1979000	%41.2
لبنان	436150	%9
سوريا	487000	%10.2
الضفة الغربية	727471	%15.2
قطاع غزة	1170000	%24.4
المجموع	4799621	%100

مصدر الجدول من تصميم الباحث معتمداً على (الأونروا،2012، موقع الكتروني).

وقد بلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين في مطلع العام 2012م نحو (4.8) مليون لاجئ مسجل لدى (الأونروا)، غير أن هناك أعداداً من اللاجئين الفلسطينيين مقيمين في دول عربية وأجنبية لا تشملهم رعاية وكالة الغوث وغير مسجلين في سجلات الأونروا، ويلاحظ أن الأردن تستحوذ على 41.2% منهم، وسوريا على 10.2%، ولبنان على 9%، وقطاع غزة على 24.4%، والضفة الفلسطينية على 15.2%.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الصادرة عن الأونروا تشمل عيوباً كثيرة منها:

- أنها تشمل فقط اللاجئين الفلسطينيين الذين تقدم لهم المساعدة، بينما يتم حذف اللاجئين غير المشمولين بالمساعدة.

- تشمل الأرقام الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، ولبنان وسوريا فقط. ولا تشمل هؤلاء اللاجئين الذين لجئوا في سنوات1947-1949، ولم تحتسب أعداد أحفادهم الذين يعيشون في مصر والعراق ودول عربية أخرى، ناهيك عن أوروبا وأمريكا، كما حذفت أعداد اللاجئين الذين يعيشون داخل إسرائيل والقدس المحتلة (كرباج،2011،ص6).

ومن الجدير بالذكر أن اللاجئين الفلسطينيين يعيشون ظروفاً معيشية صعبة جداً حيث" تقتصر مسؤولية (الأونروا) في المخيمات على توفير الخدمات وعلى إدارة منشآتها. والوكالة لا تمتلك أو تدير أو تعمل على حفظ الأمن في المخيمات حيث أن هذه الأمور تقع على عاتق السلطات المضيفة (الاونروا،2012،موقع الكتروني). لذا فإن المعاناة التي يواجهها اللاجئين أبقت قضيتهم حية وفرضت نفسها على كافة المستويات مع تمسك القيادة الفلسطينية بحق العودة واعتباره أحد ثوابت الحل للقضية الفلسطينية، من خلال إبقاء القضية حاضرة في كافة مشاريع التسوية السياسية واعتبارها أحد أهم مداخل حل الصراع الإسرائيلي العربي.

وتعتمد مشروعية حق العودة على وثيقتين أساسيتين تستندان إلى قواعد القانون الدولي العام وهما: قرار تقسيم رقم 181 و القرار الخاص باللاجئين الفلسطينيين رقم 194. لذا فإن الغطاء القانوني لا يمكن تفسيره إلا تفسيراً واحداً خاصة من قبل الأطراف التي أوجدته أو أقرته وبالتالي فإن قراري 181 و194 ورغم أنهما صدرا من الجمعية العامة للامم المتحدة ولا توجد آليه قانونية لتنفيذهما إلا من خلال إعادة إصدارهما من مجلس الأمن والذي نعرف مسبقاً صعوبة إمكانية ذلك الإصدار بسبب حق الفيتو(الإعتراض) الذى ستستخدمه دول حليفة لإسرائيل (حمامي،2007،ص163).

وحق العودة إلى الوطن مكفول بالمادة 13 من ميثاق حقوق الإنسان وبالقرار 194 والذي أكده المجتمع الدولي أكثر من 135 مرة حتى عام 2000م. حتى لو لم يملك الفرد عقاراً خاصاً به، كل

هذه القواعد تجعل حق العودة إلى الديار والتمتع بالملكية الخاصة أمراً قانونياً واجب النفاذ (أبو ستة،53،2001).

2.3.3 الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين

أما بالنسبة لحضور قضية اللاجئين على طاولة مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000، فقد ظهر تحالف غير مقدس بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي، لقد تبنى الأمريكيون المواقف والتصريحات والمقاربات الإسرائيلية في هذا الشأن، وبخاصة عدم مسؤولية إسرائيل المعنوية والأخلاقية عن النكبة الفلسطينية عام 1948، وأما المسؤولية فتقع –حسب وجهة النظر الإسرائيلية– على عاتق الجيوش العربية والزعامات العربية التي أقنعت الفلسطينيين بترك منازلهم انتظاراً للتحرير كما اعترفت الإدارة الأمريكية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين الانتدابية، في الوقت نفسه التي أصرت فيه على أن إسرائيل لا تمتلك القدرات الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. فإن حل مشكلة اللاجئين بناء على هذا الموقف الأمريكي يجب أن يتم بالعودة إلى أراضى الدولة الفلسطينية، والاستقرار في البلدان التي يقيمون فيها، أما العودة إلى إسرائيل فيجب أن يكون رمزياً لا يتجاوز عشرات الآلاف من خلال آلية لم شمل العائلات (روس،2004،ص 5).

لم تعط مقترحات كلينتون أي فرصة للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى الديار وفقاً لقرار 194، فقد اعتمدت هذه المقترحات على الشق الثاني من القرار الذي نص على دفع التعويضات لقاء الخسائر التي تكبدوها جراء طردهم من ديارهم وأراضيهم، في حين أسقطت الشق الأول من القرار والقاضي بوجوب عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم التي اقتلعوا منها، وأن جوهر مقترحات كلينتون بالنسبة لقضية اللاجئين هو السماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى أراضى الدولة الفلسطينية العتيدة، وليس إلى ديارهم التي جردوا منها زمن النكبة، كما دعت المقترحات المجتمع الدولي لتحمل

مسؤولياته، لدفع تعويضات للاجئين أو توطينهم في البلدان التي يقيمون بها، أو إفساح المجال أمامهم للإقامة في بلدان أخري خارج إسرائيل وذلك تمشياً مع القرارات السيادية لتلك الدول، وحسب احتياجاتها واعتباراتها الأمنية (يوسف، 2009،ص 349).

ولقد جاءت رسالة الضمانات، التي وجهها الرئيس جورج بوش الأبن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في شهر أبريل 2004م، ليضع النقاط فوق الأحرف وتجيب على العديد من التكهنات والتساؤلات السابقة، فقد تضمت التزام الولايات المتحدة بقوة بيهودية إسرائيل. كما يبدو واضحاً أن إطاراً لحل توافقي وعادل ومنصف وواقعي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، سيشكل جزءاً من أي اتفاق على الوضع النهائي، يتم بموجبه إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدل إسرائيل، وعلى إسرائيل ضمن تسوية نهائية سلمية، يجري التوصل إليها من المفاوضات بين الأطراف متماشية مع قراري مجلس الأمن 242،338 وأن تحصل إسرائيل على حدوداً آمنة ومعترف بها دولياً (مرسي،2005،ص 202).

مما تقدم نجد ان الموقف الأمريكي منحاز للرؤية الإسرائيلية لذا فإن دوره كراعي لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية هو دور مشكوك فيه، وفي تناقض واضح بين مبادئ الحرية والعدالة التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية، والانحياز للظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني، وإمعاناً في هذا الظلم تسعى الولايات المتحدة لإنهاء قضية اللاجئين بشتى السبل على حساب عودة اللاجئين إلى وطنهم الذي هجروا منه.

3.3.3 الموقف الأسرائيلي من قضية اللاجئين

لا تَكُفْ الحكومة الإسرائيلية، ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية، عن وضع الضوابط التي تحكم مسبقاً قراراتها السياسية، وتتحكم فيها، خاصة تلك القرارات التي تتعلق بمفاوضات التسوية، أو السلام كما يسمونها. وهذه السياسة ليست نهجاً يخص حكومة بعينها، أو حزباً معيناً، بل هي نهج عام تلتزم به كل الحكومات الإسرائيلية، سواءً شكلتها أحزاب اليسار أو اليمين أو الوسط(الحوراني،2001،ص34).

فالمتابع لمسيرة التفاوض التي بدأت بمؤتمر مدريد 1993م وانتهت بكامب ديفيد الثانية 2000م، وماتخللها من اتفاقيات ثنائية ومباحثات سرية، يخرج بخلاصة أن العديد من السياسيين الإسرائيليين يجادلون بأن حق العودة للاجئين إلى فلسطين المحتلة، يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين، والذي ينهي الصراع العربي– الإسرائيلي، وبناءً على هذه الجدلية، فإن عودة اللاجئين يتم إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي ستسن" قانون العودة "المشابه للقانون الإسرائيلي عام 1950 الخاص بعودة اليهود لدولتهم. كما اقترح بعضهم وجوب توطين اللاجئين على مساحة من الأراضي المقتطعة من" إسرائيل " لصالح الدولة الفلسطينية، على أن يكون مرهوناً بموافقة الفلسطينيين على سيطرة إسرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام 1967(أبو عامر،2007،ص168).

وفي تأكيد على الرفض الإسرائيلي أفاد "تساحي هنغبي "[1] :" كل الإسرائيليون يعارضون حق العودة لكافة اللاجئين والسماح لعدد رمزي جداً (أي السماح بعودة عدد قليل جداً من الفلسطينيين) وفي هذا الموضوع لن تجد فرقاً في مواقف أكثر الإسرائيليين اليسارية أو اليمينية المتطرفة (ظاهر،2007، ص86).

---

[1] تساحي هنقبي رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وأحد أقطاب حزب كاديما ومن ثم عاد لحزب الليكود (ظاهر،2007،ص85).

أما مصير اللاجئين الفلسطينيين، والذي يتمثل بالهدف الديموغرافي الثاني في السياسة الإسرائيلية فإنه يتعلق برفض حق العودة للاجئين الفلسطيبين المقيمين في عدة دول عربية، والمطروح هو فقط عودة رمزية لبعض أفراد الجيل الأول من لاجئ 1948م من دون أبنائهم أو أحفادهم(شرط موافقة مسبقة من إسرائيل)، إذ تخشى إسرائيل من أن تؤدي عودة اللاجئين بكثافة إلى قلب المعادلة الديموغرافية فيها التي تراها حالياً حرجة بدونهم. ولذا بدأ ترديد مسألة توطينهم في الدول العربية المضيفة، بل ووصل الأمر بمناداة مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مدعوماً بنواب اليمين الإسرائيلي إلى إطلاق مشروع سياسي يرفض قيام دولة فلسطينية إلى الغرب من نهر الاردن. ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض إخلاء أي مستوطنة، وأن يتم الاعتراف بالأردن دولة للشعب الفلسطيني(أي عودة لفكرة الوطن البديل) بل ذهب الأمر إلى حد دعوة هذا المجلس لأن تقوم مصر بتخصيص أراضي في سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين (مرسي،2005،ص204).

وتتبلور فكرة" إسرائيل "الجوهرية خلال مفاوضاتها حول اللاجئين، بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حل مشكلتهم، وتضمنت الفكرة المساهمة بمبلغ عشرين مليار دولار خلال فترة تتراوح بين ١٥و ٢٠ عاماً، للوفاء بكافة مطالبهم، على أن تمنح هذه الأموال كتعويض عن ممتلكاتهم، ومساعدة للبلدان التي سيستوطنون فيها. وقد تطرق الموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد لخيارات ثلاث تعرض على اللاجئين، وهي:

١ –الاستقرار في الدولة الفلسطينية القادمة.

٢ –البقاء حيث هم.

٣ –الهجرة لبلدان تفتح لهم أبوابها طوعاً مثل كندا وأستراليا والنرويج يعني (التوطين في بلد ثالث).

وتلخص الالتزام الوحيد الذي تضمنه عرض" باراك "في حرية استقرار اللاجئين في الكيان الذي سيطلق عليه اسم الدولة الفلسطينية إذا شاءوا، إلا أن العديد من الدلالات تشير إلى أنه لم يوافقِ(باراك) يوماً حتى السماح بهذا (راينهارت،2004،ص86).

وفي إطار التخطيط الإسرائيلي لإيجاد الحلول للتهرب من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بادرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، بقيادة نائب الوزير داني أيالون، إلى عقد اجتماع في إحدى قاعات مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في 21/9/2012، تحت عنوان "العدالة للاجئين اليهود من الدول العربية". وحاولت إسرائيل الادعاء بأن هذا الاجتماع عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة، لكن الحقيقة هي أنه لا توجد علاقة للمنظمة الدولية به، وإنما تم عقده بالتعاون بين الوزارة الإسرائيلية وبين "المؤتمر اليهودي العالمي" و"مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية" في الولايات المتحدة. وادعى أيالون خلال الاجتماع بأن "هذا الاجتماع يأتي متأخرًا 64 سنة لكنه لا يأتي بعد فوات الأوان، وحكومة إسرائيل لن يهدأ لها بال حتى تتحقق العدالة بالنسبة للاجئين اليهود من الدول العربية". وزعم أيالون أن طرح هذا الموضوع "لا يشكل عقبة أمام السلام، بل العكس هو الصحيح، لأن السعي هو من أجل سلام حقيقي يقوم على تحقيق العدالة للجميع". وطالب جامعة الدول العربية بـ "الاعتراف بمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللجوء المزدوج في الشرق الأوسط والتي شملت اليهود والعرب". ووفقاً لمخطط مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، فإنه ينبغي الربط في مجرى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بين "مأساة اللاجئين اليهود" و"قضية" اللاجئين الفلسطينيين وأن يتم طرح القضيتين في إطار واحد. وأوصى هذا المخطط بأنه "ينبغي أن نغرس في الخطاب الدولي مصطلح اللجوء المزدوج"، وأن "الربط بين القضيتين سيخدم إسرائيل في المفاوضات" وسيردع الفلسطينيين وسيكبح مطالبهم فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيي(ظاهر،2012، موقع مدار).

إن المبررات التي تسوقها السلطات الإسرائيلية حول استحالة إمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينين، هي مبررات واهية، فالإحصاءات تشير إلى أن 60% من اليهود في فلسطين يعيشون في 7 أقاليم فقط من 36 إقليم، أو 80% منهم يعيشون في 10 أقاليم، تمثل 12% من مساحة إسرائيل، وهي السهل الساحلي حول تل أبيب، وطريق تل أبيب- القدس، ومنطقة حيفا، وهذا يعني أن معظم مساحة إسرائيل خالية، أو أنها ذات كثافة سكانية منخفضة، وتكاد تكون معدومة في الجنوب، ويشير أيضا بأن عودة لاجئي لبنان إلى الجليل لن يؤثر على كثافة اليهود في الوسط بأكثر من الذين استقبلتهم إسرائيل بسهولة في التسعينيات من القرن المنصرم (أبو ستة،1999، ص24:32).

اليهود في إسرائيل 80%منهم مازالوا يعيشون فيما لا يتجاوز 20% من مساحة إسرائيل أي في المناطق التي كانوا متواجدين فيها قبل عام 48 ولم يمتدوا كثيراً، إذا أخذت المحور من أسدود شرقاً ثم إلى الجنوب هذه المنطقة مساحتها 14000كم2، كم يهودي يعيش فيها؟ يعيش فيها فقط 700 ألف يهودي، رغم أنها تضم 6 مدن هي أسدود، المجدل(عسقلان)، بئر السبع، كريات جات(الفالوجا)، أم الرشراش(إيلات)، وديمونا، ففي هذه المدن يعيش 550,000 يهودي، وفي الريف كله يعيش 150,000 يهودي بمعنى أن هناك مساحات واسعة جداً غير مسكونة وحتى غير مزروعة، ومن يدقق في العملية الزراعية يلاحظ أن مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين قبل عام 48 أكبر من مساحة الأراضي المزروعة الآن رغم ما يقال عن التقدم الزراعي في إسرائيل، لأن المجتمع الإسرائيلي بالأساس ليس مجتمعاً زراعياً، أما المجتمع الفلسطيني فهو مجتمع زراعي، إذن من حيث المساحات هناك مساحات تتسع للفلسطينيين، نسبة كثافة السكان في إسرائيل الآن هي 262 فرداً في الكيلو متر المربع الواحد، ولو عاد الفلسطينيون في الخارج والداخل لأراضيهم وممتلكاتهم، أي لو عاد 4.5-5 مليون فلسطيني تصبح كثافة السكان في إسرائيل أو فلسطين كلها 480-482 فرداً في

الكيلومتر المربع الواحد، وهي ليست نسبة كبيرة، لو قورنت بأي مخيم في غزة، ولنأخذ مخيم الشاطئ مثلاً تجد في الكيلو متر المربع الواحد أكثر من 10.000 فرداً (الحوراني،2001، ص101:100).

في حين حوالي 11.5 مليون نسمة يعيشون على أرض فلسطين التاريخية التي تقدر مساحتها بحوالي 27000 كم٢ ويشكل اليهود فيها ما نسبته 49.4% من مجموع السكان، ويستغلون أكثر من 85% من المساحة الكلية للأراضي. وأن معظم أراضي فلسطين التاريخية عبارة عن أراض مفتوحة تقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي " فقد شكلت مساحة الأراضي المزروعة ما نسبته 20%، بينما شكلت مساحة الغابات والأحراج ما نسبته 9%، وشكلت الأراضي المبنية حوالي 5.7%(الحياة الجديدة ،2011،ص 10).

حق العودة حق مقدس، يتلاقى فيه الحق الشخصي والحق الجماعي ولا يمكن النظر لقضية عودة اللاجئين كقضية إنسانية فقط، بل هي قضية قومية طالت شعب كان يعيش آمناً في وطنه له فيها أحلاماً بالاستقلال مثل بقية الشعوب التي خضعت للانتداب، إلا أن إقامة إسرائيل على أرض فلسطين وما تبعه من قتل وطرد وتهجير للفلسطينيين، خلف ما يقارب 800 ألف لاجئ موزعين على عدة دول عربية وغربية يعيشون في ظروف حياتية صعبة، ينتظرون العودة إلى ديارهم التي هجروا ومنها في فلسطين، وأن يتم إدراج حق العودة في أي اتفاق تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إلا أن الفكر الصهيوني القائم على الإحلال و الاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي ، مازال يرفض الاعتراف بحقوق اللاجئين وفي خطوة جديدة قامت إسرائيل بطرح حق اللاجئين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين كمحتلين عشية النكبة وطالبت بمساواة اللاجئين الفلسطينيين بما أسمتهم اللاجئين اليهود في خطوة أقل ما يقال أنها ابتزار سياسي ومقايضة للصالح الإسرائيلي، وتبرر إسرائيل عدم مقدرتها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين من منطلق ديموغرافي، في حين أنها مازالت تفتح باب الهجرة

اليهودية الوافدة لإسرائيل، وتقيم المشاريع لاستيعابهم، ومن الأهمية بمكان وللتأكيد فإن المساحة العمرانية في إسرائيل لا تشكل إلا 20% من المساحة الكلية وتعتبر المناطق السكانية في إسرائيل ذات كثافة سكانية منخفضة إذا ما قورنت بحجم الكثافة السكانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين و تعتمد إسرائيل في عملية التوسع على نظرية التمدد الجغرافي والحدود المائعة من خلال إنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية عام 1967.

4.3 "يهودية الدولة"

عند الحديث عن دولة يهودية يتبادر للأذهان أنها كيان قائم على التعاليم الدينية اليهودية، وأن مصادر التشريع ومحتوياتها الفكرية نابعة من تعاليم دينية، إلا أن الفكر الصهيوني قائم على توظيف الدين للربط بين التاريخ والجغرافيا لتأصيل الادعاء للحق اليهودي في فلسطين. ولتشجيع الهجرات اليهودية لفلسطين وحمايتها بمسوغ ديني يعتبرونه وعد الرب.

1.4.3 "يهودية الدولة" مفهوم وطرح سياسي.

فالانعطاف التاريخي الكبير الذي تعرض له الدين اليهودي هو قيام الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، التي عملت على استقطاب الدين وتسيسه، وتولت ربط مصير اليهود فيما بينهم أينما حلوا، ونجحت في إرساء كيان لإسرائيل جعلته محور اهتماماتهم، كما جعلت للدين اليهودي برمته بعداً جيوبولوتكيا يختص بأرض قاعدتها فلسطين، وأضفت عليها حالة دينية (حداد،2002،ص33). فلقد أدركت الحركة الصهيونية السياسية، أهمية البعد الديني الكامن في النفس اليهودية، والتي نمت في المعازل "الجيتو" على امتداد أحقاب طويلة، حيث استخدمت خليطاً من العقيدة والبعد السياسي، واستغلته بذكاء وحنكة لدفع موجات الهجرة اليهودية المتتالية إلى فلسطين، رغم عدم وجود حق شرعي

فيها "إلا ما يزعمون من وعود دينية" لا تلزم غيرهم، ولا تسقط حق الفلسطينيين أصحاب البلاد في بلادهم(حجازي،2004، ص13).

ولإقامة كياناً يهودياً صرفاً يشمل كل فلسطين، ويكون سكانه من اليهود فقط انسجاماً مع تطلعات زعماء الصهيونية الأوائل، الذين يهدفون لإقامة كيان يهودي نقي للشعب اليهودي يشمل حدود فلسطين التاريخية، شبيه بالكيان العنصري السابق في جنوب أفريقيا تقوم على أساس الاعتراف بوجود شعبين في هذا الكيان، ولكنهما غير متساوين في الحقوق والواجبات. فالشعب اليهودي سيكون صاحب الحق في ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتباره صاحب الحق في هذه الأرض ومالك السيادة عليها. أما العرب فهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولا يتمتعون بالهوية الإسرائيلية ومحرومون من ممارسة حقوقهم، وأن وجودهم مسخر لخدمة الشعب اليهودي، ولتحقيق ذلك لابد من سن قوانين للفصل العنصري، ومنع أي تقارب أو تعايش مشترك بين الشعبين للمحافظة على نقاء العنصر اليهودي.وهذا الخيار يتعارض مع مباديء الديمقراطية والمساواة في الحقوق التي تدعيها إسرائيل (بركات،1988،ص 283:282).

وبالتحديد في الرابع عشر من أيار العام 1948م، أعلن بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية، قيام 'دولة إسرائيل' وفقاً لقرار الأمم المتحدة (1947/11/29) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وأخرى يهودية. وفي (1948/5/12)، وأثناء عقد الإدارة القومية (غدت بعد الإعلان حكومة مؤقتة) اجتماعاً في تل أبيب، لتدارس موضوع إعلان الدولة، ووضع اللمسات الأخيرة عليه، دارت نقاشات مطولة حول الاسم الذي ستحمله الدولة، وهي بمثابة الحلقة الأخيرة للنقاشات التي كانت تدور بين الحين والآخر، قبيل صدور قرار التقسيم، وانتهى النقاش دون التوصل إلى نتيجة(محارب، 2011). مما حذا برئيس الوكالة اليهودية،" دافيد بن غوريون"، أن حسم الأمر عندما طرح أمام أعضاء الإدارة

اقتراحاً بأن يعلن رسمياً عن قيام "دولة إسرائيل" واختصاراً "إسرائيل". وقد حظي الاقتراح بأكثرية الأصوات.

يماثل الاسم، الذي تبنته القيادة الصهيونية، إلى حد كبير، الاسم الذي اختاره ثيودور هرتسل لكتابه "الدولة اليهودية"؛ ذلك أن إسرائيل، كمفردة، ليس فقط الاسم الثاني ليعقوب حفيد إبراهيم عليهما السلام، وفق الرواية التوراتية، وإنما أيضاً كنية تطلق عادة على اليهود عامة.

وكان من الطبيعي أن يحدث تماثل بين الدولة كفكرة 'دولة اليهود' والدولة كتجسيد 'دولة إسرائيل'، لكونهما يحملان معنى واحداً: دولة لليهود قصراً أينما كانوا وحيثما وجدوا، داخل إطارها أو خارجه (محارب، 2011)

وفي الإعلان عن إقامة إسرائيل جرى التأكيد على المزاوجة، أو التلاؤم، بين يهودية إسرائيل من جهة وبين طابعها الديموقراطي والتزامها بحقوق الإنسان لجميع سكانها دون تمييز قومي أو ديني، من جهة أخرى. هذه الازدواجية نالت تكريساً دستورياً صريحاً في سلسلة قوانين بلغت ذروتها في سن القانون الأساس العام 1992 وقانون الأحزاب في العام ذاته. وقد عرفت إسرائيل هذه القوانين على أنها " دولة يهودية وديموقراطية" كما عبرت أغلبية كبيرة من سكانها على رغبتها في أن تستمر على هذا الأساس. فضلاً عن ذلك تعتقد هذه الأغلبية أنه لا تناقض بين طابع إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وبين التزاماتها بالديموقراطية وبحماية حقوق الإنسان لكل سكانها (غابيزون،2008،ص75).

فالصهيونية ويهودية الدولة تتناقض مع فكرة المساواة والمواطنة والديموقراطية وبالتأكيد تتناقض مع فكرة السلام، ويأتي الطرح الإسرائيلي ليهودية الدولة موجهاً للخارج أي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة 1967 وللدول العربية وليس طرحاً موجهاً للداخل لأن إسرائيل عرفت نفسها منذ قيامها في

العام 1948 بأنها يهودية وعملت على تشكيل مجتمع صهيوني ذو طابع يهودي له خصوصياته القومية.

لذا نجد ان الثقافة العامة للكيان الإسرائيلي ورموزه ، مثل العلم، النشيد الوطني، والأعياد، والشعارات تؤكد جميعها يهوديته ، كما أن الأعياد الوطنية وعطلة نهاية الأسبوع، تستند للتقويم اليهودي. تعتبر اللغة العبرية اللغة الأساسية في كافة المؤسسات والمحافل المدنية والقانونية و اللغة العربية هي أيضا لغة رسمية، ولكن نادراً ما يستخدم للأعمال التجارية الرسمية. وتكتب أسماء الأماكن والخرائط وعلامات الطرق، ووسائل الإعلام الرسمية، والفنون كلها في الغالب باللغة العبرية. وغالباً ما كان الخطاب العام والثقافة التي تهيمن عليها النغمات العنصرية تجاه المواطنين العرب، وفي سياق المشكلة الديموغرافية يجرى نقاش بشكل روتيني من قبل النخب الإسرائيلية ، مثل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الإسكان أفرايم إيتام، ووزير الرفاه يشاي إيلي، حول مفاهيم مثل "تهجير طوعي"، و "تبادل السكان" و اعتبار الأقلية على أنها "نمو سرطاني" (Yiftachel,2009,p59)

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن "دولة يهودية" له دلالة تعبر عن دولة ذات هوية جماعية وثقافية متأصلة بالطابع الديني، في حين الحديث عن دولة للشعب اليهودي تعبير عن البعد الاثني "القومي" يرتبط بالمركب الديموغرافي للجماعة القاطنة في إسرائيل والتي يطرأ على نسبها السكانية تغيرات كثيرة في ظل وجود قوميات متعددة في الدولة.

ومن واقع التخوفات الإسرائيلية من العامل الديموغرافي دأبت إسرائيل في السنوات الأخيرة على طرح فكرة يهودية الدولة ومحاولة تسويقها وفرضها على الجانب الفلسطيني.

ويرى الباحث الإسرائيلي عاموس غلبواع[1]: أن التطرق إلى "الدولة اليهودية" في البيانات والقرارات الدولية الملزمة هو أمر نادر. ومنذ القرار 242 الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني 1967م، والذي يشكل إلى الآن القاعدة الدولية الرئيسة لأية تسوية إسرائيلية – عربية، فإن جميع الصياغات تتكلم عن الاعتراف بوجود إسرائيل أو الاعتراف "بحق اسرائيل في الوجود" من دون الإشارة إلى أن الحديث يدور على دولة يهودية أو على دولة الشعب اليهودي. ان هذا الأمر ينطبق على اتفاقيتي السلام بيننا وبين مصر والأردن، وعلى اتفاقيات أوسلو المختلفة وأيضاً على "خريطة الطريق" وقد كان الرئيس جورج بوش الأبن هو أول مسؤول أميركي رفيع المستوى يقر، بصورة واضحة وعلنية، خلال قمة العقبة سنة 2003م، أن من شأن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش في سلام كامل مع إسرئيل أن يدفع قدماً أمن وازدهار إسرائيل باعتبارها "دولة يهودية" (شلحت، 2008، ص 49:48).

ثم جاءت رسالة الضمانات التي وجهها الرئيس جورج بوش الأبن لرئيس الوزراء الاسرائيلي اريئيل شارون(في شهر أبريل 2004) لتضع النقاط على الحروف فيما تضمنته:" أن الولايات المتحدة تلتزم بقوة أمن إسرائيل "لدولة يهودية". ويبدو واضحاً أن ذلك جاء إطار لحل توافقي وعادل ومنصف وواقعي لتصفية اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من أي اتفاق على الوضع النهائي. وقد اعتبرت عدة أطراف فلسطينية وعربية مضمون رسالة بوش، بأنها تطورات سلبية وتوسعية للغاية لأنها تلغي كل المرجعيات. إلى حد وصفها بأنها تعد بمثابة وعد بلفور ثان، ومعلنة تمسكها بحق العودة، ومؤكدة على أن حل القضايا النهائية هو من حق الأطراف المعنية مباشرة للوصول إلى اتفاق حولها وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق (مرسي، 2005،ص203:202).

[1] من معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب (شلحت، 2008، ص 49).

أما " يهودا بن مائير"[1] فكتب ما يلي: تقول تقارير صحافية أن الفلسطينيين يعارضون صيغة " دولتين لشعبين" في أية تسوية مستقبلية مع إسرائيل ويصرون على تأييد صيغة " دولتين" فقط ويدور الحديث هنا عن لب النزاع لا على مناقشة تتعلق بالصياغة أو بالكلمات. إذ هناك موضوع لا يجوز لإسرائيل أن تتنازل فيه أو حتى تتناقش بشأنه، تحت أي ظرف وفي أية حال، فهو هذا الموضوع لأنه يتعلق بوجودنا الحقيقي. هناك قدر كبير من الاستعداد لتقديم التنازلات لدى الجمهور في إسرائيل، غير أن هذا الاستعداد كله مبني على رغبة هذا الجمهور القوية في إنهاء النزاع وضمان وجود إسرائيل كدولة يهودية و ديمقراطية. وقد أثبت بحث معمق أجراه معهد دراسات الأمن القومي في شهر آذار 2007م أن 63 % من السكان اليهود البالغين في إسرائيل يؤيدون حل " دولتين لشعبين" . لكن مادامت القيادة الفلسطينية ترفض الاعتراف بصور واضحة بإسرائيل باعتبارها "دولة للشعب اليهودي" فلن يكون هناك حل للنزاع (شلحت، 2008، ص 49).

ويرى "أبرهام بورغ"[2] "أن الاستراتيجية الإسرائيلية خلال الأعوام الأربعين أو الخمسة والأربعين الفائتة هي استراتيجية أمريكية وليست أوروبية، فأوروبا هي أكثر علمانية وأكثر واقعية. وأميركا أكثر تديناً وليس غريباً أن مرتكب مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل "باروخ غولد شطاين" مولود في أميركا، والحاخام العنصري كهانا مولود في أميركا. وليس غريباً أن بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية) مقرب من اليمين المحافظ في أميركا. وهناك روابط كبيرة للغاية بين المستوطنين والأنغليكانيين الأميركيين. كما وتوجد روابط عميقة للغاية هنالك، وكذلك بين الحريديم في أميركا

---

[1] يهودا بن مائير باحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب والنائب الأسبق لوزير الخارجية الإسرائيلية (شلحت، 2008، ص 49).

[2] أبراهام بورغ ليس يسارياً، ولم يكن شخصية هامشية، فقد سبق أن شغل منصب رئيس الكنيست عن حزب العمل كما ترأس الوكالة اليهودية، وكان أبوه من قبله شخصية مركزية في حزب المفدال اليميني أي أنه يهودي وصهيوني نافذ وصاحب خبرة وتجربة، يتميز بالشجاعة وعدم التعصب ويرفض الانغلاق (فراعنة، 2008، الأيام)

والحريديم هنا. وبين جميع هؤلاء والتدين في أميركا. الخطاب الأميركي هو خطاب ديني بشكل عام، وليس اليهود فقط، والتأثير الأميركي كاستراتيجية رأسمالية مروع، وثقافة الصراخ المروعة هي ثقافة سياسية دينية أيضاً. أوروبا لا تؤثر علينا. لا يوجد أي تأثير لإنكلترا، ولا يوجد أي تأثير للدول الإسكندنافية ونماذجها الاجتماعية. بينما لأميركا ثمة تأثير كبير" (بورغ،2011،ص 43).

2.4.3 أهداف الطرح الإسرائيلي ليهودية الدولة

تطمح إسرائيل إلى أن يتحول الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونيالية، وبالتالي يتحول الاعتراف العربي من اعتراف واقعي إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا لا يعني إلا أنها كانت تاريخياً على حق، والعرب على خطأ. وفيما عدا نفيه حق العودة فإن مثل هذا الاعتراف، إذا حدث، هو "إنحياز سياسي معنوي ثقافي يعادل إقامة إسرائيل لا في الواقع الملموس فحسب، بل في الثقافة والفكر والخطاب السياسي أيضاً (شلحت،2008، ص48).

تساءل نتنياهو أمام الكنيست (2010/10/11) بنوع من التذاكي، إذا ما كانت القيادة الفلسطينية مستعدة لتقول لشعبها، إنها على استعداد للاعتراف بإسرائيل 'كدولة قومية للشعب اليهودي' مثلما نحن على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية 'كدولة قومية للشعب الفلسطيني'. ودرج على تكرار مقولته هذه مرات عديدة وفي مناسبات مختلفة (محارب،2011) ومن الواضح أن تساؤله هذا ينطوي على مغالطة أساسية، بتصويره المطلب الفلسطيني كأنه يكمن في ضرورة اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية كدولة قومية، مع إدراكه بعدم وجود مطلب فلسطيني من هذا النوع. فالمطلب الفلسطيني واضح لا يكتنفه غموض: حق العودة الذي تكفله الشرعية الدولية، وإزالة الاحتلال الإسرائيلي، بشكليه العسكري والاستيطاني، من الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، لكي يكون بالإمكان إقامة 'دولة فلسطين' على مساحة تشكل 22% فقط من

مساحة فلسطين التاريخية، ومن ثم الاعتراف بها، دون أن تكون حاملة لأية صفة قومية أو غيرها. اعتراف كواقع، كمعطى قائم، كما هو متبع ومألوف لدى سائر الدول.

إن ما يسعى إليه بنيامين نتنياهو ويرمي إليه من المطالبة بإشهار "يهودية الدولة"، إضفاء الطابع القومي عليها، لتصبح 'دولة قومية للشعب اليهودي' حيثما وجدوا، سواء داخل إسرائيل أو خارجها، والاعتراف بما يترتب عن ذلك من حق، أو كما ذكر أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة خلال حديثه عن الرفض الفلسطيني للاعتراف "بيهودية الدولة"، وتعليله له، أن "يهودية الدولة" تعنى كما ورد على لسانه "زخوت عام يسرائيل عال إيرتس يسرائيل" أي، "حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل"، وصولاً إلى القول أن الفلسطينيين 'يرفضون الاعتراف "بيهودية إسرائيل"، لكونهم يرفضون هذا الحق 'زخوت' بالذات (محارب،2011).

إذا استثنينا عامل الرغبة في المماطلة والتسويف في المفاوضات، وصولاً إلى عرقلتها أو نسفها، تهرباً مما قد تتمخّض عنه من استحقاقات يخشاها الطرف الإسرائيلي، نجد أن رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو، إلى جانب مسؤولين إسرائيليين آخرين، يرمي من وراء ذلك تحقيق أهداف أربعة، وهي الأخطار المتأتية عن الاعتراف "بيهودية الدولة"، اثنان منها مكشوفان، وتعرّضا لأضواء ساطعة من قبل أشخاص عديدين:

1- التعرّض لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الذي كفلته الأمم المتحدة وفق القرار 194، والسعي للالتفاف حوله لإفراغه من مضمونه.
2- مس مكانة المواطنين العرب في إسرائيل، سواء عن طريق الطرد، أو عبر التبادل السكاني، علماً أنهم مواطنون في دولة، تخرجهم هي من إطارها بتعريفها لذاتها كـ "دولة اليهود". هذا فضلاً عن شرعنة الواقع التمييزي الذي يتعرضون له منذ قيام إسرائيل.

والهدفان الآخران مستتران، لم يحظيا بأضواء ساطعة، وإن كانت بعض الأضواء الخافتة قد لامسته وهما:

1. الاعتراف بالفكرة الصهيونية.

2. الاعتراف بالرواية الصهيونية لموضوع الصراع العربي الإسرائيلي (محارب،2011).

وعندما تسعى إسرائيل للاعتراف بشرعيتها وبقانونيتها باعتبارها تعبر عن حق تقرير المصير للأمة اليهودية يعني هي لا تطلب.. لم تعد تقبل باعتراف عربي ناجم عن عدم قدرة العرب على تدمير إسرائيل أو اعترافهم بأمر واقع وإنما تطالبهم بالاعتراف بالصهيونية وليس بإسرائيل وهذا يعني –إذا ما فعل العرب ذلك كان الانهيار المعنوي النفسي الثقافي الشامل عند العرب لأنهم بنوا حتى الآن كل نظرية الصراع مع إسرائيل على أن لأهل فلسطين حق تاريخي وأن إسرائيل هي حالة كولونيالية أي استعمارية. إن الاعتراف "بيهودية إسرائيل" يعني تاريخياً وبأثر رجعي أن العرب كانوا مخطئين وأن إسرائيل على حق لأن لديها شرعية تاريخية اسمها "الدولة اليهودية"، وهذا تعبير عن حق تقرير مصير اليهود. أنا لا أستطيع أن أصف ماذا يمكن أن تكون أبعاد ذلك على النفس العربية والمعنويات العربية والثقافة العربية، هذا أمر ممنوع أن يناقش أصلاً (بشارة، 2009).

إن تواصل الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ نشأتها وحتى يومنا هذا يمنحها القوة والإسناد في مواجهة مشكلاتها الناتجة عن فشل إقامة نظام سياسي قومي مستقر، فإسرائيل التي أدعت أن فلسطين "أرض بلا شعب" قبل إقامتها ها هي اليوم تستشعر مشكلة كبيرة من التغيرات الديموغرافية رغم ما أحدثته من زيادة سكانية يهودية في فلسطين بواسطة استقدام مهاجرين يهود إلى فلسطين وما تزامن معه من طرد وتهجير الشعب الفلسطيني، إلا أن نضوب الهجرة اليهودية والنمو السكاني المرتفع

للفلسطينيين دفع إسرائيل لطرح مشاريع للالتفاف على نتائج المستقبل التي قد تفضي لأغلبية عربية في فلسطين، وللالتفاف على أي تسوية سياسية مستقبلية في إنكار واضح لحق العودة للاجئين الفلسطينيين فكانت الكلمة السحرية "دولة يهودية" التي ترى فيها إسرائيل حبل النجاة والتي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وجعلتها شرطاً مسبقاً لأي تسوية سياسية فلسطينية إسرائيلية.

3.4.3 أثر تعريف "دولة يهودية" على المجتمع الإسرائيلي

تدور إحدى أهم المجادلات النظرية الرئيسة حول عدم الاستقرار السياسي المتأصل في النظم الإثنية، والتي تنبع من تناقض رئيس هو: تستخدم الدولة الأثنوقراطية البلاغة واللغة والمؤسسات والوضع القانوني للدولة–الأمة، غير أن ممارساتها كثيراً ما تنسف أسس هذا النظام السياسي بالذات. وتتجلى هذه الظاهرة في اختلاق مواطنة غير متساوية بنيوياً، وذلك بفعل ما تقوم به من تمزيق جغرافي وسياسي للشعب نفسه، وبفعل المشروع المتواصل الذي ترعاه الدولة لتوسيع السيطرة الإثنية غير المتناسبة وتدعيمها. فالأثر المتراكم لسياسات التحويل الإثني يميل نحو تأجيج التوترات داخل الجماعات، مع احتمالات تعريض النظام بأسره إلى عدم الاستقرار (يفتاحئيل،2012،ص55).

وبالنظر للتركيبة المجتمعية الإسرائيلية نجد تبايناً واضحاً واختلافاً بين كافة مكونات المجتمع الإسرائيلي، فالاختلاف العرقي والثقافي والديني يحول دمج دون تلك المكونات في أي نظام إلا في النظام الديموقراطي.

لذا فإن تعريف إسرائيل "الدولة اليهودية" ينطوي على موقف مشحون بامتياز، ومن شأنه أن يؤدي إلى نهايتها، ويستحيل أن يتعايش تحت سقف واحد مع تعريفها بأنها كيان ديمقراطي، وقد حان الوقت لتحويلها إلى دولة لجميع يهودها وجميع مواطنيها، على أن تقرر الأغلبية مضامينها وطابعها

(بورغ،2011، ص40). فتعريف إسرائيل على أنها ""دولة يهودية سيكون المفتاح لنهايتها، "دولة يهودية" تعني أنها متفجرة (بورغ،2007،موقع عرب48).

منذ قانون العودة الذي فتح باب الهجرة الإسرائيلي للأشخاص الذين ليسوا يهوداً وفقاً للقانون اليهودي الأرثوذكسي، أصبحت المعايير الحالية قضية خلافية حادة .الزعماء الدينيون يقولون إن إسرائيل لن تكون "دولة يهودية" إذا استمر المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفياتي السابق والفلاشا مورا من دخول البلاد .ومع ذلك، فإن معظم هؤلاء المهاجرين الجدد يعتبرون أنفسهم جزءاً من المجتمع اليهودي الإسرائيلي على الرغم من أن المؤسسة الدينية لا ترى بأنهم يهود (Kruger,2005. (Migration Information

ومن ناحية أخرى يُمثل التحدي الذي يضعه فلسطينيو 48 أمام "يهودية الدولة"، العلامة الفارقة الأبرز في نضالهم ضد "الأسرلة"، والدليل الأكثر سطوعاً على فشل المساعي والجهود الجبارة التي بذلتها المؤسسة الإسرائيلية في هذا السياق، ما تؤكده موجة التصريحات والمواقف الصادرة على شخصيات تنتمي إلى كل أطياف القوس السياسي والفكري والاجتماعي، التي تدعو إلى ضرورة الحفاظ على "يهودية الدولة" وتكريس طابعها اليهودي، وطوفان التشريعات القانونية التي يشهدها الكنيست الإسرائيلي في العقد الأخير، والتي ترمي خصوصاً إلى الحفاظ على "يهودية الدولة" من خلال وضع عراقيل قانونية أمام كل المحاولات «الديموقراطية والسلمية» التي يقوم بها فلسطينيو 48 لرفض الطابع اليهودي لـ«إسرائيل» والمطالبة بتعريف لاسرائيل يضمن حقوقهم المدنية والقومية، الفردية والجماعية، وبما ينسجم مع ما هو متعارف عليه في الديموقراطيات الغربية، كالمطالبة بأن يكون الكيان الإسرائيلي «دولة كل مواطنيه»، أو «ثنائية القومية»، بدل أن يكون "دولة يهودية" فقط، يُستثنى فيها العرب من التمتّع بحقوقهم القومية التي كفلتها القوانين الدولية (إسماعيل، 2010).

في ضوء ذلك فإن إسرائيل ستشهد في المستقبل مزيداً من ضعف الديموقراطية مقابل القوى الدينية المناوئة لها، ستكون أمام عجز البرلمان" الكنيست" عن تأدية مهماته، واستفحال الفوضى، وعلى صعيد جودة الحياة والمستوى المعيشي، لنرى الانهيار قد بدأ، ومن المتوقع أن يستمر ويزداد تسارعاً في المستقبل، إذ ستعج إسرائيل بالأولاد الحريديم الفقراء نسبياً، وبالسكان العرب البدو كثيري الأولاد والفقراء جداً. وهؤلاء جميعاً سيقودون إلى تدهور إسرائيل نحو العالم الثالث. وستظهر في إسرائيل أغلبية من المتدينين، وسيسن البرلمان" الكنيست" سلسلة طويلة من القوانين الدينية، وسنشهد هجرة واسعة من العلمانيين إلى خارج الكيان. أما الذين سيبقون هنا فهم الضعفاء غير القادرين على ضمان احتياجات المجتمع العصري- الغربي، وسيزداد مستوى الحياة تراجعاً وتدهوراً (بيستروف وسوفير،2011،ص 82).

ويرى الباحث أن توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين له الأثر الأكبر في طرح "يهودية الدولة" ، ما يفسح حيز التناقض في هذا المجتمع ، ويهدد الديموقراطية في إسرائيل والتي تغنت بها إسرائيل، فمن هنا تبدو بشرى ملامح الواقع الديني القائم على الفكرة الأيديولوجية الدينية التي تميز بين أفراد المجتمع وفق معايير دينية لا تطال العرب الفلسطينيين مسلمين أو مسيحيين فحسب، بل تعيد النظر في أصول اليهود أنفسهم وإعادة تعريف من هو اليهودي. و لهذه المفاهيم مخاطر عديدة على بقاء إسرائيل وستفقد قوة جلب مهاجرين يهود جدد وترتفع نسبة الهجرة العكسية من العلمانيين اليهود ما يحول المجتمع الاسرائيلي لمجتمع ديني مع تراجع في الميزان السكاني للصالح العربي.

5.3 الخلاصة

الفكر الصهيوني الذي أسس إسرائيل هو نفس الفكر الذي يسطر على العقيلة الإسرائيلية الحالية، فالشرعية التاريخية والدينية المدعاة التي يحاول الاسرائيليون توظيفها لإظفاء الصبغة اليهودية على إسرائيل، لذا قامت المخططات الإسرائيلية على تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م بكل ماتعني، الكلمة فالإجراءات الإسرائيلية التمييزية بحق السكان العرب داخل الخط الأخضر، ومصادرة الأراضي تحت بند قانون أملاك الغائبين ومنع التطوير في البلدات العربية تفسر عملية التهويد، بالإضافة إلى المشاريع الإسرائيلية التي تستهدف التغلغل في الوسط العربي من الشمال إلى الجنوب، وما منع التجنيس للفلسطينيين الذين يتزوجون من فلسطينيات من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م لترجمة واقعية للهواجس الديموغرافية من الزيادة العربية التي يرى الإسرائيليون أن النمو السكاني العربي يشكل تهديداً لإسرئيل. وفي إطار البحث عن مخارج تسعى إسرئيل جاهدة لإعلان إسرائيل "دولة يهودية" وبما تحمله من مخاطر سواءً على المجتمع الإسرائيلي أو ما تحمله من إنكار واضح لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم التي طردوا منها في العام1948م ويأتي التبرير الإسرائيلي لحق العودة من مخاوف ديموغرافية بحته، رغم أن حق العودة حق مكفول كفلته القرارات الدولية ولا يسقط بالتقادم.

الفصل الرابع

مظاهر الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي)في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1967

1.4 تمهيد

لقد شرعت إسرائيل بعد حرب العام 1967م واحتلاها لباقي فلسطين التاريخية بتنفيذ حملة منظمة للسيطرة على الأراضي بغرض إنشاء مستوطنات يهودية خالصة. وذلك من خلال محورين : المحور الأول هو ضم القدس الشرقية المحتلة وما حولها ، والمحور الثاني هو سياسات المصادرة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية العديد من القوانين التي وسعت من نطاق اختصاص القانون المحلي ليشمل القدس الشرقية المحتلة وضم المدينة في انتهاك واضح للقانون الدولي . كما أن القانون والسياسة المتبعة من قبل إسرائيل فيما يخص أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مماثلة لتلك التي نفذت في القدس المحتلة مع استثناء وهو عدم القيام بضمها رسمياً. ولكنها عملت على إيجاد مجتمع إسرائيلي استيطاني قائم على حساب الأرض والموارد العربية وكل ما يحمله من خصوصيات المجتمعات المنغلقة والتي ترى في نفسها الأفضلية و تمنحها القدرة والتفوق.

يتناول هذا الفصل مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1967 والمقسمة في ثلاث عناوين الأول منها: الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وإسقاطاته على الديموغرافيا ودراسة دوافعه المتعددة– الدينية ،التاريخية ،القومية والسياسية. والثاني: يتناول تهويد مدينة القدس وآليات التهويد الجغرافي والسكاني والسياسات الإسرائيلية تجاة القدس. والثالث : يدرس جدار الفصل العازل المقام على الأراضي الفلسطينية، ماهيته و مخاطره الديموغرافية.

2.4 الاستيطان الإسرائيلي

تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في السيطرة على الأراضي الفلسطينية على استراتيجية قصدية للهجرة والاستيطان، بهدف تغيير التركيبة الإثنية للبلاد. فقد عمدت الدول الاستعمارية الاستيطانية تاريخياً إلى التشجيع على هجرة الأوروبيين للقارات الأخرى واعتبرت استغلالها لأراضي السكان الأصليين والعمالة والموارد الطبيعية فيها عملاً شرعياً. كذلك هاجرت جماعات استيطانية أخرى، غير أوروبية بدرجة رئيسة، هجرة داخلية واستوطنت ثانيةً بهدف تغيير الميزان الديمغرافي في مناطق معينة. ففي جميع أنماط المجتمعات الاستيطانية، يتبلور ما يعرف بثقافة التخوم، التي تمجد الاستيطان و التوسع فيها، وتعلي من شأن سيطرة الجماعات المهيمنة على المناطق المجاورة (يفتاحئيل،2012، ص 21).

ففي المراحل السابقة على إنشاء إسرائيل، وبعد إقامتها عام 1948م وحتى يومنا هذا ، قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على الربط بشكل وثيق بين الديموغرافيا والهجرة والطبوغرافيا. فالسعي لتجميع يهود "المنفى" ليست نزعة طارئة، بل هي سياسة قديمة راسخة.

ويقول بن غوريون"علينا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساساً للاستيطان وواقعا يجبر الجميع على الرضوخ له والانحناء أمامه". ويرى دايان بأن "الاستيطان هو إحدى الوسائل الرئيسية في النضال السياسي من أجل تخطيط حدود آمنة وخلق حقائق ديموغرافية وجغرافية جديدة وعلاقات اجتماعية وسياسية مختلفة، ولا أمل في الانتصار في الصراع السياسي حول الأرض دون إيجاد واقع استيطاني مخطط ومسلح، فالاستيطان كفيل بطمس المعالم الحضارية العربية عبر هدم القرى العربية وإقامة المستعمرات عليها" (معتوق،1992، ص51).

1.2.4 إسقاطات الاستيطان على الديموغرافيا

لقد لعب الاستيطان دوراً بارزاً في تغيير الديموغرافيا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م، حيث أعاد رسم الخارطة السكانية من خلال إنشاء البؤر الاستيطانية فيها، وما تبعها من توسع استيطاني وضع أعداداً من اليهود ليقيموا مجتمعات خاصة منغلقة تتمتع بحرية التنقل والمرور والاستثمار وبدعم كامل من حكومة"إسرائيل" وحرية الاستثمار داخل مجتمع فلسطيني مقطع الأوصال تحول بينه وبين تواصله السكاني والجغرافي حواجز وطرق التفافية على حساب الأرض الفلسطينية.

لذا قسمت الحكومات الإسرائيلية الضفة الغربية التي يبلغ مساحتها 5655 كيلو متراً مربعاً إلى محافظات ومناطق وطبقت عليها قانون الإدارة المدنية، وتهدف من ذلك إلى إبقائها كمنطقة متنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي أنها ليست أراضي محتلة (اشتية،2009، ص35).

بموجب اتفاقية أوسلو قسمت أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق على النحو التالي:

1- المنطقة "أ": وتشمل 18% من المساحة الكلية، بينما يسكنها 55% من السكان الفلسطينيين، وهي تخضع من الناحيتين الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية، على الرغم من إختراقها أمنيًا بشكل دائم من قبل "إسرائيل".

2- المنطقة"ب": وتشمل 20% من مساحة الضفة الغربية، وفيها 44,2% من السكان الفلسطينيين، وتخضع هذه المنطقة لسلطة إسرائيلية-فلسطينية مشتركة (أمنية ومدنية)، لكنها من الناحية الفعلية تخضع أمنيًا لإسرائيل بشكل شبه كامل.

3- المنطقة"ج": وتشمل 62% من المساحة، وفيها 0,8% من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين، وهي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنيًا ومدنيًا.

وعند المقارنة بين المناطق الثلاث؛ فإن المنطقة "ج" هي الأغنى بالموارد الطبيعية (إذ على سبيل المثال، يقع 90% من غور الأردن ضمن هذه المنطقة، وهو الأكثر مياهًا وخصوبة، ناهيك عن الموارد السياحية فيه وفي القدس)،كما أن هذه المنطقة هي الأكثر قابلية للتوسع الديموغرافي والنمو الاقتصادي. ونظرًا للسيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، فإن الضغط الاقتصادي والأمني الممهنج أدى إلى انخفاض عدد الفلسطينيين في منطقة غور الأردن من 320 ألفًا عام 1967 إلى 56 ألفًا عام 2011 من أصل 150 ألف فلسطيني يعيشون في كل منطقة "ج"، بينما ارتفع عدد المستوطنين في منطقة "ج" من 1200 عام 1972 إلى 110 آلاف عام 1993 إلى 310 آلاف عام 2010 يتوزعون في 124 مستوطنة ومائة موقع استيطاني (عبد الحي،2012).

إضافة إلى ذلك فقد بلغ عدد المواقع الاستيطانية الإسرائيلية التي أقامتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الضفة الغربية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 وحتى العام 2008م 440 موقعاً استيطانياً حسب نتائج الإحصاء الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتشمل هذه المواقع :

• 144 مستوطنة ، 96 بؤرة استيطانية داخل حدود المستوطنات ، 109 بؤرة استيطانية خارج حدود المستوطنات ، 48 موقعا عسكرياً، 43 مواقع أخرى.

إن إنشاء 440 موقعاً استيطانياً في الضفة الغربية في الوقت الذي بلغ فيه عدد التجمعات السكانية الفلسطينية 524 تجمعاً فإذا استبعدنا بعض التجمعات السكانية الفلسطينية القليلة السكان والبعيدة نسبياً عن مراكز المدن والبلدات الرئيسية وتم تصنيفها تجمعات قائمة بذاتها فإننا نلاحظ أن كل بلدة أو مدينة فلسطينية يقابلها موقعا استيطانياً في مؤشر خطير للسياسة الإسرائيلية نحو السيطرة على الأراضي الفلسطينية وجلب مزيد من اليهود المهاجرين مستفيدة من كل الظروف الفلسطينية

والإقليمية و الدولية المحيطة بالشعب الفلسطيني فإذا كانت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تضم 500,670 مستوطناً حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008 فإن هذا العدد هو مقابل 2,281,714 مواطن فلسطيني أي بمعدل 1 مستوطن / 4.5 فلسطيني وهذا معدل مرتفع بكل المقاييس وبالتأكيد تسعى إسرائيل إلى زيادة هذا العدد وذلك عبر مشاريعها وخططها للتوسع الاستيطاني (أبو عمرو،2010، ص 7).

و هذا المعطى مكون من جزأين: طبقاً لمعطيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، في نهاية عام 2010 سكن في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، حوالي 311,431 مستوطناً. واستناداً إلى معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الاسرائيلي الزيادة الطبيعية السكانية للمستوطنين في العام 2010 باستثناء القدس الشرقية، كان أعلى بضعفين ونصف تقريباً من الزيادة لدى مجموع السكان في إسرائيل: 4.9% مقابل 1.9% بالتناسب (بحساب سنوي). علاوة على ذلك، فإن حوالي 26.4% من هذه الزيادة تعود إلى هجرة الإسرائيليين من داخل إسرائيل والقادمين الجدد إلى المستوطنات (بيتسيلم،2011).

وقد تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية بدون القدس الشرقية من 190,206 عام 2000م إلى 350,143 مستوطناً في العام 2012م، ما يعني تزايد عددهم بنسبة 4.5%، وأن عدد المستوطنين في مستوطنات القدس الشرقية 300 ألف تقريباً. مما يعني زيادة في عدد المستوطنين بالضفة بمعدل 15,579 مستوطناً جديداً ويقطنون بالأساس في المستوطنات غير الواقعة خارج الكتل الاستيطانية (פורשר،2012،ע 9)(فورشر،2012،ص9).

ومن جهة أخرى فقد بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية المقامة حتى نهاية عام 2010 على أراضي الضفة الغربية والقدس بلغت 470 موقعاً، " إذ شهد عام 2010 إقامة سبع

بؤر استيطانية جديدة وتوسيع ما يقارب من 141 موقعاً، ويتركز وجود المستوطنات في محافظة القدس من حيث عدد المستوطنات والمستوطنين والمساحة المبنية والتي تشكل في محافظة القدس ما نسبته 23.7% من مجموع الأراضي المبنية في المستوطنات الإسرائيلية. ويتضح من البيانات أن نحو 51% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 71 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني (الحياة الجديدة ،2011،ص 10).

لا خلاف على الأهمية الاستراتيجية للمواقع الاستيطانية التي كانت في قطاع غزة، والبالغة حتى منتصف عام 2004 ، (19) مستوطنة ، تستحوذ –حسب اتفاق اوسلو–على ما نسبته 16.1% (الاطلس الفني،1997،ص28). بمساحة تصل الى (59) الف دونم من أراضي القطاع وتستوعب نحو (5500) مستوطن يقيمون في ما يقرب من 2000 وحدة سكنية ، هذا وقد بلغت المساحة الفعلية المستخدمة لأغراض الزراعة والصناعة والسكن والخدمات نحو (24) ألف دونم فيما تم اعتبار بقية المساحات فضاءً جغرافياً استخدم كسياج أمني ومستوطناته ، وعلى أثر الانتفاضة عام 2000 تم توسيع المساحات الجغرافية المحيطة بالمستوطنات بحيث باتت تسيطر على حوالي (106) ألف دونماً كما في نهاية عام 2004 (قيطة،2001،ص292).

وفي مقابلة مع ارنون سوفير حول الانسحاب من غزة قال: " إذا أراد الجيش الإسرائيلي البقاء 100سنة في غزة فهو يستطيع. هل شاهدت ما قام به الجيش الإسرائيلي هناك؟ هل رأيت الدمار والخراب الذي خلفه؟ كان هذا مؤلماً بالنسبة لي كيهودي صهيوني. بإمكان الجيش الإسرائيلي أن يفعل أكثر من هذا بكثير فهو يملك قوة كبيرة. ولكن الدوافع الديموغرافية هي التي دفعت الجيش الاسرائيلي إلى الانسحاب من غزة، فلا يوجد لنا ما نفعله هناك، هذه ليست مناطق تابعة لأرض إسرائيل ولا تضيف شيئاً

لحاضرنا. ماذا من الممكن أن نفعله هناك؟! أنا متأكد من أن إسرائيل ستنفصل عن مناطق إضافية بعد الانسحاب من غزة" (خطيب،2004،ص38).

ويضيف "سوفير"، "ما يجري اليوم هو أكاذيب الجميع يقولون أن الأمر مقتصر على غزة فقط، وهذا ليس صحيحاً، يقولون كلاماً فارغاً. شارون يملك خطة، وثمة خطوات عملية بعد الانسحاب من غزة، ولكن ليس بمقدوره التحدث عن مخططاته لأنه لن يكون مقبولاً على الأحزاب اليمينية في إسرائيل (خطيب،2004،ص38).

مما لاشك فيه أن خطة شارون لم تقتصر على الانسحاب من غزة بل تتجاوز ذلك للانسحاب من مناطق أخرى من الضفة الغربية ضمن خطة فصل من جانب واحد تداخلت فيها معطيات ديموغرافية ومعطيات امنية، تأخذ بالحسبان المصلحة الإسرائيلية وفي تجاهل واضح للحق الفلسطيني وليست ضمن عملية تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني.

وضمن خطة واضحة فإن خلل تدريجي في التوازن السكاني لصالح الطرف الإسرائيلي، فإذا علمنا أن عدد سكان الضفة الغربية يصل 2,51 مليون نسمة (بما فيها القدس)، وأن عدد المستوطنين (بما فيها القدس) هو 510 آلاف نسمة، فإن ذلك يعني أن 20,31% من سكان الضفة الغربية حاليًا هم من اليهود المستوطنين، فإذا أسقطنا نسبة التزايد السكاني بين المستوطنين على السنوات العشرين القادمة (7,4%)، وحسبنا نسبة تناقص المواليد الفلسطينيين بنسبة 0,9% (طبقًا للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني) فإن الأمر يعني أن عدد الفلسطينيين سيكون عام 2030 هو 3,413 مليون نسمة مقابل 989,400 مستوطناً، أي سترتفع نسبة اليهود في الضفة الغربية إلى 28,98% فإذا أضفنا لذلك أن 23% من الضفة الغربية تُعد مناطق عسكرية مقفلة أو محميات طبيعية، وأن 44% من الضفة الغربية داخل منطقة"ج" غير مسموح بالبناء فيها للفلسطينيين (عبد الحي،2012،موقع الجزيرة).

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية على حماية الاستيطان وتوفير البيئة السياسية و القانونية والعسكرية لاستمرار هذا المشروع ولم تغفل إسرائيل أن تقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توقيع اتفاق اوسلو الانتقالي لمناطق (أ،ب،ج) وتحدد صلاحيات ونفوذ السلطة الفلسطينية على هذه المناطق واعتبر ان المنطقة"ج" منطقة نفوذ إسرائيلي يمنع على الجانب الفلسطيني فيها إنشاء المشاريع والأبنية، وبالمقابل سمح بإقامة المستوطنات التي ابتلعت ما نسبته 23% من مساحة أراضي الضفة للمواقع العسكرية والمحميات و 44% من المنطقة "ج" منعت فيها البناء على الجانب الفلسطيني، و تم حصر حوالي 470 مستوطنة إسرائيلية، تضم حوالي 650.000 ألف مستوطن. في اشارة لتضاعف حجم الاستيطان من أراضي وسكان منذ العام 2000 م.

2.2.4 دوافع الاستيطان

تعددت دوافع الاستيطان فتارة تأخذ دوافع دينية يعبر عنها ضمن الخطابات السياسية، وتارة تكون دوافع قومية تعتمد أسلوب التوسع في إطار التمدد الجغرافي والحدود المائعة وما يقتضيه من إقامة مجتمعات يهودية في العمق الفلسطيني و غالباً ما كانت دوافع الاستيطان سياسية ذات حاجة أمنية توفر عمق استراتيجي لدولة تعتبر أن ليس هناك حدود ثابتة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وأن هذه الأراضي متنازع عليها، ما ترك الباب مفتوحاً أمام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لإقامة المستوطنات مستخدمة الدوافع الدينية والتاريخية والقومية والسياسية لتحقق أهدافاً عدة يمكن استثمارها في أي حلول سياسية مستقبلية رغم ما يلقاه من رفض فلسطيني مطلق وفي ظل تحذير اليسار الإسرائيلي من مخاطر وتداعيات الاستيطان على مستقبل إسرائيل السياسي.

1.2.2.4 دوافع دينية وتاريخية

يأتي الدافع الديني في مقدمة دوافع الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كمحرك أيديولوجي للاستيطان باعتبار أن الرب (يهوه) قد منح اليهود هذه الأرض، وعليهم أن يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينية، وكما يقول (الحاخام موسى بن نحمان): " إن العيش على أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التوراة" وهذه الأرض هي عطية الرب لإبراهيم كما ورد في التوراة: "واجتاز ابرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة. وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض. وظهر الرب لأبرام وقال لنسلك أعطي هذه الارض" (سفر التكوين،سطر7،6) وتحفل " التوراة" بمثل هذه العطايا لبني اسرائيل وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً"(سفر التكوين سطر8) وعندما تنفذ الذرائع السماوية، يأتي دور الذرائع التاريخية التي تقضي بأن هناك حقوقاً تاريخية للشعب اليهودي على كل هذه البلاد، إذ كان لليهود في هذه البلاد وجود قبل حوالي ألفي عام حيث كان لهم مملكتان واحدة في الجنوب (يهودا) وعاصمتها أورشليم، (والاخرى) في الشمال(السامرة) وعاصمتها شكيم (معتوق،1992، ص 44،45).

وفي تطور لافت في الخطاب الإسرائيلي و بسبب وصول التيار اليميني الإسرائيلي إلى سدة الحكم، لم يغب هذا البعد عن الذهنية الصهيونية الحالية والمتمثلة بالقيادة السياسية لحكومة نتنياهو، ما يؤكد سيطرة الدوافع الدينية على العقلية اليهودية، فقد جاء في خطاب نتنياهو بتاريخ 2009/6/14م حيث يقول" إن صلة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل" و يهودا والسامرة مستمرة منذ 3500 عام، الأماكن التي سار فيها إبراهيم وإسحق ويعقوب وسليمان، هذه ليست أرضاً عربية إنها أرض آبائنا (نتنياهو،2009، موقع الزيتونة).

2.2.2.4 دوافع قومية

لم يمض أكثر من شهر واحد بقليل على انتهاء حرب الخامس من يونيو 1967 وبالتحديد يوم 1967/7/16 حتى قدم إيجال ألون الوزير في الحكومة الإسرائيلية حينئذ مشروعا يقضي بإقامة شريط من المستوطنات بذرائع أمنية على طول نهر الأردن ، ثم توالت المشاريع الاستيطانية حيث قدم كل من موشيه دايان[1] وغاليلي[2] مشاريع استيطانية لم تأخذ الحكومة الإسرائيلية بأي من هذه المشاريع لرغبتها بعدم الالتزام بأي واحد ربما لأن كل من هذه المشاريع تتناول الاستيطان من زاوية معينة والأفضل لها ترك الأبواب مفتوحة لتنفيذ المشاريع والسياسات الاستيطانية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى المتمثلة في السيطرة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة وطرد سكانها منها(أبو عمرو،2010، ص6).

وتأسست مجتمعات يهودية متكاملة في المناطق المحتلة لا تربطها عناصر مشتركة بالسكان العرب. فالمدارس والحوانيت واللغة والبرامج الترفيهية وغيرها جميعها يهودية، كما أن هذه المجتمعات على صلة مستمرة بالكيان الاسرائيلي وتمثل إمتداداً له. وتهدف في النهاية إلى خلق أمر واقع سكاني يصنع حدود لإسرائيل المستقبلية، وتحويل العرب إلى أقلية معزولة ومحاصرة بالمستوطنين والمستوطنات والمرافق الحديثة التي لا تخصهم، مثل الطرق وشبكات الكهرباء وغيرها. ومحاولة مصادرة الأراضي العربية لمنع أي توسع عمراني عربي، مما يؤدي إلى تهديد الوضع العربي في المناطق المحتلة ومنع العرب من إقامة دولة ذات أغلبية عربية، وإقامة شبكة من المستوطنات على الحدود الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام 1967 وحدود الكيان الاسرائيلي عام 1948، وذلك لتمنع

[1] موشية ديان 1915-1981، وزير خارجية "إسرائيل" 1977-1979.
[2] يسرائيل غاليلي – وزير دولة في الحكومة السادسة عشرة استمرت ولايتها من 10 آذار 1974م حتى 3 حزيران 1974م.

التواصل والتقارب بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967، مما يؤجج الروح الوطنية والقومية لدى الطرفين (بركات،1988،ص246:247).

غير أن تأييد إسرائيل لخطة الفصل لم يتم إلا بعد ربطها ببناء الجدار الأمني في الضفة الغربية، فالقرار الحكومي بإخلاء المستوطنات من غزة تمت الموافقة عليه في الجلسة نفسها التي صدرت فيها الموافقة على الجدار الفاصل في الضفة الغربية. كما تم اتخاذه على خلفية الاستمرار في البناء الكثيف في مستوطنات الضفة الغربية القائمة، والذي يبلغ نحو 7600 وحدة سكنية العام 2005م فقط. لذلك فإن الانسحاب الصغير من غزة وبعض المناطق الصغيرة الأخرى في شمال الضفة الغربية على الرغم من أهميته بالنسبة إلى تاريخ الاستيطان الاستعماري اليهودي. قد لا يشكل خطوة حقيقية في التراجع الاستعماري، وإنما مجرد تعديل في استراتيجية التهويد، وبينما واجهت هذه الاستراتيجية الحكومية الجديدة معارضة في دوائر المستوطنين ومن بعض أجزاء حزب الليكود الحاكم، فإن الحكومة هدفت من وراء ذلك إلى الإبقاء على معظم المستوطنين في أماكنهم في الضفة الغربية، وتواصل تعزيز مستوطناتهم (يفتاحئيل،2012،ص105).

3.2.2.4 دوافع سياسية

لقد اختطت اسرائيل لنفسها فكرة فرض الأمر الواقع عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية وتشكيل عملية الاستيطان الفعلى كحجر الزاوية في تطبيق هذا الأسلوب، فلا تكفي السلطات الإسرائيلية بالإعلان عن حقها في الضم والسيطرة وإنما دعمت ذلك بإنشاء المرافق والمساكن والأحياء ونقل السكان لتثبيت ما تدعيه من حقوق على هذه المناطق ويرى "يغال آلون" "أن الاستيطان هو الوسيلة الأساسية لضمان ملكية إسرائيل العملية والوجود اليهودي في كل منطقة، وهو عامل ضغط

للوصول إلى السلام كما يدعي اسحق طابنكين[1] عندما يقول لنبادر إلى استيطان المناطق المحررة وتطويرها على الفور، لأننا بذلك وحده نضمن السلام، إذ يستغل الاستيطان كعامل نفسي لتحطيم معنويات العرب في الضفة الغربية وخارجها وخلق انطباع في مخيلة العربي، أن الحكم العربي لا يمكن أن يعود لهذه الأراضي وذلك بإيجاد حالة من اليأس تؤدي إلى الاستسلام. إن ارتداع العرب لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤدي إلى التسليم بالأمر الواقع والتسليم يؤدي إلى السلام" (معتوق، 1992، ص51).

كما عبر ارنون سوفير عن الموقف الإسرائيلي بقوله: لا يمكن العودة إلى الخط الأخضر وإزالة 200 ألف مستوطن و 180 ألف نسمة من القدس. وما فعلناه هو طريق ملتوية كي يبقى 80% من المستوطنين داخل إسرائيل في "إشارة لجدار الفصل ". ولا يمكن إزالة كافة المستوطنات وأن يترك اليهود المناطق الفلسطينية (A,B,C) ولا يمكن القبول بطرق عبر الممرات والطيران الفلسطيني يحلق فوق رؤوسنا، ولا يمكن أن نحرم من "غور الأردن" والحرم الشريف على اعتبار أنه أحد المقدسات الفلسطينية وإذا قبلنا فهذا يعتبر إذلال لا نقبل به. هكذا فكر عرفات ولهذا لم يسرع لتحقيق السلام. لأن السلام الذي سوف يناله هو سلام إذلال " (خطيب،2004،ص38).

ولإدراك القيادة الفلسطينية لمخاطر الاستيطان وممارسات المستوطنين التي تلقى الدعم الحكومي الإسرائيلي الكامل دون رادع من جهة أو طرف دولي ما حذا بالرئيس محمود عباس لطرح هذه القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلاً:

"وفي السنوات الأخيرة، تصاعد الدور الإجرامي لميليشيات المستوطنين المسلحين الذين يحظون بالحماية الاستثنائية من قبل جيش الاحتلال في تنفيذ اعتداءات متكررة ضد مواطنينا، باستهداف منازلهم

---

[1] اسحق طابنكين أحد مؤسسي حركة أحدوت هعفودا التاريخية البائدة في "إسرائيل".

ومدارسهم وجامعاتهم ومساجدهم وحقولهم ومزروعاتهم وأشجارهم. واليوم قتلوا فلسطينياً متظاهراً سلمياً. ورغم تحذيراتنا المتكررة، فإن السلطات الإسرائيلية لم تتحرك للجم هذه الاعتداءات ما يجعلنا نحملها المسؤولية الكاملة عن جرائم المستوطنين. إن هذه مجرد شواهد على سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، وهذه السياسة هي المسؤولة عن الفشل المتتالي للمحاولات الدولية المتتالية لإنقاذ عملية السلام. إن هذه السياسة ستدمر فرص تحقيق حل الدولتين الذي تبلور إجماع دولي حوله، وهنا أحذر وبصوت عال: إن هذه السياسة الاستيطانية تهدد أيضاً بتقويض وضرب بنيان السلطة الوطنية الفلسطينية، بل وإنهاء وجودها" (وكالة وفا ،2011،)

في حين يرى مراقبون أن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لم تؤثر على عملية الاستيطان، حيث استمرت عملية توسيعها حتى في عهد حكومة رابين وبيريس (1992-1996)، والحكومات التي أتت بعدها. حيث قامت هذه الحكومات ببناء آلاف الوحدات السكنية معللة ذلك بضرورات التكاثر الطبيعي للمستوطنين. نتيجة لهذا، ازداد عدد المستوطنين إلى الضعف تقريباً في الفترة ما بين 1993 -2000(بيتسيلم،2011).

ويرى "رون بونداك" وهو مفاوض شارك في إبرام اتفاق أوسلو الانتقالي مع الفلسطينيين عام 1993 أن المستوطنين "يغامرون بوجودنا" أي بوجود إسرائيل. ويضيف "بونداك" أن الافتقار إلى تسوية سلمية "سيؤدي إلى تدمير الصهيونية" لأن الفلسطينيين سيصبحون آجلا أم عاجلاً أغلبية في إسرائيل(جريدة الأيام،2007،ص12).

ولا تختلف رؤية رئيس دولة إسرائيل "شمعون بيرس" كثيراً حيث قال "إن الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المكتظة بالسكان العرب الفلسطينيين من شأنه أن يُحدث تهديداً في التوازن الديموغرافي ."وجاء في أقوال بيرس، " ان الديموقراطية في العالم الحر تفرض علينا المحافظة على الأغلبية

اليهودية، وأن التنوع الثقافي والحضاري في العالم يُلزمنا بالمحافظة على الروح اليهودية للشعب اليهودي، لأن دولة يهودية بدون أغلبية يهودية، مشكوك ببقائها ."وحسب الصحيفة فقد جاء الرد سريعاً من الأحزاب اليمينية حيث قال عضو الكنيست "أوري أريئيل" من الاتحاد الوطني، "يؤسفي أن يُخطئ رئيس الدولة مرة ثانية بحديث ممل يمس بمنتخبي الشعب، إن أقوال "بيرس" هي وليدة مدرسة الشرق الأوسط الجديد والتي تضر بمؤسسة الرئاسة في الدولة، الحارسة لوحدة الشعب ."ومن جهته فقد قال عضو الكنيست "ميخال بن آري" من الاتحاد الوطني أيضا، "إن هذا لشئ مُخجل أن يسمح رئيس الدولة لنفسه وفي ذكرى "هرتسل" أن يرسل رسائل ضد الصهيونية، إن هرتسل حلم بالدولة اليهودية وبيرس يحلم بشرق أوسط خالٍ من اليهود ."أما عضو الكنيست "أرييه إلداد" فقد قال رداً على أقوال "بيرس"، "إن الشخص المسؤول عن كارثة أوسلو والمسؤول عن ألف خطأ إستراتيجي، والذي لم تتحقق نبوءة واحدة من تنبؤاته أصرّ على الخطأ 1001."ومن جهة أخرى فقد أيد سكرتير عام حركة "السلام الآن"، "ياريف اوبنهايمر" "بيرس"، و قال "إن أقواله صحيحة ولكن خسارة أن تأتي بعد تأخير 30 سنة." (القدس،2012). وهذه الأقوال تقودنا إلى التأكد على أن الفكر الإسرائيلي قائم على التوسع والاستيطان والذي عبر عنه بن غوريون ، حول توسيع حدود الدولة ومجالها الجغرافي لتمكنها من استيعاب النمو السكاني لم يكن محض صدفة بل له ما يؤكده من نظريات مثل نظرية "راتزال " التي تعتبر أن الحدود النهائية للدولة تكون عائقاً أمام نموها وما عبر عنه " كلين[1]" أن الدولة كائن حي يتمدد بفعل القوة، وتعددت أهداف دوافع الاستيطان التي تسوقها إسرائيل مثل الحق الديني الذي يبرر الحق التاريخي والحق السياسي دون النظر للأحكام والقوانين الدولية، على ضوء ذلك، فإن خطورة

[1] رودولف كيلين: سويدي المولد ألماني الهوى يعتبر أول من استخدم مصطلح "الجيوبوليتيكا" وقد كان أستاذا للتاريخ والعلوم السياسية في جامعتي أوبسالا غيتيبورغ، وقد عرف بتوجه يفيض بالحب لألمانيا، وقد كتب كيلين كتابين أولهما نشر في ميونيخ 1917 باسم الدولة كمظهر من مظاهر الحياة، والثاني نشر في 1920، باسم الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي، وفي الكتابين نجد كيلين يستخدم خلفية كبيرة من 1- الفلسفة العضوية، 2- فلسفة هيغل 3- الكثير من الآراء المتعارضة التي تظهر من كتابات راتزل وماكيندر.

الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكمن بالمساس المباشر بالوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع جديدة يتعذر بعدها التراجع عنها، و بالنظر لكون الأراضي الفلسطينية تندرج حكماً و قانوناً ضمن نطاق و مفهوم الأراضي المحتلة فهنا تصبح في مثل هذه الأحوال اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المرجعية القانونية التي تنظم تواجد قوات الاحتلال. إلى جانب كافة القوانين التي تجرم الانتهاكات الاستيطانية بل وتدعو لتفكيك وإزالة المستوطنات، لقد تجلت مظاهر الصراع الديموغرافي بوضوح من خلال عمليات الاستيطان وما أحدثته من تغيرات ديموغرافية كان لها الأثر السلبي على الواقع الفلسطيني وما انعكس سلباً على مستقبل أي تسوية سياسية.

3.4 تهويد القدس

القدس مدينة فلسطينية معروفة عالمياً منذ أقدم عهود التاريخ، وقد سميت أسماء متعددة. يبلغ عمر مدينة القدس نحو 35 قرناً. وتقع على خط طول 35 درجة وخط عرض 31 درجة. وترتفع نحو 750م عن سطح البحر المتوسط. والقدس ذات موقع جغرافي هام، وترجع هذه الأهمية إلى مركزية موقع القدس بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي. وهذا يؤكد أهميتها الدينية والعسكرية والتجارية والسياسية. وقد تعاقبت كثير من الأمم على هذا المكان منذ بداية التاريخ حتى اليوم. وتتجلى احداثها التاريخية في الأسماء الكثيرة التي أطلقت عليها. وأقدم اسم لها"أوروشالم" نسبة إلى الإله"شالم" أي إله السلام لدى الكنعانيين(الكيالي،1985،ص763).

تحظى القدس بمكانة مقدسة عند المسلمين والفلسطينيين، استمدت شرعيتها والإسلامية والفلسطينية من كتاب الله القرآن الكريم حيث قال تعالي:" سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ" الإسراء الآية1.

وتعتبر القدس عاصمة دولة فلسطين المستقبلية، كما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية التي تمت في الجزائر بتاريخ 15 نوفمبر 1988 م. أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فلا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويعتبر القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية، ولا يعترف بضمها للدولة العبرية. وعلى الرغم من ذلك ما زالت إسرائيل ترفض الاعتراف بكافة القرارات الدولية التي تعتبر القدس من ضمن الأراضي التي احتلت عام 1967م. و بالنظر للمادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 م التي تنص على أن " تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" هو انتهاك جسيم للاتفاقية. وكما جاءت قرارت مجلس الأمن رقم 252، 267، 271 و 298 لتشدد على أن القدس الشرقية هي منطقة محتلة و تدين الإجراءات الإسرائيلية فيها التي من شأنها تغيير معالم المدينة (اريج،2010).

وقد أصدر الكنيست قراراً[1] في 2007/11/22م ألزم الحكومات الإسرائيلية عدم التنازل عن شرقي القدس في أي حل تتوصل له حكوماتهم، إلا إذا حصل على غالبية ثلثي الأعضاء، أي 80 من أصل 120 عضواً. وهذا ما يبدو صعباً جداً ، وخاصة أن " الكنيست" عادة ما تتكون من أحزاب صغيرة وستكون هناك صعوبة أكبر مع قدوم حكومة أكثر يمينية وتطرفاً مما في السابق. وحيث أن بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية ما زالت تعمل في مدينة القدس المحتلة، يمنع بالمقابل اي نشاط للسلطة الفلسطينية. ونذكّر بإغلاق مؤسسة بيت الشرق في المدينة لسنوات خلت، بحجة قيام السلطة الفلسطينية بنشاطات مختلفة فيها، إلى جانب أن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة يحتاجون لتصاريح خاصة لدخول القدس(داغر ،2009، ص7).

1 اقر القانون المذكور بأغلبية تصويت ثلاثة وستين عضو كنيست مقابل معارضة اثنين وثلاثين آخرين، فيما صوّت أعضاء حزب "كاديما" ضد مشروع القانون وانقسم حزب "العمل" أثناء عملية التصويت بين مؤيد ومعارض .وينصّ مشروع القانون الذي تقدّم به النائب الليكودي، ياريف ليفين، على أن أي قرار حكومي يقضي بانسحاب الكيان الصهيوني من أراضي الجولان أو القدس المحتلتين، سيتطلّب مصادقة ستين عضو من أعضاء "الكنيست" أولاً، ثمّ إجراء استفتاء شعبي يصوّت بموجبه الجمهور الصهيوني على القرار المذكور، إلا أنه في حال مصادقة ثلثي النوّاب الصهاينة (بمعدّل 80 عضواً) على الانسحاب "فلن تكون هناك حاجة إلى إجراء استفتاء عام."

ويبلغ عدد سكان القدس شامل القدس الغربية والشرقية وفق تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الإسرائيلي المنشورة بتاريخ 16 مايو/ أيار،2012 حوالي 801000 ألف نسمة موزعين كالتالي:

جدول رقم (8)

توزيع السكان في مدينة القدس حسب الديانة

الفئة	العدد	النسبة المئوية
يهود	497000	%62
مسلمين	281000	%35
مسيحيين	14000	%2
آخرون	9000	%1
المجموع	801000	%100

المصدر (Central Bureau of Statistics,2012,p1)

في حين سجل عدد السكان العرب في محافظة القدس وفق التقدير الفلسطيني حتى نهاية العام 2011، حوالي 389,300 نسمة وبمعدل نمو سكاني 1.90% مسجلاً بذلك ارتفاع بنسبة 0.6% عن السنوات السابقة (الجهاز المركزي للإحصاءالفلسطيني،2012، ص48) وذكرت صحيفة 'إسرائيل اليوم' وفقا لبيانات سجل السكان في وزارة الداخلية الإسرائيلية أن عدد المستوطنين في مستوطنات القدس الشرقية 300 ألف تقريباً (פורשר،2012،ע 9) (فورشر،2012،ص9).

ومن هنا نجد أن إجمالي التعداد السكاني في مدينة القدس الشرقية حتى نهاية العام 2011 قد بلغ 689,300 نسمة، يمثل الفلسطينيون نسبة 56.5% تقريبا ، في حين يمثل المستوطنون نسبة

43.5% تقريباً، في إشارة واضحة إلى تقارب النسب دون أن نأخذ بالحسبان جملة السكان لمدينة القدس (الشرقية والغربية) التي يشكل فيها السكان اليهود ما نسبته 62% أي الأغلبية انظر الجدول رقم 7. ما يؤكد السعي الإسرائيلي لتحقيق الأغلبية اليهودية في مدينة القدس.

1.3.4 آليات تهويد مدينة القدس

تركيز الاهتمام الأكبر في مشروع التهويد على القدس " القدس الشرقية" يمثل تهويد المدينة مثالاً صارخاً على عملية استغلال التاريخ اليهودي والهوية اليهودية من أجل مكاسب ترابية، فالبلدة القديمة من القدس الشرقية (التي تبلغ مساحتها أقل من 0.901كم2)، مقدسة للمسلمين والمسيحيين، غير أنه بعد حرب العام 1967، ضمت إسرائيل نحو 73 كيلومتراً مربعاً من الأراضي المحيطة بها(منها بعض المناطق الحضرية والزراعية ومناطق أخرى فارغة) و أطلقت على الكيان الجديد اسم " القدس الموحدة". ولقد استدعت بذلك أكثر ما تعلق به اليهود من رموز، بهدف كسب تمسك اليهود بالأرض التي حصلوا عليها وتهميش السكان العرب في المدينة. وإلى وقت قريب، فإن القوة الرمزية للقدس وقوة إسرائيل الأقوى في المدينة دعمتا قضية(القدس الموحدة) لكي تظل شيئاً مقدساً يحرم المس به في الخطاب العام، بمعنى أنه لا يمكن لأي قائد أو شخصية عامة أن يعبر عن رأيه بإعادة تقسيم المدينة دون أن يتم الهزء به أو حرمانه من حق الكلام في "الكنيست" البرلمان (يفتاحئيل،2012،ص83,82).

ومازال الزعماء الإسرائيليون يؤكدون (القدس الموحدة) حيث أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو أثناء زيارته إلى مستوطنة جيلو المقامة على الأراضي الفلسطينية في القدس في قوله: "أتيت هنا للتعبير عن سياستنا الواضحة وسياسية الحكومة برئاستي أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، لدينا كل الحق في البناء في القدس، ومازلنا نبني وسنستمر في البناء في القدس "(נתניהו ،2012) (نتنياهو،2012).

ويرى سفيان أبو زايدة أن ما تقوم به إسرائيل من إجراءات في مدينة القدس يدعم مقولة "القدس عاصمة موحدة لإسرائيل" ولا يؤسس لأن تكون القدس عاصمة لدوليتين.

لن تقف القرارات الإسرائيلية عند اصدار قانون اساسي يعتبر القدس عاصمة "لإسرائيل" بل تبعته قرارت وإجراءات المتابعة لتهويد القدس واعتبارها جزء من دولة اسرائيل تنسحب عليها كافة القوانين ولتحقيق هذا شرعت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على تهويد المدينة في كافة المجالات ومنها:

1.1.3.4 تهويد الجغرافيا

عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير الشوارع والمواقع والمناطق في المدينة كوسيلة لتغيير طابعها العربي الإسلامي فألغت الأسماء العربية وأطلقت عليها "أسماء عبرية " ذات دلالات تاريخية في محاولة لطمس تاريخ العرب والإسلام في المدينة المقدسة، الذي يعد جريمة واعتداءً على الحضارة وتاريخ القدس(عليان،1997، ص 41).

2.1.3.4 إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية

أقدمت سلطات الاحتلال في 16 ايار 1973م على إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية في القدس، وأخضعت جميع الجمعيات الخيرية البالغ عددها ثلاثين جمعية خيرية، مع جميع المعاهد العلمية والطبية والخيرية للقوانين الإسرائيلية ولإشرافها المباشر، كما حصل في مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، وملجأ العجزة الأرثوذكسي، والمستشفى التابع له، ومستشفى الهلال الأحمر، ودار الطفل العربي، وكلية العلوم والتكنولوجيا، وعشرات العيادات والمدارس الأهلية (التفكجي،1995،ص 121).

3.1.3.4 تهويد القضاء النظامي والشرعي الإسلامي

قامت سلطات الاحتلال فور احتلالها للقسم الشرقي من القدس بسلسلة من الإجراءات التعسفية للتخلص من القضاء النظامي والشرعي الإسلامي، وإجبار السكان على التعامل مع القضاء الإسرائيلي ومن هذه الإجراءات :

أ- نقل مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس إلى رام الله.

ب-دمج محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية.

ت-الطلب إلى القضاة والموظفين الفلسطينيين الالتحاق بالوزراة الإسرائيلية.

ث-فصل القضاء النظامي في القدس عن الضفة الغربية، وألحقته بالقضاء الإسرائيلي، لكنها أبقت على المحاكم الشرعية الإسلامية، حاولت استمالة قضاتها وموظفيها، لكنها لم تنجح في ذلك، واستمر القضاة الشرعيون في رفض التعاون مع سلطات الاحتلال (عبد الكريم،1997، ص9).

في نفس الوقت تم تشكيل لجنة من الوزارات المختلفة بما في ذلك ممثليين عن الجيش الإسرائيلي، لوضع تصورات و تقديم مقترحات لكيفية التعامل مع الوضع الجديد من الناحية القانونية و السياسية و الأمنية، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على هذه المقترحات ، التي كانت بمثابة الاستراتيجية الإسرائيلية للسنوات القادمة، و التي نفذتها كل الحكومات المتعاقبة، التي تهدف إلى:

أولاً: توسيع مساحة القدس الشرقية من سبعة كيلو مترات إلى سبعين كيلو متراً، ويهدف لفصل القدس عن الضفة الغربية، خاصة في حال إجراء مفاوضات سياسية مستقبلية.

ثانياً: منح سكان القدس الفلسطينيين وضعاً خاصاً، حيث تعاملوا معهم كمقيمين و ليسوا كمواطنين، مما يحرمهم من حقوق المواطنة. الهدف من ذلك هو أن لا يصبحوا مواطنين إسرائيليين كفلسطينيي ال48 ويؤدي ذلك إلى زيادة عدد فلسطينيي الداخل.

ثالثاً: احاطة القدس بسلسلة من المستوطنات يهدف لعزلها عن شمال الضفة و جنوبها و ربطها بسلسلة من الطرق الجديدة تصبح جزء من العمران الإسرائيلي.

رابعاً: سن قانون باعتبار القدس عاصمة إسرائيل الموحدة و الأبدية عام 1980م و نقل كل الوزرات و مؤسسات الدولة للمدينة باستثناء وزارة الدفاع و ذلك لأسباب أمنية.

خامساً: سن الكثير من القوانين للتضييق على السكان الفلسطينيين بهدف إجبارهم على الرحيل عن المدينة و في نفس الوقت سن الكثير من القوانين التي تشجع توطين اليهود في القدس(أبوزايدة،2012).

2.3.4 السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس

بذلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهوداً كبيرة لتقليص عدد الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، منذ ضم إسرائيل غير المشروع لمدينة القدس في عام 1968، ولضمان السيادة الإسرائيلية بأغلبية يهودية، عملت على تهويد معالم القدس الجغرافية، وفرض القيود على البناء الفلسطيني في الجزء الشرقي من المدينة ، واتباع سياسة تجميد لم شمل العائلات ، والحد الأدنى من الاستثمار في البنية التحتية. وعلاوة على ذلك، طالت جوانب الحياة، مثل حرمان الفلسطينيين من حقوق الإقامة. وحرمان الفلسطينيين من التصاريح السنوية(بما في ذلك ترحيلهم قسرا). إذا كان الشخص قد غادر القدس ومكث في الخارج لأكثر من 7 سنوات أو انتقل من القدس إلى جزء آخر من الضفة الغربية لأي سبب من الأسباب فإنها تفقده حق الإقامة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية (وفقا لذلك يفقد

الشخص الحق في العيش في القدس إلى الأبد). وبالإضافة إلى ذلك أدى النظام الضريبي الذي تفرضة البلدية إلى تجريد وفقدان المنازل السكنية والتجارية بالنسبة لأولئك المقدسيين الذين لا يستطيعون الدفع، إن الفلسطينيين لا يحصلون إلا على نسب بسيطة من أموال الضرائب يتلقونها من خلال الخدمات (Al– Astal،2003، p49).

ومن الأهمية بمكان التدقيق في الممارسات الإسرائيلية بحق المواطنيين المقدسيين والتي تجلت في سياسات ممنهجة ورسمية، ولقد سجلت انتهاكات عديدة بحق المواطنين المقدسيين نذكر منها التالي:

- مصادرة بطاقات الهوية المقدسية، حيث تم مصادرة 14,233 بطاقة هوية مابين العام 1967والعام 2011، وأن ما يقارب من 8043 شخص تم إسقاط حقهم في الإقامة في مدينة القدس مابين العام 2000 وحتى العام 2011 وفق المعلومات الصادرة عن مركز بيتسيلم.
- رفض طلبات لم الشمل التي قدرت ب 2123 طلب خلال العامين 2009م و2010 م لم يتم الموافقة إلا على 236 فقط والباقي إما رفض أو قيد المعالجة.
- رفض تسجيل الأولاد في الأعوام ،2009،2010، 2011يقدر ب372 شخصاً و تجميد 4 طلبات.
- تعرض للاعتقال والابعاد ما نسبة 4.1% من السكان العرب في مدينة القدس منذ العام 2000 وصولاً للعام 2011، وأخضع حوالي 13 مقدسياً للإقامة الجبرية و تم ابعاد 11 مقدسياً عن مدينة القدس.
- بلغ عدد الشهداء من مدينة القدس منذ العام 2000 وحتى العام 2011 نحو 75 شهيداً[1](الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2012، ص208).

[1] تعتبر الاحصائية في هذه الفترة قابلة للتغير نتيجة الأبحاث الجارية وهي تعكس الحالات الموثوق بها فقط.

- بلغ عدد البيوت المملوكة للسكان العرب في مدينة القدس والتي تم هدمها منذ العام 1997 ولغاية العام 2011 حوالي 1099 بيتاً وما نتج عنه ما يقارب من 5470 متضرر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012، ص209).

ومن أجل خلق حالة التواصل والعمق الجغرافي مع المدن الأخرى في إسرائيل، تم توسيع حدود ما يسمى" بلدية" القدس من أراضي الضفة الغربية بحوالي ضعفي ما كانت عليه قبل حزيران 1967، وذلك على قاعدة الأكثر مساحة من الأرض والأقل عددًا من السكان إلى جانب التدمير الكامل أينما أمكن للتجمعات الفلسطينية التي تشكل عائقاً أمام التواصل المذكور، خاصة في الاتجاه الغربي للمدينة كما حصل لقرى اللطرون الثلاث عمواس ويالو وبيت نوبا، حيث تم تدميرها بالكامل وتشريد أهلها. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل شرع الاحتلال الإسرائيلي في بناء حزام استيطاني يحيط بالقدس ليشكل" درعًا واقيًا لما يسمى بلدية القدس "كخط دفاع أول عن" حدودها "وتمثل ذلك في سياسة مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية تحت ذرائع وحجج مختلفة، وبناء المستوطنات الإسرائيلية عليها إضافة إلى السياسة" الأمنية" والسيطرة على المزيد من الأراضي كان آخرها ما لحق بمحافظة القدس نتيجة إقامة جدار الضم والتوسع لحدود "بلدية القدس "، حيث تم استحداث الجدار من الناحية الشمالية والمحاذية لمطار قلنديا وقرى كفر عقب وقلنديا ورافات والرام وضاحية البريد حيث يعزل تجمعات بكاملها) الأرض والسكان (مثل الرام وبيرنبالا وكفر عقب والجيب، مما يعيق تنظيم شؤون السكان ويضطرهم للهجرة خارج حدود منطقة الجدار(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012،ص20)

وتجدر الإشارة إلى أن الجدار الفاصل قائم على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م وعمل على قضم الأراضي الفلسطينية من خلال خلق جيوب مما يحول دون قدرة السكان

الوصول إليها أو تعميرها أو زراعتها مما يوقعها تحت حكم أملاك الغائبين وفق القانون الإسرائيلي مما يتيح للقيّم على أملاك الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار ويؤدي الى استلاب حق الفلسطينيين في الحركة وحرمانهم من حقوقهم المقدسية وذلك لعزل القدس بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية (التفكجي، 2006، محاضرة).

وتسعى بلدية الاحتلال الإسرائيلي إلى هدم المزيد من المنازل العربية حيث أخطرت 4300 منزلاً فلسطينياً في مدينة القدس بالهدم بذريعة البناء غير المرخص. وإمعاناً في سياستها تفرض الحكومة الإسرائيلية قيوداً على التنمية الفلسطينية في مدينة القدس حيث تم تصنيف 40% من الأراضي في المدينة كمناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني فيها، مما يعني فقدان تلك الاراضي لقيمتها الاقتصادية.

وينطبق مصطلح 'المناطق الخضراء' في القدس على الفلسطينيين فقط حيث يتم تغيير هذا المصطلح إذا تطلب الأمر بناء مستوطنة جديدة في المدينة. ففي العام 1973، تم بناء مستوطنة راموت الإسرائيلية على أراضي فلسطينية كانت قد صنفت من قبل الحكومة الاسرائيلية في العام 1968 على أنها مناطق خضراء. و كانت هذه الأراضي قد تم مصادرتها من حي شعفاط شمال المدينة لبناء أكثر من 2500 وحدة استيطانية على مساحة 2000 دونماً تقريباً.

و من الأمثلة الحية الأخرى على السياسة العنصرية الإسرائيلية في مدينة القدس غابة جبل أبو غنيم حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتغيير استخدامات الأراضي في هذه المنطقة (حوالي 2000 دونماً) من مناطق خضراء إلى مناطق صالحة للاستخدام الإسرائيلي لبناء مستوطنة هار حوما الإسرائيلية. و هناك مخططات لبناء 6500 وحدة استيطانية لإسكان مستوطنين متدينين (معهد الأبحاث التطبيقية،2010).

وباختصار فإن السياسات الإسرائيلية العنصرية تجاه منازل المقدسيين في القدس أسفرت عن بناء أكثر من 88% من المساكن للمستوطنيين الإسرائيليين في المدينة و 12% فقط للفلسطينيين منذ العام 1967. و قد أدى ذلك إلى خلق كثافة سكانية فلسطينية عالية في المدينة بلغت 17,245/كيلومتراً بينما بلغت الكثافة السكانية الإسرائيلية في المدينة 5,340/ كيلومتراً (معهد الأبحاث التطبيقية،2010، موقع الكتروني).

ولم تنفك إسرائيل عن وضع الخطط التي تؤمن لها السيطرة الكاملة على مدينة القدس، من خلال إحداث إنقلابا على تاريخ وجغرافية المدينة المقدسة، ولم يكن العامل السكاني بعيداً عن المخططات الإسرائيلية، التي أخذت بعين الاعتبار النمو الطبيعي للسكان العرب و نسبتهم من حجم السكان في مدينة القدس، ناهيك عن تنبؤات المستقبل وفق ما تنشره مراكز الأبحاث الاسرائيلية والتي تشير بأن العرب سيصبحون أغلبية في السنوات العشرين القادمة.

وفي إطار خطة عزل القدس ورسم حدود جديدة لها تم وضع خطة تتضمن: تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس، وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس، وربط حزام القدس الشرقية بالقدس الغربية (التفكجي، 2006، محاضرة).

لذلك أضاءت الحكومات الإسرائيلية الضوء الأحمر أمام مخططيها لوضع خريطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الكيان الإسرائيلي وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت فى السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وإيجاد احتياطى من الأراضى للبناء السكنى والذى يعنى أن محاولة إسرائيل للسيطرة على المدينة قد اتخذت منحى جديداً وهو الصراع الديموغرافى، فالمخطط 2020 بكل أبعاده السياسية والتخطيطية يطرح هدفاً واحداً وهو تقليص الوجود الفلسطينى بالمدينة خاصة فى هذه المرحلة المصيرية التى تمر بها قضية القدس.

حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودى بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة، أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنها جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طوابق جديدة على المبانى القائمة، دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية(التفكجى، 2010).

بإختصار نستطيع القول أن مظاهر الصراع الديموغرافي في مدينة القدس قد تجلت بوضوح تام، من خلال المخططات الإسرائيلية الاستيطانية التي نفذتها وتنفذها في مدينة القدس يمكن تقدير حجم الكارثة الواقعة على مدينة القدس بعنصريها الجغرافي و السكاني، فلقد تزامنت عملية تهويد الجغرافيا وإحاطة القدس بسلسلة من المستوطنات المقامة على الأرض الفلسطينية المصادرة والتي تعزلها عن محيطها وعمقها الفلسطيني المرتبط بالضفة الغربية ، تزامن هذا مع الإجراءات التعسفية بحق السكان ولدفع السكان الفلسطينيين على الهجرة من مدينة القدس من خلال تقليص عدد السكان العرب بوسائل مختلفة ما بين سحب الهوية و منع جمع شمل العائلات و الطرد والاعتقال والقتل و التهويد لكافة النواحي المدنية والاجتماعية ومنع نشاطات السلطة الفلسطينية في مدينة القدس مع إطلاق يد المستوطنين للسيطرة على الأرض والاستفادة من الخدمات والموارد في تمييز واضح ، كل هذا يأتي في سياق سياسة الأمر الواقع رغم معارضة المجتمع الدولي والمواثيق والقرارات الدولية وفرض وقائع جديدة تحول دون تحقيق أي تسوية نهائية تكون القدس عاصمة لدولتين وتمس بمكانة القدس الدينية لدى الفلسطينيين والمسلمين هذا ما ينذر بتحول الصراع إلى صراع ديني.

4.4 جدار الفصل والضم

تعيد فكرة الجدار الفاصل للأذهان فكرة الانعزال في الفكر والتاريخ اليهودي، التي ظلت مستمرة حتى نهاية القرن التاسع عشر، والتي جسدت فكرة "الغيتو" المتمثلة في انعزال المجتمع اليهودي عن محيطه

غير اليهودي في دول العالم خوفاً من الذوبان في المجتمعات واندثار اليهودية، ولكن هذه المرة لم يكن فيها اليهود أقلية ولربما كانت دوافع إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية مختلفة عن السابق.

وهكذا تشكل فكرة الجدار الفاصل الذي شرعت الحكومة الإسرائيلية في بنائه بين إسرائيل والضفة الغربية، تعويضاً عن صعوبة تطبيق فكرة الترانسفير، (أي ترحيل العرب قسرياً عن ما يسمى أرض إسرائيل إلى الدول العربية المجاورة)، فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ركز الكيان الإسرائيلي هجماته الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن نظراً للصمود والمقاومة التي أبداها الفلسطينيون للدفاع عن أرضهم، اضطر القادة الإسرائيليون إلى التفكير ببناء أسيجة وجدران تفصل الضفة الغربية وقطاع غزه عن باقي أنحاء فلسطين المحتلة في العام 1948(إبراهيم، 2006، ص 89). كما عبر عنها رئيس حركة الانفصال من جانب واحد يحيعم بريؤر[1] بقوله: ينبغي أن يكون اسمه الجدار واضحاً" جدار للفصل بين الشعوب"(بريؤر، يدعوت أحرنوت، 2003).

ولقد ساهم فشل السياسة العسكرية الإسرائيلية في التصدي للانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية في دفع إسرائيل إلى التحول من منطق السياسة الاستعمارية التقليدية في السيطرة إلى منطق سياسة الفصل والعزل، وذلك من أجل إحكام قبضتها وسيطرتها على الفلسطينيين وتحويل المناطق المحتلة إلى غيتوات، (معازل) خاضعة لمشيئتها وعرضة لاستخدامها الوحشي للقوة العسكرية (Givoni Ophir and Hanaf.2009.P 260, لدواعي أمنية للمحافظة على الوضع القائم وفي نهاية المطاف تعتبر إسرائيل أن هذا تكتيك يخدم الاستراتيجية السياسية العامة للمصلحة الإسرائيلية.

[1] برفوسوفر *يحيعم بريؤر رئيس حركة الانفصال من جانب واحد* في "إسرائيل".

1.4.4 طبيعة ومكونات الجدار الفاصل

يتكون الجدار من عدة أجزاء، جزء منه من الأسمنت المسلح، وعليه أبراج مراقبة، والجزء الأكبر سياج فيه مجسمات ألكترونية ويوجد بعد الجدار خندق بعمق أقصاه أربعة أمتار ، ثم طريق معبدة من مسارين، ثم مساحة رملية ممهدة لالتقاط آثار الأقدام ثم ست لفات من الأسلاك الشائكة، ويبلغ عرضه في بعض الأماكن 100 متراً تقع، كلها في أراض فلسطينية مصادرة، فإذا تذكرنا أن طول الجدار 720 كيلومتراً، ، وأن أقل عرض له هو 50 متراً، فإن المساحة التي يقضمها بناؤه من الأرض الفلسطينية تكون 36,000,000 متراً مربعاً، أي 36كم2، لو كان يسير في خط مستقيم، هذا لبنائه فقط (قاسم وآخرون، 2007، ص 90).

ويجتاز الجدار الفاصل الضفة الغربية، وقد يصل في بعض المناطق إلى عمق 6 أو 7 كيلومترات، تبلغ مساحة المنطقة الواقعة بين الجدار الرئيس والخط الأخضر على امتداد الطريق ما بين سالم وإلقانا نحو 96,500 دونماً[1] منها 7,200 دونماً مناطق مبنية تابعة لعشر مستوطنات. أما منطقة الجيوب الخمسة الواقعة شرقي الجدار الفاصل، فتتضمن 65,200 دونماً. يؤثر الجدار على 161,700 دونماً، أي 2.9% من مساحة أراضي الضفة الغربية (بتسيلم، 2003، ص 216).

ويمتد الجدار على الحدود الشرقية للضفة على طول وادي الأردن بحيث يصبح بمثابة الحدود ما بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، أي أن الجدار يطوق الضفة الغربية من الجهات كلها، ويحولها إلى سجن كبير في داخل سجون متعددة من القرى والمدن لا اتصال فيما بينها(قاسم وآخرون، 2007، ص 90).

[1] الكيلو متر مربع = 1000 دونم

2.4.4 أهداف الجدار

منذ انطلاق فكرة الجدار العازل في عهد رابين كان شارون من أشد المعارضين بحجة أن التكلفة المالية لإنشاء الجدار ستكون عالية جداً، وبحجة أن هذا النوع من الجدران لن تكون نجاعته الأمنية كبيرة، ولكن السبب الرئيس وراء رفض شارون السابق لبناء الجدار أن مسار الجدار وأهدافه حسب رؤية حزب العمل كانت لا تتفق مع مخططات شارون فيما يتعلق بمصير الأراضي الفلسطينية، ولكن تحت ضغط الشارع الإسرائيلي رأى شارون أن يستمر في بناء الجدار الفاصل، ولكن ضمن إستراتيجية مختلفة تحقق أهداف شارون التاريخية الإستراتيجية قدر المستطاع والتي يمكن تلخيصها بالآتي:(البابا، 2003، ص 82:81).

– احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

– فصل السكان العرب في الأردن عن أشقائهم في فلسطين بواسطة أرض تسيطر عليها إسرائيل أو تستوطنها.

– فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض وعن مواطني إسرائيل الفلسطينيين، بواسطة حدود تقوم على أساس كتل استيطانية.

– التواصل الإقليمي للمناطق الفلسطينية في الضفة سيتم بواسطة عدد من الجدران أو الأنفاق.

من هذه الرؤية الإستراتيجية إنطلق شارون في بنائه للجدار الفاصل في محاولة لإرساء المحددات الجغرافية والسياسية لاتفاق انتقالي طويل الأمد يحقق من خلاله أطماعه الإستراتيجية في الضفة الغربية، ومما يؤكد هذا التوجه موقف المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (البابا، 2003، ص 82:81)

ويهدف استكمال إقامة الجدار العنصري ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية في المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر، الذي يشكل حدود الضفة الغربية قبل حرب العام 1967م ، والجدار الفاصل العنصري والتي اعتبرتها السلطات الإسرائيلية منطقة مغلقة بأمر عسكري يحظر على الفلسطيني دخولها، وبذلك أصبحت هذه الأراضي والقرى الفلسطينية مناطق معزولة تماماً عن محيطها وجوارها الفلسطيني، تمهيداً لترحيل قسري لسكانها لإفساح المجال لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود الجدد (مرسي،2005، من ص207-208).

وحسب المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، فقد هاجم اليسار الإسرائيلي جدار الضم، وجاء الهجوم على لسان "أوري أفنيري" الذي طالب بالتخلص من عقلية الغيتو وبإسقاط الجدار وقال: إن وجود الجدار يبدو أنه يهدف إلى استعراض القوة فهو يعلن إننا أقوياء، نحن نستطيع أن نفعل كل ما نريد، سنسجن الشعب الفلسطيني في مناطق صغيرة معزولة عن العالم"، ولكن هذا اعتقاد خطأ، وفي الحقيقة إن هذا الجدار يعبر عن المخاوف اليهودية القديمة، وذكر أيضاً " أننا لن نتمكن من تحقيق سلام قبل أن نتغلب على عقلية الغيتو، وعلينا قبل كل شيء أن نتخلص من الجدار"، وأن حكومة إسرائيل تبدد الأموال والجدران لن تحقق السلام، والهدف منها هو ضم المستوطنات إلى إسرائيل، وبرنامج الجدار جاء لمحاصرة الفلسطينيين، ومنع إقامة دولة فلسطينية، وإغلاق كل الفرص المهيأة للسلام (شبير، 2008، ص101).

ومن جهته دافع ارنون سوفير عن الجدار واعتبره مصلحة استراتيجية للكيان الإسرائيلي مستشرفاً المستقبل الديموغرافي للمنطقة لا سيما الحدود مع الفلسطينيين عندما قال : "إن المعطيات الديموغرافية المميزة عن السكان الفلسطينيين تشير إلى أنه لن يكون من الممكن تقليص الفجوات في المستقبل المنظور، وثمة لهذا دلالات مصيرية تتعلق بالحدود أو بالجدران التي تفصل بين إسرائيل وبين

جاراتها. كما يفسر هذا الأمر ، أكثر من شيء آخر ، معطى آخر – لماذا يشكل الجدار/ السور مسألة حياتية بالنسبة لإسرائيل؟ لا مجرد نزوة سياسية . في العام 2010 كان نحو 4 ملايين عربي متلاصقين بحدود اسرائيل. ومن خط الحدود وحتى مسافة نحو 50 كيلومتراً عنها ، يعيش 10 ملايين آخرون . في غضون أقل من 20 سنة ، ستضاعف هذه المجموعة السكانية عددها ليبلغ 7-8 ملايين بالتلاصق مع الحدود و 20 مليوناً آخرين في نطاق لا يتعدى 50 كيلو متراً . هذه الزيادة ستترتب عليها ، أيضاً، زيادة الطلب على المياه للاستهلاك المنزلي والزراعي (بيستروف وسوفير ،2010،ص34).

ومن الملاحظ أن طوال الأعوام العشرة الأخيرة اختبرت إسرائيل الجدار بوصفه أداة للتحكم بحياة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل نطاقه أو خارجه، وللسيطرة على مفاصل الحياة اليومية لهؤلاء، وذلك عبر سياسة الرقابة التي يمنحها الجدار، ومن خلال نظام التصاريح و الحواجز والمعازل التي نشأت بعد قيامه، بحيث يمكن القول، أن بناء جدار الفصل يمثل مرحلة جديدة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وانتقالاً من الأسلوب الاستعماري القديم القائم على السيطرة المباشرة على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، إلى مرحلة أخرى تقوم على أيديولوجيا الانفصال عنهم والتحكم بحياتهم عن بعد (حيدر ،2012، ص2).

فالفلسطينيون الذين يسكنون بمحاذاة الجدار يعانون حالياً من قيود جديدة على الحركة والتنقل بالإضافة إلى القيود الواسعة المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى 2000م. ونتيجة لذلك، يستصعب آلاف الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية وفي تسويق منتجاتهم الزراعية في باقي أراضي الضفة الغربية. وتعد المناطق الواقعة إلى الغرب من الجدار من بين أكثر المناطق الخصبة في الضفة الغربية وتدر النشاطات الزراعية فيها، طبقاً للبنك الدولي، حوالي 8% من مجموع

الإنتاج الزراعي الفلسطيني. إن المس بقطاع الزراعة يمنع الدخل الإضافي عن المزارعين ولا يتيح الزيادة في عدد العاملين في القطاع الزراعي الذي يعتبر قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني(بتسيلم،2011).

إن تهرب الاحتلال الإسرائيلي من التزماته السياسية بموجب عملية تسوية، تدفع به لابتكار الأساليب المتعددة والمكلفة مادياً والتي يسوقها ضمن احتياجات أمنية تقتضي الحفاظ على بقاء الكيان الإسرائيلي حتى لوكان على حساب الوجود الفلسطيني في حين يرى بعض الإسرائيليين أن هذه الإجراءات نابعة من العقلية اليهودية المنغلقة والتي لا تسمح بالاندماج أو التعايش مع الآخر.

3.4.3 آثار الجدار الفاصل

أثر الجدار على الواقع الفلسطيني تأثيراً مباشراً على كافة مناحي الحياة للطرف الفلسطيني و التي شملت الجوانب الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، ولتخصيص موضوع الدراسة سنركز على الجانب الاجتماعي والحركة السكانية والحدود.

1.3.4.4 الآثار الاجتماعية لجدار الفصل

لوحظ أن تضامن العائلة وتماسكها عُبر عنه وفق تفسيرات مختلفة. فبعض العائلات رأت أن الجدار كان عاملاً لتفكيك الأسرة جغرافياً وبالتالي لحقها فك الارتباط المادي والمعنوي. أما عائلات أخرى، وهي تشكل الأكثرية، فقد تحدثت عن تماسك الأسرة وتضامنها وخصوصاً تلك التي واجهت الظروف الصعبة وكان هذا التضامن بمثابة أساس لاستمرارية الأسر المنكوبة. فتفكيك وتشتيت الأسرة جغرافياً كان عاملاً أساسياً لتقليص العلاقات الاجتماعية بينها. وبسبب سياسة الإغلاق، وزيادة مصاريف المواصلات، لم تستطع العائلات من التواصل مما أضعف من علاقاتها الاجتماعية وهذا زاد بدوره من

الضغط النفسي والمعنوي على أفراد الأسرة الواحدة. أما أكبر قطاع من المتضررين فهو النساء خصوصاً هؤلاء اللواتي يسكنَّ داخل الخط الأخضر ومتزوجات من أشخاص يقطنون قرى حدودية على جانبيه. وذلك بسبب انقطاعهن عن أهلهن لأن خروجهن للزيارة إلى منطقة الضفة الغربية المحتلة لا يضمن لهن الرجوع، خاصة وأن أولادهن يحملون هوية تابعة للسلطة الفلسطينية وليس هوية إسرائيلية أسوة بأمهاتهم (كتاب،2006، موقع جريدة حق العودة).

2.3.4.4 اثار جدار الفصل على الحركة والتنقل

تشكل الحواجز والبوابات المختلفة مكاناً لاضطهاد قومي ومشكلة حقيقة أمام استمرار الحياة اليومية، حيث تعيق الوصول للأرض، مصدر الرزق أو العمل، أو المدارس أو العيادات الصحية، أو تأمين الاحتياجات اليومية، التي تشل الحياة بكافة مناحيها. هذا يتطلب إيجاد حل سريع للمشكلة، والتي تشكل إحدى المفاتيح الرئيسية لحل المشاكل الحياتية اليومية. وفي هذا الصدد يعتبر المواطنون أن المؤسسات الدولية لا تقوم بأي ضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء معاناتهم المتعلقة بالحواجز والبوابات. لقد تعمد الإسرائيليون أن يشلوا حركة الشعب الفلسطيني بأكملها من خلال مئات الحواجز التي أقاموها بين المدن والقرى، آملين أن يقضوا على الحياة بأكملها مما يؤدي إلى الهجرة وليس إلى الأمن كما هم يدعون. وما لفت الانتباه هو الفتيات في سن المراهقة اللواتي لا يتحركن من البيت، فهن معزولات في فترة حرجة من حياتهن. فليس لديهن أية علاقات مع الجيران أو الأصدقاء بسبب الخوف من الحركة بسبب انتهاكات الجيش والمستوطنين، مما قد يعيق نمو وبلورة شخصياتهن (كتاب،2006).

3.3.4.4 آثار الجدار على الحدود السياسية

حول مستقبل الجدار فإن الرؤية الإسرائيلية لجدار الفصل بأنه مبرر ولا يعبر عن حدود سياسية ويعتقدون أن الجدار سيبقى في مكانه، ولا يمكن إعادة الجدار إلى الخط الأخضر. الذي يعتبرونه نقطة زمنية لوقف إطلاق النار وليس حدوداً سياسية دولية مثل حدود مصر أو سورية، توقف جيشان في حينها وقررا أن تكون هذه حدود مؤقتة، لم تكن هناك حدود والخط الأخضر ليس خطاً حدودياً ثابتاً لا يمكن تغييره (خطيب،2004،ص40).

وإذا كان النقاش مازال دائراً في إسرائيل حول أي الصيغتين أفضل " صيغة أرض أقل لأغلبية يهودية والتي تتطلب التخلي عن جانب من الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، أم صيغة أرض أكثر وعرب أقل والتي ترجح الاحتفاظ بأكبر مساحة من الأراضي المحتلة، مع العمل على تجفيفها من سكانها الفلسطينيين. وفي تقديرنا أن الحدود الأولية التي رسمها الجدار الفاصل قد بينت بعض ملامح الخيار المرتقب الذي من المحتمل أن يكون خياراً مرحلياً ووسطاً يقع بين صيغتي " أرض أقل ...." و" أرض اكثر...." في محاولة للحيلولة دون تعميق الأزمة التي شقت الجناح اليميني ومركز الليكود (مرسي، 2005، ص215).

ومما سبق يمكن القول أن العقلية اليهودية المنغلقة لم تعي تغيرات العصر، التي تراجعت فيها الأنظمة الاستبدادية وأزالت الجدران المحيطة بها. إضافةً إلى ما نشهده اليوم من ثورة الاتصالات الهائلة التي غيبت صورة الحدود والفواصل الثقافية من الأذهان واعتبرت العالم قرية كونية واحدة .

إن أحد مظاهر الاستبداد والفصل والتمييز الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني هو جدار الفصل، حيث أن الجدار الفاصل لم يقم على حدود الهدنة 1949م، بل تجاوزها إلى داخل

الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م، وبضم كافة البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي الضفة الغربية بما تحتويه من موارد طبيعية ومائية، واعتبارها ضمن حدود الكيان الإسرائيلي، وأثر ذلك سلباً على الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية ومنع التواصل الجغرافي والسكاني، وشكل تهديداً لكافة مناحي الحياة للفلسطينيين المقيمين خلف الجدار تمهيداً لدفعهم للهجرة عن أراضيهم محدثاً تغيراً ديموغرافياً.

5.4 الخلاصة

إن مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م اعتمدت على محورين أساسيين، المحور الأول: التمدد الجغرافي الإسرائيلي والتوسع في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات التي التهمت مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية وسيطرت على مواردها المائية، بالإضافة لإقامة جدار الفصل العنصري الذي يضم معظم المستوطنات المقامة على اراضي الضفة الغربية للكيان الإسرائيلي. أما المحور الثاني: اعتمدت إسرائيل أسلوب الاستيطان لتهويد مدينة القدس وإحداث تغيرات ديموغرافية تحقق الأغلبية للسكان اليهود على حساب السكان الفلسطينيين. ومن هنا يمكن النظر لمظاهر الصراع في الضفة الغربية على أنها مبنية على مخططات إسرائيلية معدة مسبقاً تستهدف تقويض الوجود الفلسطيني و منع أي فرصة لتسوية سياسية تقود لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقادرة على الحياة.

الفصل الخامس

دراسة استشرافية : الحلول المقترحة و السيناريو المتوقع

1.5 تمهيد

القضية الفلسطينية تدخل ضمن القضايا العادلة للشعوب التي تعاني من الاستعمار والاضطهاد، والتي تستوجب مساندة الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة وعودة اللاجئين إلى قراهم وبلداتهم الأصلية واقامة دولته المستقلة القابلة للحياة ذات السيادة، ومن هذا المنطلق تبنت القيادة الفلسطينية فكرة إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967م، حيث سجل خطاب الرئيس ياسر عرفات في الأمم المتحدة في العام 1974م بداية التحول إلى مفهوم إقامة الدولة، ومن ثم تبعه إعلان الدولة الفلسطينية في العاصمة الجزائرية في العام 1988م وصولاً إلى عام 2012م أي بعد 65 عاماً من قرار التقسيم، حيث تم انضمام دولة فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة كعضو مراقب مما يعيد إلى الأذهان بنود قرار التقسيم 181 لعام 1947م والذي قبل إسرائيل عضواً بالمنظمة الدولية شريطة اعترافها بالدولة الفلسطينية حسب القرار. إن عملية التحول أدت إلى نقلة نوعية حيث أصبح النضال الفلسطيني لا يقتصر على العمل العسكري بل زاوج بين العمل العسكري والعمل السياسي، الذي قاد لتوقيع إتفاقية أوسلو الإنتقالية وما تمخض عنها من قيام السلطة الفلسطينية وفتح باب المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على قاعدة الحل السياسي الذي سيفضي لاعتراف فلسطيني بدولة إسرائيل واعتراف إسرائيلي بقيام دولة فلسطينية وبضمان الدول الراعية لعملية السلام.

رغم توالي المشاريع السياسية وتنوعها إلا أنها ظلت تتمحور حول فكرة دولتين لشعبين، والتي حظيت بتأييد فلسطيني وإجماع عربي وتأييد دولي، لكن الإجراءات الإسرائيلية عطلت تنفيذ اتفاقية اوسلو، و أمعنت في إجراءات أحادية الجانب التي عملت على تقويض السلطة الفلسطينة ووضع عراقيل من شانها أن تعيق أي عملية تسوية تضع حداً للصراع الجيوديموغرافي الذي خلف نتائج كارثية على الإنسان الفلسطيني الذي أصابه التشرد والطرد والقتل والحصار وشملت نتائج الصراع الجغرافيا

الفلسطينية التي أوقعت فلسطين تحت احتلال يعبث بالديموغرافيا كيفما يشاء ووفق ما تراه "إسرائيل" مناسباً لتلبية نزواتها الاستعمارية و الاستيطانية.

لقد كان لسيطرة اليمين الاسرائيلي على الحكم في إسرائيل أثناء انتفاضة الأقصي الأثر الأكبر في تراجع عملية التسوية ، لاعتماده الحلول العسكرية والأمنية ، إلا أن الجانب الفلسطيني لايزال يمتلك مقومات الصمود والبقاء و سيبقى البعد الديموغرافي للصراع يؤرق الجانب الإسرائيلي لاسيما وأن البعد الديموغرافي يعمل للصالح الفلسطيني والذي سيملي شروطه عاجلاً أم آجلاً ، وما النمو السكاني في فلسطين إلا خير شاهد على أن الشعب الفلسطيني لايزال حياً يمتلك الإرادة و العزيمة التي تدفعه للمطالبة بحقوقه المشروعة و التعبير عنها بكافة الوسائل.

2.5 التغيرات السكانية المتوقعة حتى العام 2030م.

تشير التحليلات الاستشرافية إلى أن المسألة السكانية سوف تحتل نفس مرتبة الاهتمام التي تحتلها المسألة الجغرافية في ذهن صانع القرار الاسرائيلي لما لها من أهمية مباشرة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، وعلى استمرارية وجود الكيان اليهودي وذلك، تبعاً لمعدلات النمو السكاني السائدة في عام 2012 بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل اذ سيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في نهاية عام 2015، حيث سيبلغ ما يقارب 6.3 ملايين؛ وذلك إذا بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.7% من مجموع السكان في فلسطين التاريخية؛ وذلك بحلول نهاية عام 2020. حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.8 ملايين يهودي في مقابل 7.2 ملايين فلسطيني. وفي عام 2030 سيصل مجموع اليهود إلى 7.5 ملايين يهودي في داخل فلسطين التاريخية في حين سيصل مجموع العرب الفلسطينيين إلى نحو 10.2 ملايين عربي فلسطيني يمثلون نحو 50% من مجموع الشعب الفلسطيني في العام المذكور والمقدر بنحو 20.4 مليون عربي

فلسطيني .وتبعاً للاتجاه العام لمعدلات النمو السائدة بين الأقلية العربية والفلسطينية داخل فلسطين التاريخية والبالغة نحو 3% سنوياً فإنه سيصل مجموعها بحلول عام 2030 إلى 2.4 مليون عربي فلسطيني، سيمثلون نحو 24.2% من مجموع السكان العرب واليهود.وفي مقابل ذلك، سيشكل مجموع اليهود ما نسبته 42.4% من إجمالي العرب واليهود في فلسطين التاريخية في العام المذكور والمقدر بنحو 17.7 مليون نسمة، أما العرب الفلسطينيون أصحاب الأرض الأصليون فستصبح نسبتهم في وطنهم الأم 57.6%، وذلك على الرغم من عمليات الترانسفير التي شملت الآلاف منهم خلال العقود الماضية من الصراع (السهلي،2012،الزيتونة). والجدول رقم (9) يوضح التقديرات الإسرائيلية لحجم السكان حتى عام 2030 م.

جدول رقم(9)

التقديرات الإسرائيلية لحجم السكان حتى عام 2030 م

السكان	السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
مجموعات السكان بالآلاف	2010	%	2015	%	2025	%	2030	%
يهود	5.664 نسمة	%75.4	5.931 نسمة	%73.5	6.507 نسمة	%70.62	7.205 نسمة	%72.25
آخرون غالبيتهم من مواليد الاتحاد السوفيتي السابق	320	4.3	338	4.1	389	4.2	417	4.1
دروز	126	1.7	140	1.7	164	1.78	175	1.75
عرب شامل القدس الشرقية	1.400	18.6	1.674	20.7	2.155	23.4	2.186	21.9
مجموع السكان في اسرائيل	7.509	100	8.083	100	9.215	100	9.984	100
الضفة الغربية بدون القدس	2.270		2.705		3.548		3.900	
قطاع غزة	1.517		1.880		2.563		2.800	
المجموع في الكيان الفلسطيني	3.787		4.585		6.110		6.700	
مجموع السكان في فلسطين التاريخية	11.296		12.668		15.325		16.681	
نسبة اليهود وآخرون في أرض فلسطين التاريخية	%52.9		49.4		44.9		45.6	

مصدر الجدول (ביסטרוב، סופר،2010، ע 17)(بستروف،سوفير،2010،ص17)

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة دمج السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية مع المجموع السكان في إسرائيل، في إشارة لاعتبار القدس ضمن الحدود الإسرائيلية، ويمكن ملاحظة تراجع نسبة عدد السكان اليهود في فلسطين التاريخية ، على الرغم من إضافة آخرون (غير يهود) لتبلغ نسبتهم في حلول العام 2030م 45.6% يعني أن يصبح اليهود أقلية دون الأخذ بالاعتبار حق العودة

للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم حوالي خمسة ملايين لاجئ في العام 2012م ، ولا يمكننا إغفال عمليات تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين من خلال جلب الهجرات، لذا تبقى عملية التوقعات مبنية على معدل الزيادة الطبيعية للسكان، دون النظر للتغيرات السكانية الناتجة عن استقدام المهاجرين أو الهجرة العكسية أو الحروب التي قد ينتج عنها عمليات الطرد والتهجير أو القبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو حتى الكوارث الطبيعية التي لا يعلمها إلا الله عز وجل.

نخلص إلى القول أن قيام كيان إسرائيل أضفى شرعية على ممارسات اليهود في فلسطين لرعاية مصالحهم وتنفيذ سياساتهم وفي مقدمتها جلب يهود العالم إلى إسرائيل ولم تنفك إسرائيل من استخدام الأساليب المتعددة من أجل تحقيق ذلك. إن الأزمة الاقتصادية وتفشى البطالة التي واكبت قيام الكيان الإسرائيلي، وافتقار "اسرائيل" لحالة التجانس السكاني من حيث اللغة والعادات والتقاليد لم يحول دون تطور ونمو وتفوق إسرائيل على محيطها العربي. أما في الجانب الآخر لم يتمكن السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية التي كانت خاضعة للسيطرة الاردنية والسكان الفلسطينيين في قطاع غزة الذي كان خاضعاً للسيطرة المصرية من إنجاز مشروع لتوحيد كيان فلسطيني يؤسس لإعلان أو إقامة دولة مستقلة مستقبلاً.

لذا يركز هذا الفصل على دراسة استشرافية لآفاق الحلول السياسية، المتوقعة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهي كالتالي:

أولاً: حل الدولتين دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل.

ثانياً: حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

ثالثاً: السيناريو المتوقع في السنوات القادمة.

3.5 حل الدولتين

إن سنوات الصراع الدائر في فلسطين، وما أفرزته من تغيرات جغرافية وديموغرافية وسياسية، أدت إلى وجود مساحة كبيرة من العداوة والكراهية بين الشعبين اليهودي والفلسطيني، ما يحول دون أي شراكة أو أي حلول قائمة على دمج الشعبين في دولة واحدة، ولعنصرية المجتمع الإسرائيلي وانغلاقه على ذاته ، ولرفضه تحقيق المساواة بين كافة المواطنين فلسطينيين ويهود في جميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية في هذه الدولة ، وتحسباً لمخاطر الديموغرافيا الفلسطينية المتنامية التي تحول اليهود في فلسطين إلى أقلية في الأعوام القليلة القادمة أيضاً. لذا بات واضحاً قدرة حل الدولتين على تلبية مطالب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، رغم تباين مواقف الطرفين من هذا الحل.

حل الدولتين مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967– أي مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية، على أساس الاعتراف المتبادل مع إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام 1948 على نحو % 78 من مساحة فلسطين التاريخية. وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول إيجاد حل"عادل "لقضية اللاجئين الفلسطينيين .وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967 و 338 لعام 1973 (تقرير مركز بديل ،2005،ص3).

1.3.5 مبررات الحل

يسلط عالم الديموغرافيا الفرنسي "فيليب فارغ[1]" الضوء أكثر من أي باحث غربي آخر على التفاعل بين الديموغرافيا والصراع القومي بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين فهو يرسم من خلال رؤيته مستقبل التوازن السكاني الفلسطيني- الإسرائيلي بالتفصيل وفقاً لسيناريوهات سياسية وديموغرافية متعددة (بمعنى إذا تخلت إسرائيل عن احتلالها للضفة الغربية وغزة، أو واصلته). ويخلص إلى أن الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة. وهو يرى أن السلام والدولة القابلة للحياة يحلان الشذوذ الديموغرافي الذي يتعايش فيه ارتفاع معدلات الولادة مع ارتفاع المستويات التعليمية. وربما يساعد الانتقال إلى السلام في فك الاقتران بين الأسر الكبيرة والنضال السياسي الوطني الذي ينخرط فيه الفلسطينيون منذ 55 عاماً (زريق،2003، ص 45).

ومن الجدير بالذكر أن أول من طرح هذا الحل هو ناعوم تشومسكي[2] بعد حرب عام 1967، والذي يحمل رؤية مستقبلية لحل الصراع الإسرائيلي- العربي. وكان قد وضع بعض المبادئ الأساسية لقيام هذه الدولة. وقد هاجمه معظم الكتاب والمفكرين الإسرائيليين (عاشور،2010،ص142).

وبعد خمس وستين عاماً يبقى الهاجس الديموغرافي يشغل بال الإسرائيليين، لا بل تزيد أهميته لأسباب عديدة أهمها الشك بإمكانية تحقيق حل الدولتين وهجرة غير اليهود المتواصلة الى إسرائيل والعدد الكبير من العمال الأجانب. رغم الاتفاق بين الأكثرية العظمى من الإسرائيليين حول الخطر الديموغرافي فإن المواقف من التخلص من هذا الخطر متعددة. أما البقية من الإسرائيليين فهي تنكر

---

1 عالم الديموغرافيا فيليب فارغ الفرنسي، المتخصص بالشرق الأوسط، والذي وضع كتابات لمعهد «بوركينغز» في العاصمة واشنطن.

2 كاتب أمريكي يهودي ليبرالي .

أصلاً وجود المشكلة ولكن مواقفها هي الأخطر حالياً في إسرائيل، خاصة بسبب قوتها السياسية الملموسة(حيدر،2012،ص 13:14).

فالتطلع نحو أغلبية يهودية يبدو كهذيان صادر من شخص حُبس في غرفة وظهره إلى النافذة. فإسرائيل جزء من الشرق الأوسط العربي. وفرصتها الوحيدة للبقاء كدولة مستقلة وديموقراطية ليس مرتبطاً بأغلبيتها اليهودية، بل بالأساس العادل والأخلاقي الذي ستبلوره تجاه الفلسطينيين وتجاه مواطنيها اليهود وغير اليهود. لذلك يتعيّن إنهاء الاحتلال، الخروج من دون تأخير من جميع المناطق الفلسطينية والتقوقع داخل جدول أعمال جديد (גולאני،2004، הארץ) (جولاني،2004،هآرتس).

شمعون بيرس كان يرى أنه بعد عشرين عاماً سيتضاعف عدد سكان المنطقة (فلسطين واسرائيل) وسيصل الى 20 مليون نسمة، سيكون نصفهم من العرب، على الأقل، ونصفهم الآخر من اليهود، وسيكون للديموغرافيا على هذا النحو نتائج سياسية مهمة: من أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية (مرسي،2005،ص 208).

ويرى كثير من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم، فزيادة القلق الديموغرافي في ظل غياب قناة سياسية حقيقية قد يؤثر في التوجه الدولي، وقد يخلق تأييداً لحل الدولة الواحدة(أى دولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر). في مثل هذه الدولة، سيصبح العرب أكثرية خلال أجيال قليلة. وعلى ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أن فكرة دولة فلسطينية تغيرت من مساهمة اسرائيلية (تنوي إسرائيل ان تقدمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد اسرائيل للدفع مقابلها). وإذا وصل الذين يرون ذلك إلى موقع توجيه الدفة في إسرائيل، فسوف يتجهون نحو مباحثات السلام بزخم أكبر (أيلاند،2009،ص 63).

وقد برز سيطرة العامل الديموغرافي في قول أولمرت "إن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل وبين وجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض "إسرائيل"، هذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض "إسرائيل"، " علينا أن نبلور خطاً حدودياً واضحاً يعكس الواقع الديموغرافي الذي نشأ، بحيث تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبالكتل الاستيطانية اليهودية والأماكن التي توجد لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي وفي طليعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل ولا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها"، كما أوضح "أولمرت" في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا رؤيته للحل السياسي مع الفلسطينيين، ورؤيته حول مشكلة العامل الديموغرافي، والتحديات الأمنية التي تواجه الحلول السياسية مع الفلسطينيين، وقد قصد بإيجاد مناطق أمنية بين الدولة الإسرائيلية والفلسطينيين، السيطرة على غور الأردن الذي يمثل 20% من مساحة الضفة الغربية، كما يجب عدم التخلي عن السيطرة على القدس بحدودها الموسعة والتي تشمل ما يقرب 20% أيضاً من مساحة الضفة، كما دعا للحفاظ على الكتل الاستيطانية مثل غوش عصيون، وارئيل وغيرها والتي تشكل هي أيضا ما يقرب من 20% من مساحة الضفة، وبرغم من تلك المساحات التي يجب السيطرة عليها من مساحة الضفة بدواعي أمنية، إلا أن أولمرت تحدث عن الدولة الفلسطينية بقوله " إن وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين(عدوان،2007)

في حين يرى بعض الإسرائيليين أنَّ المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي يعزز ويدعم أمن إسرائيل القومي. يرتبط بأثمان ومخاطر جسيمة بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، ويضر بالمكانة الدولية والمناعة الاجتماعية، ويؤدي إلى المس بسلطة القانون في إسرائيل، ويشكل عقبة مركزية تحول دون التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. المصلحة الأمنية الإسرائيلية الجلية هي في

التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى إنهاء الصراع وتعيين الحدود وقيام دولتين بين البحر والنهر، ولذلك فإن الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني بأمن إسرائيل القومي هو ضرر جسيم للغاية (عياش،2012،ص5).

ولقد كان للهيئات الدولية و المراكز الحقوقية و وسائل الاعلام دوراً مهماً في كشف حجم معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال و تفاقم قضية اللاجئين الفلسطينيين و تدني المستوى المعيشي وتفشي البطالة والفقر وما له من آثار سلبية على مستقبل المنطقة والأمن والسلم العالمي. ولا يمكن إغفال دور انتفاضة الأقصى وما أحدثته من تغيرات في معادلة الصراع و نالت من قدرات إسرائيل العسكرية، وقدرتها على تحقيق الأمن للمجتمع الإسرائيلي بالوسائل العسكرية، وفي سياق متصل تنوعت أساليب الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حيث لعب الدور الدبلوماسي دوراً هاماً في عرض القضية الفلسطينية للعالم.

ويمكن ملاحظة تطور الجهود الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية، باتجاه وضع المجتمع الدولي والجهات الراعية للعملية السياسية والمؤسسة الأممية أمام مسؤولياتها لممارسة مزيد من الضغوط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة وبقرارت الشرعية الدولية واستغلال التغيرات الإقليمية في المحيط العربي التي تصب في مصلحة المشروع الوطني الفلسطيني (تقرير معهد ماس،2011،ص6).

وفي اطار البحث الفلسطيني الجاد عن حلول ظهرت مؤخراً تصريحات تدعو لحل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن فهم هذه التصريحات من زاويتين أولها أنها مجرد تعبير عن درجة الإحباط واليأس من انعدام التقدم على جهة الحل السياسي، وبهذا المعنى فإن اطلاقها يرمي إلى "تهديد" الطرف الإسرائيلي والمجتمع الدولي بشكل عام بأن صبر الفلسطينيين استنفذ. وثانيها أنها تعبر عن خيار واع، قرار سياسي مدروس يمكن أن يؤدي إلى تحسين القوة التفاوضية للطرف الفلسطيني وتهيئة

ظروف أكثر مُلائَمَة لتسوية سياسية أكثر عدلا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي (تقرير معهد ماس،2011،ص7).

من الجدير بالذكر أن التوجه نحو حل الدولتين قد أصبح مطلباً فلسطينياً إسرائيلياً، مع اختلاف الدوافع والمبررات التي دفعت كل طرف به للسعى لتحقيق هذا الحل، حيث تمحورت الدوافع الإسرائيلية حول الخطر الديموغرافي الذي يعمل للصالح الفلسطيني وما يزيد من تخوفاتها أن تقوم منظمة التحرير بحل السلطة وما يحمله من مخاطر تقطع الأمل في حلول سياسية بالإضافة إلى تصاعد وتيرة المقاومة وتلقى بعبء الأراضي الفلسطينية المحتلة على كاهل دولة إسرائيل، وعندها يحقق فيه الفلسطينيون الأغلبية إذا ما تم دمجهم في الدولة ، في حين تمحورت الدوافع الفلسطينية حول الخطر الاستيطاني وما يحدثه من تغيرات ديموغرافية تعرقل سعي الشعب الفلسطيني للانعتاق من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافياً والقادرة على الحياة. وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

2.3.5 الموقف العام من حل الدولتين.

شكل الصمود الفلسطيني والرفض القاطع للخضوع للاحتلال حجر الأساس في كافة الطروحات السياسية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولوضع حد للسياسات الإسرائيلية التوسعية و إيجاد موطئ قدم للفلسطينيين على أرضهم تبنت القيادة الفلسطينية برنامجاً مرحلياً قائم على القبول بدولة فلسطينية على حدود العام 1967م، وعملت على كافة الاتجاهات لتحقيق ذلك وحشدت له التأييد، من خلال طرح حل الدولتين وتجاوب الأطراف الفلسطينية والعالمية والإسرائيلية التي عبرت عن مواقفها كمايلي:

1.2.3.5 الموقف الفلسطيني

كانت سيرورة حل الدولتين منذ عقد السبعينات مروراً بعقد الثمانينات المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة" على أي جزء محرر من تراب فلسطين "كتكتيك "لاستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كاستراتيجية مستقلة (قائمة أساساً على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط) بخلف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين. "لقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية واقعية المشروع كموطن قوة وكموطئ قدم أساسي لها في" الداخل الفلسطيني"، خصوصاً بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان .وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع بث مناخ دولي داعم أيدته أطراف ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي تقضي بإمكانية التوصل إلى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثمة أمر آخر متعلق يحرص منظرو حل الدولتين على إبرازه، وهو تحرر أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال الإسرائيلي ومن آلته الإستيطانية وخاصة في مدينة القدس (تقرير مركز بديل،2005،ص4) ومن جهة أخرى، تنطلق حركة حماس وفصائل المقاومة من قناعتها بأن أرض فلسطين للفلسطينيين، ومن حقهم إقامةَ دولةٍ مستقلةٍ على أرضهم. ومع ذلك، وسعياً منها للوصول إلى برنامج وطني جامع، أقرت هذه الفصائل، وثيقة الوفاق الوطني (2006/6/26) التي دعت إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس (تقرير،2012،موقع النبأ)

ولتحقيق مبدأ حل الدولتين سلكت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينيي، عدة سبل، منها المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وعندما وصلت المفاوضات لطريق مسدود قرر الفلسطينيون الذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضوية لدولة فلسطين. حيث أشار

الرئيس محمود عباس إلى أن المسعى الفلسطينى للذهاب للجمعية العامة للأمم المتحدة يهدف للحفاظ على مبدأ حل الدولتين.

في حين أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، أن إجراءات (إسرائيل) على الأرض تقوض وبشكل فعلي خيار حل الدولتين . وأوضح أن القيادة الفلسطينية متمسكة بخيار حل الدولتين للشعبين، كونه المخرج الأساسي في إنهاء الصراع وإعادة مسار عملية السلام لطريقها الصحيح (عريقات،2012، الرسالة).

إذن من الواضح أن هناك شبه إجماعاً فلسطينياً حول حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 ولا توجد معارضة من حيث المبدأ ، شريطة أن تحقق هذه الدولة كافة الثوابت الفلسطينية.

2.2.3.5 الموقف الدولي

وعند التوقف عند مفهوم الدولة الفلسطينية في الأدبيات السياسية لأطراف الرباعية بشكل خاص، نجد أنها دولة تحددها موازين التفاوض بين الأطراف، وليست دولة تحددها قواعد القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية أو قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي سياق الموقف الدولي لابد من الإشارة إلى أن التطور الوحيد الذي ينبئ عن توجه إيجابي لصالح الدولة الفلسطينية هو التغير التدريجي والمتزايد في موقف الرأي العام الدولي لاسيما في الدول الأوروبية الكبرى، فقد دلّت آخر نتائج استطلاعات الرأي العام على أن تأييد إقامة دولة فلسطينية بلغ 49% مقابل 21% يعارضونها، بينما لم يحدد حوالي 30% موقفهم بشكل واضح (عبد الحي،2012، الجزيرة).

وجاء الموقف الأوروبي على لسان "آشتون"[1] التي أكدت أن الاتحاد الأوروبى يعتبر البيانات الصادرة عنه فى عامى 2009 و2010 والمتعلقة بعملية السلام فى الشرق الأوسط، تمثل سياسة الاتحاد الأوروبى فى الشرق الأوسط والتى تؤكد مبدأ حل الدولتين كأساس لحل الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى (zamnpress، 2012)

ولقد عرضت خارطة الطريق الموقف الأمريكي لإنهاء الصراع حيث جاء فيها" يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338 و1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن"(خارطة الطريق،2007،موقع القنصلية الأمريكية).

وجاء في خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة حيث قال: إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن (موقع القنصلية الامريكية ،2009).

ولم يختلف الموقف البريطاني حيث جاء فيه "ندعم بشدة قيام دولة فلسطينية، وأن يكون قيامها عبر المفاوضات المؤدية لحل الدولتين. حيث أن المفاوضات هي أفضل سبيل للإيفاء بالتطلعات الوطنية للمواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتؤدي لقيام دولة فلسطينية فاعلة ذات سيادة تعيش

[1] كاترين أشتون، سياسية بريطانية تتولى منصب النائب الأول لرئيس المفوضية الأوربية منذ 9 فبراير2010 ، ومنصب الممثل السامي للاتحاد لشؤون السياسة الخارجية والأمن منذ 1 ديسمبر.2009 .

بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل تنعم بالأمان والأمن، وإلى جانب الدول الأخرى المجاورة لهما في المنطقة. هنالك حاجة ماسة لإحراز تقدم لتحقيق حل الدولتين، بناءً على حدود عام 1967، هذا ضروري بالنسبة للفلسطينيين وللإسرائيليين وللمجتمع الدولي، بما فيه المملكة المتحدة (وزارة الخارجية البريطانية ،2011).

لقد شكلت مواقف المجتمع الدولي قوة داعمة باتجاه إنجاز حق الدولتين، ولكنه لم يشكل قوة ضاغطة تمتلك آليات تنفيذ بسبب التعنت الإسرائيلي، إلا أن هذا الخيار مازال قائماً وفق ما عبر عنه المجتمع الدولي.

3.2.3.5 الموقف الإسرائيلي

رغم التراجعات الحادّة عالميًا وعربيًا وفِلسطينيًا لدعم عملية التسوية ، إلا أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يفرض على الموقف الرسمي الإسرائيلي الموافقةَ على صيغة "الدولتين". فالخارطة السياسية الإسرائيلية من اليسار إلى الوسط مقتنعة بأشكال مختلفة بذلك، وحتى اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفًا لم يعد يستطيع التهرّب من معادلة "الدولتين" تصريحًا، فبنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل صرّح بمناسبة 100 يوم على حكومته "أن" دولتين لشعبين" هي محطّ "إجماع قومي" في إسرائيل ، كما أن رئيسة المعارضة تسيبي ليفني وزعيمة حزب "كاديما" المنشقّ أساسًا عن الليكود، رفضت الدخول في الائتلاف الحكومي بإدّعاء أن الحكومة ترفض حلّ "دولتين لشعبين" (عودة،2009).

ويعتقد الإسرائيليون ان حل الدولتين يقتضي بإعادة تقسيم إسرائيل / فلسطين والقدس. ومن المرجح أن يكون ذلك على امتداد الخط الأخضر، مع إقامة دولتين لشعبين – دولة فلسطينية عربية

ودولة إسرائيلية يهودية. يكون للشتات اليهودي والفلسطيني حرية المرور إلى دولتيهما المعنيتين (فقط)، بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين العائدين يقيمون فقط في الدولة الفلسطينية. وهذه هي الوصفة الأكثر شيوعاً من أجل تسوية النزاع بالنسبة إلى الشعبين والدوائر الدولية. يوفر هذا السيناريو إمكانية معقولة من أجل تكوين شعبين شرعيين، فلسطيني وإسرائيلي (يفتاحئيل، 2012، ص376،375).

وهناك موقف يمثله اليمين المفدالي الذي يفند الادعاءات حول الخطر الديموغرافي ويقلل من عدد الفلسطينيين مدعياً أن نسبة اليهود تصل إلى 76% على هذا الأساس فهو يرفض الحل السياسي القائم على الانسحاب من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. هذا الطرف هو الأخطر لأنه يدعو لتكثيف الاستيطان، ومضايقة الفلسطينيين حتى يضطرهم إلى الهجرة وانتظار فرص تهجيرهم مثلما حدث في النكبة 1948 (حيدر،2012،ص 14:13).

لقد تشكلت لدى الإسرائيليين قناعة بوجوب الانفصال عن الفلسطينيين، بعدما تبين لهم أن الاستمرار في التفوق السكاني أمرٌ مستحيل، وحتى الذين لا يؤمنون بالخطر الديموغرافي فإنهم غير قادرين على وضع الحلول سوى طرح مزيد من الاستيطان في حين أن هذا الاستيطان يحتاج لسكان وهجرات يهودية جديدة وهذا ما بات أصعب في ظل تراجع قدرة إسرائيل على جذب مهاجرين جدد. ولوضع حد لتداعيات الخطر الديموغرافي المستقبلي، فقد أبدت الحكومات الإسرائيلية الموافقة على حل الدولتين ولكن ضمن تصور معين لشكل الدولة الفلسطينية التي تكون نتاج مفاوضات وشروط تلبي الحاجة الإسرائيلية وليست نتاج القرارات الدولية ذات الصلة.

3.3.5 معوقات حل الدولتين

ويمثل مفهوم الدولة الفلسطينية أحد هذه المفاهيم التي تشير لها الأدبيات الفلسطينية والإسرائيلية وبيانات اللجنة الرباعية وبعض نصوص قرارات الأمم المتحدة، لكنها وإن تماثلت في اللغة فإنها

متباينة وإلى حد بعيد في المضمون .وثمة مشكلة أخرى في التحليل السياسي لموضوعات المنازعات الدولية كالصراع العربي–الصهيوني، فهل نتناوله من بُعده القانوني وتصبح المسألة محاجّة قانونية تترتب عليها نتائج فعلية لمن كان أكثر قدرة على إثبات حقه القانوني أم نتناوله من بعده السياسي؟ إن المحاجة القانونية قائمة على قرارات الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي والمعاهدات ولجان التحكيم وقرارات المحاكم الدولية، بينما البعد السياسي يبقى رهن موازين القوى بين أطراف الصراع، على أن يُفهم ميزان القوى بأبعاده الثلاثة وهي القوى المادية والقوى المعنوية وفن إدارة متغيرات القوة . ويكشف لنا تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي خلال قرن من الزمان، أن البعد السياسي (موازين القوى) هو العامل الحاسم في تحديد مستقبل الصراع، وهو ما يعني أن مستقبل الدولة الفلسطينية لن يكون إلا انعكاسًا لموازين القوى المحتملة والممكنة والمأمولة (عبدالحي،2012،موقع الجزيرة)

فمنذ انتخاب باراك أوباما كرئيس جديد للولايات المتحدة، ارتفعت التوقعات حول الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتفاوض بشأن اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. الضغط الدولي على إسرائيل ضروري بالطبع كشرط مسبق، من أجل موازنة القوة في مواجهة الفلسطينيين. وعلى اية حال، فإذا كان الضغط يهدف الى تنفيذ حل الدولتين، فإنه محكوم بالفشل. الضغط قد يؤدي إلى تعزيز الميل الاسرائيلي لفرض شروط غير مقبولة على الفلسطينيين، ثم اللجوء إلى لومهم على الفشل. كانت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية منذ 1947، والتي تم تنقيحها في حل الدولتين، واتفاقيات أوسلو، وقمة كامب ديفيد (غرينبيرغ،2009،ص47).

ولكن يمكن اعتبار بيانات اللجنة الرباعية الخاصة بتسوية الموضوع الفلسطيني المؤشر الأكثر وضوحًا بخصوص الموقف الدولي من موضوع الدولة الفلسطينية، فقد أصدرت اللجنة الرباعية منذ بدء عملها عام 2002 ما مجموعه 39 بيانًا، ورغم أنها الجهة التي أُوكل لها تسوية النزاع، فإن بياناتها

تتضمن عبارة تكاد تشكِّل القاسم المشترك لكل البيانات، وهي عبارة "ترك قضايا الحل النهائي للتفاوض بين أطراف النزاع ."ولما كان التفاوض أمرًا تتحدد نتائجه بموازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والديموغرافية، فإن ذلك يعني إعطاء إسرائيل الفرصة كاملة لتوظيف كافة متغيرات القوة التي تمتلكها في مواجهة المفاوض الفلسطيني المجرد تقريبًا من كل أدوات الضغط، وحتى لو امتلك بعضها فإنه جرّد نفسه منها ظنًا منه أن منظومة القيم السياسية الدولية تكفيه (عبدالحي،2012،موقع الجزيرة).

يبقى عدم وجود راعٍ نزيه لأي عملية تسوية وفي ظل غياب مرجعيات دولية تحتكم للقانون الدولي، يبقى لموازين القوى الكلمة الفصل في تحديد معالم الحل، ومما لاشك فيه أن موازين القوى تميل للصالح الإسرائيلي كدولة قائمة متفوقة كماً ونوعاً على الفلسطينيين الذين يخضعون لمرحلة جديدة من الاحتلال دام أكثر من 45 عاماً، وارتبطت كل شروط حياتهم بدولة الاحتلال والتي مازالت تتحكم بكافة المقدرات الفلسطينية رغم اتفاقية أوسلو التي منحت بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية.

1.3.3.5 المعيقات من الجانب الإسرائيلي

يقوم الموقف «الصهيوني» من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فمختلف التيارات السياسية ترى أن فلسطين جزءٌ من أرض "إسرائيل". وعلى هذه الخلفية، يتبلور في "إسرائيل" الإجماع الذي يدعو إلى: عدم العودة لحدود الرابع من يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة لـ" دولة إسرائيل"، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة تحت السيطرة "الإسرائيلية"، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة (تقرير،2012،النبأ).

وبالنظر للرأي العام الإسرائيلي: يدلل التوجه العام الإسرائيلي على استمرار المعارضة لقيام دولة فلسطينية رغم أن هذه النسبة المعارضة تتراجع من 79% عام 1987 إلى 52% عام 1996 وبلغت 29% عام 2010، بينما رفض 68% من الإسرائيليين عام 2012 وقف الاستيطان في الضفة الغربية، كما أن النسبة العظمى من الإسرائيليين يرفضون تعريف الدولة الفلسطينية على أنها تعني العودة إلى حدود 1967. ورغم تصعيد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإقامة المستوطنات والجدار العازل وتهويد القدس إلخ.. لا يعني أن "حل الدولتين" قد أُسقِط أو أنه غير واقعيّ، ولكنّ معناه أن حكّام إسرائيل أدركوا واقعية هذا الشعار والالتفاف الفلسطيني والعربي والعالمي حوله فيريدون تقويضه. وبهذا المنطق يتمّ زرع وقائع إضافية وتهويد القدس في سباق مع الزمن (عودة،2009).

إن الذين يؤيدون الخيار الشامل لدولة ثنائية القومية يرون ان فرصة دولتين منفصلتين باتت صعبة التحقيق، نظراً للأسباب الرئيسية التالية :

الأول، من وجهة نظر ديمغرافية: بات من الصعب حماية دولة ذات طابع يهودي، أو دولة ذات طابع قومي فلسطيني، بسبب وجود أقلية فلسطينية كبيرة العدد تعيش داخل حدود إسرائيل 1948، وبسبب زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين في الأراضي المحتلة (خاصة في الضفة الغربية). والثاني: أن السكان اليهود والفلسطينيين ينتشرون داخل أرض محدودة، ويشتركون في نظام بيئي واحد، يستلزم جهوداً موحدة لإدارته والتحكم فيه، والثالث: ان المجتمع الفلسطيني شديد الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو يشارك على سبيل المثال، في سوق العمل نفسه. لذلك فإنه، مع عدم قيام دولة ثنائية القومية سيؤدي تطبيق حل الدولتين إلى تبعية الدولة الفلسطينية للدولة اليهودية سياسياً واقتصادياً (يونا،2007،ص25)

أما ما يطرحه الإسرائيليون لحل قضية القدس، فهو إما ضم أحياء القدس العربية ومحيطها إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، مقابل ضم التجمعات الإسرائيلية في القدس الشرقية لإسرائيل، في حين يدعو آخرون لضم القدس الكبرى كاملة لإسرائيل (عاشور،2010،ص121).

ويرى سوفير أن هناك عقبات جوهرية تحول دون التوصل لحلول استناداً إلى المواقف المتشنجة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الذين لن يتنازلوا عن القدس ويقول: عندما نتحدث مع ثلث شعب إسرائيل لن يتنازلوا عن الجدار ولا عن القدس، ولن يكون تقبل لقضية اللاجئين في إسرائيل فلن يعود هؤلاء إلى قراهم ولن يعاد بالطبع 400 ألف دونماً وبالتالي فمن الصعب ان يكون هناك حل(خطيب،2004،ص40).

ويرى أرنون سوفير أيضاً أنه لا يمكن العودة إلى الخط الأخضر وإزالة 200 ألف مستوطن من الضفة الغربية و180 ألف آخرين من القدس، وأن ما فعلناه هو طريق ملتوية كي يبقى 80% من المستوطنين داخل إسرائيل في "إشارة لجدار الفصل ". أو لا يتم إزالة كافة المستوطنات وأن يترك اليهود المناطق الفلسطينية (A,B,C) ولا يمكن القبول بطرق عبر الممرات والطيران الفلسطيني يحلق فوق رؤوسنا، ولا يمكن أن نحرم من "غور الأردن" والحرم الشريف على اعتبار أنه أحد المقدسات الفلسطينية وإذا قبلنا فهذا يعتبر إذلال لا نقبل به. هكذا فكر عرفات ولهذا لم يسرع لتحقيق السلام.لأن السلام الذي سوف يناله هو سلام إذلال باعتقاده (خطيب،2004،ص38). في ظل هذه المعادلة فإنَّ الفصل لتحقيق رؤية حل الدولتين أصبح صعباً جداً ولا يمكن تصوره (بورغ،2011،ص46).

وفي تفسير لحدود الكيان الفلسطيني مع الدول العربية ستكون مفتوحة ومقيدة لحركة الأشخاص والبضائع، ولكنها ستكون مغلقة أمام الهجرة العربية إلى أرض إسرائيل. ومع أن خط الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليس معروفاً بالفعل، إلا أنه يمكن القول بأن تعديلات حدود متفق عليها

سوف تنفذ، بحيث يجري في إطارها ضم غالبية السكان اليهود المقيمين فيما وراء" الخط الأخضر" إلى أراضي دولة إسرائيل(إسرائيل2003،2020،ص44).

أما قضية المياه في الدولة الفلسطينية المقترحة، فيصر الإسرائيليون على السيطرة والرقابة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لدرجة أنهم حين عقدت اتفاقية "أوسلو" مع منظمة التحرير الفلسطينية، حددوا كميات المياه التي تقوم إسرائيل بإمدادها لهذه المدن من أحواض المياه المسيطر عليها من قبل الإسرائيليين وقد قامت إسرائيل ببناء المستوطنات فوق أحواض المياه في الضفة الغربية لتضم سيطرتها على هذه الأحواض. وتمنع حفر الآبار في المناطق(B,C) أما المناطق (A) فيتم الحفر بتنسيق مسبق(عاشور،2010،ص121).

وما لا يؤمنه هذا الخيار هو "إشباع الرغبة" في تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين. كما أنه لا يؤمن إمكان" عودة" لاجئي 1948 لا إلى إسرائيل ولا حتى إلى الدولة الفلسطينية الجديدة بالنسبة إلى هؤلاء الكثيرين الذين هم في أقطار عربية (الدولة الفلسطينية،1990،ص100) مع تباين بعض المواقف في موضوع اللاجئين، حيث كانت رؤية "أولمرت " أن اللاجئين سيتم استيعابهم في الدولة الفلسطينية فقط، لن نسمح بعودة (دخول) لاجئين فلسطينيين إلى دولة إسرائيل(عدوان،2007،موقع أجراس العودة).

ودون الغوص في ملابسات السياسة الإسرائيلية، ورغم إعلان إيهود باراك عام 2000 عن قبوله بالدولة الفلسطينية، وقبول إيهود أولمرت بها عام 2008، وهو ما كرره رئيس الوزراء الحالي نتنياهو، هناك سبعة مواقف سياسية واضحة لا لبس فيها، وقد كررها المسؤولون الإسرائيليون في مناسبات عدة وهي:

1. لا وقف دائم للاستيطان.

2. لا عودة لحدود عام 1967.
3. سيبقى الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن.
4. لا تنازل عن القدس.
5. لا عودة للاجئين إلى الاراضي المحتلة عام 1948.
6. الكيان الفلسطيني المأمول قيامه منزوع السلاح، وليس له سيطره على مجاله الجوي وحدوده خاضعة للمراقبة.
7. الكيان الفلسطيني ممنوعٌ عليه التحالف مع أي كيان سياسي خارجي (عبدالحي،2012،موقع الجزيرة).

الفلسطينيون لن يتمتعوا بحالة " دولة قيد التكوين" ولا دولة " انتقالية". إن هذه الأجندة هي أجندة حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم، الذي أصدر قراراً في المؤتمر العام 2002 ينص على أنه" سوف لا تكون دولة ثانية في أرض فلسطين التاريخية تكون البلاد مفتوحة للهجرة والاستيطان اليهوديين، وإنما مغلقة في وجه العرب الذين سيظلون وفقاً لهذا السيناريو محجوزين في جيوبهم السكنية، ولا يمارسون سوى الحكم الذاتي البلدي والثقافي. سيشهد هذا السيناريو التخلي عن إطار أوسلو وحل السلطة الفلسطينية. وكما تقترح معظم منابر الأحزاب الصهيونية اليمينية، سيحمل الفلسطينيون المواطنة الأردنية ويشاركون في الانتخابات والسياسات الاردنية. وقد يؤدي هذا الى تنفيذ هدف النقل السكاني السائد بين الأحزاب اليهودية اليمينية، وهذا يتضمن تشجيع أو إجبار العرب على مغادرة فلسطين التاريخية والإقامة في بلدان أخرى. وأياً كانت الصيغة، فإن الأجندة الخاصة بإسرائيل الكبرى، التي سيطرت على السياسات الإسرائيلية منذ السبعينيات، ستظل تحول الدولة إلى مجتمع ابارتهايد، مع شبه التأكيد على تصعيد النزاع الإثني– القومي والتدهور الاقتصادي. لا يوجد مجال في هذا لوجود" شعب " شرعي أو نظام مستقر (يفتاحئيل،2012،ص376).

2.3.3.5 المعيقات من الجانب الفلسطيني

فيما يتعلق بحل الدولتين فهو قادم من حقيقة عدم قدرته على توحيد قضايا قطاعات الشعب الفلسطيني ومصيرهم ضمن حل وطني حقوقي واحد .وعادة ما يعجز طرح حل الدولتين عن توفير إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني وهما الفلسطينيين المواطنين داخل إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق قضيتهم ومصيرها بعام 1948 مباشرة وليس 1967. إن حل الدولتين في أحسن حاله قادر على حل مشكلة الفلسطينيين من غير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967 وستكون حتماً على حساب القضيتين الحقيقيتين إذا ما سلمنا بطابع إسرائيل اليهودي (تقرير مركز بديل ،2005،ص4)

يؤمن قليل من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض قانون يحظر المقاومة. والسلطة تعاني من ضعف سياسي وعسكري، وبعكس عرفات، الذي تمتع بثقة معظم الفلسطينيين (وخصوصاً أجهزة الأمن ومؤسسات فتح)، فإن القيادة الحالية مدعومة بنسبة صغيرة من الجمهور. وفيما يتعلق بفرص السلام، يحمل بروز حماس نتيجتين: الأولى، أن الجماعة تضع فيتو على أية اتفاقية دائمة، وهي بالتأكيد لن تقبل أي حل متوقع الآن (أي الحل الذي يضع حداً للصراع وللمطالب الفلسطينية). والثانية، هي أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين بات يؤمن بأنه إذا تركت إسرائيل الضفة الغربية، نتيجة اتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من طرف واحد. فإن حماس سوف تتولى السيطرة على المنطقة، كما فعلت في غزة. ودرجة الاستعداد لقبول المخاطرة في هذا الشأن أصغر بكثير مما كانت عليه العام 2000 (أيلاند،2009،ص 61).

ويشكل الفشل الفلسطيني الذريع في تحقيق مصالحة داخلية، وإصرار طرف فلسطيني على التفاوض رغم اليقين بعدم جدواه، بينما طرف فلسطيني آخر تائه بين تيارات الربيع العربي وارتباطاته التقليدية مع قوى الممانعة (سوريا،حزب الله في لبنان و ايران).

كذلك لا يبدو أن الطرف الفلسطيني لديه تصور واضح لعملية الربط بين قطاع غزة والضفة الغربية عبر أراضي الدولة الإسرائيلية، وهو أمر يجعل تواصل هذه الدولة وترابط أطرافها أمرًا في غاية التعقيد، ويكاد يُعيد نموذج بنغلاديش وباكستان قبل انفصالهما في سبعينيات القرن الماضي (عبدالحي،2012، موقع الجزيرة).

إن طرح حل الدولتين قد يخلف العديد من القضايا دون حل. وهو يتضمن إفراغ (معظم) المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، وإمكانية قيام دولة فلسطينية ضعيفة من المحتمل أن تظل معتمدة إلى حد كبير على إسرائيل، إضافة إلى مسألة تحديد مكانة وحقوق وقدرات الفلسطينيين المواطنين في الدولة اليهودية (المعلنة ذاتياً). هذه ليست مجرد تفاصيل تقنية، وإنما عقبات كبيرة قد تتسبب في استمرار حالة عدم الاستقرار، وتحول دون قيام مجتمعين سياسيين شرعيين. وقد تظهر مشاكل أخرى بسبب الطبيعة الإثنية المحتملة للدولتين، كاستمرار البلاغات والسياسات المعادية لليهود التي قد تقود إلى نمط من التعايش السلمي الإسرائيلي – الفلسطيني المحفوف بالمخاطر(يفتاحئيل، 2012، ص375،376).

لا توجد لدى الفلسطينيين ثقة في نوايا إسرائيل الوفاء بالتزاماتها في اتفاقية دائمة، فالسبب الرئيس لتشككهم يكمن في الطريقة التي تعاملت بها إسرائيل مع قضية الاستيطان، وكما يرى الفلسطينيون ونتيجة لزيادة حجم الاستيطان منذ اتفاق أوسلو، فإن هذا التوسع جعل الاستيطان في الضفة الغربية غير قابل للتراجع عنه، ووفق ذلك فإن تعامل الحكومة مع البؤر الاستيطانية غير المشروعة، جعل

القيادة الفلسطينية، وبالتأكيد "الشارع" الفلسطيني، يعتقد أن إسرائيل غير معنية، أو غير قادرة على التعامل مع القضية (أيلاند،2009،ص 62)

إن السعى الفلسطيني لتحقيق حل الدولتين بات أقرب من أي وقت مضي، وحصول دولة فلسطين على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب كان بمثابة شهادة ميلاد لدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام 1967. والذي أمد الفلسطينيين أيضاً بقوة الحركة السياسية والدبلوماسية ولكن يبقى حل الدولتين مرتبط بقدرة استجابة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لاستحقاقات الحل، رغم وضوح الدور الإسرائيلي الأكبر في تعطيل التوصل لاتفاق نهائي من خلال وضع شروط تجعل من الحل أمراً يستحيل قبوله من الجانب الفلسطيني.

4.5 حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"

تقوم رؤية الدولة ثنائية القومية لتسوية الصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي–الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية.

ورغم عدم وجود تعاريف محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم) كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا .(وقد يكون التعريف الأقرب إلى الدولة ثنائية القومية بكونه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم السياسية التي تكوّن الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني .وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية لذا لا بد من وجود عناصر

أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية .اما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر إليها على أنها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه (تقرير مركز بديل ،2005،ص3).

يشكل مفهوم الشعب مبادئ تنظيمية منافسة للمفاهيم الإثنية التي تستمد منها الأنظمة الإثنية سلطاتها السياسية والأخلاقية الرئيسية. فتكوين الشعب إنما يشكل خطوة ضرورية لتحويل النظام والمجتمع من نظام الحكم الإثني إلى الديمقراطية. كما أن الجغرافيا السياسية للدولة الديمقراطية تعتمد على وضع حدود واضحة للإقليم السياسي المعني الذي يتم فيه تطبيق " قانون الأرض" بالتساوي على جميع الأعضاء وعلى النحو الذي تبينه العديد من الدراسات والنظريات، فإن وجود جماعة مستقرة نسبياً من المواطنين- المقيمين المتساوين، هو شرط ضروري من أجل إقامة مجتمع مدني يعمل في الفضاء الترابي بين الدولة، ورأس المال، والمنزل، ويقيم شبكة من المنظمات والمؤسسات والاحزاب والروابط كأساس للحكم الديمقراطي(يفتاحئيل،2012،ص372).

وتعود جذور هذا السيناريو إلى المفكرين اليهود خلال العشرينيات وبعد ذلك لجماعات يهودية وفلسطينية. وقد ظهر، مؤخراً، اهتمام ملحوظ بين الفلسطينيين بهذا الخيار وبخاصة في إسرائيل والشتات. يمتلك هذا السيناريو القدرة على تكوين" شعب" شرعي في إسرائيل/فلسطين(يفتاحئيل،2012،ص378).

وفي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمسألة فلسطين كانت هناك أيضاً توصية أقلية، قضت بأن تقام في فلسطين/ أرض إسرائيل دولة واحدة على أساس اتحاد (فيدرالية) يضم المجموعات القومية. ولحسن حظ اليهود فقد رفض العرب هذا المشروع، وبذلك مهدوا الطريق أمام تبني قرار التقسيم في العام 1947. ونقول" لحسن حظهم"، نظراً لأن الأغلبية في لجنة الأمم المتحدة أقرت بأن هذا الحل يستجيب

بالفعل لمصالح اليهود الذين عاشوا في تلك الفترة في أرض إسرائيل، لكنه يؤدي بوضوح إلى تقييد هجرة اليهود في المستقبل. ففي ظل تلك الظروف لم تكن إقامة الدولة الواحدة توفر حلاً مرضياً لمشكلة اليهود الذين لم يكونوا وقتئذ من سكان أرض إسرائيل(فلسطين) (غابيزون،2008،ص78).

وقد طُرحت فكرة "الدولة الواحدة" من قبل المفكّر الفلسطيني والعالمي إدوارد سعيد، واقترح لها الرئيس الليبي معمّر القذّافي إسمًا هو "إسراطين" أمّا رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع، فقد هدّد إسرائيل بأنّها إن لم تؤدِّ استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطيني فسوف يطالب بـ"الدولة الواحدة"، هذا عدا بعض المثقفين الفلسطينيين (عودة،2009،موقع الكتروني).

قد يكون ضرورياً هنا طرح السؤال التالي: من هم الذين ينبغي أن يكونوا أعضاء الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني؟ ومن هم المطالبون الرئيسيون بالقوة السياسية في إسرائيل/ فلسطين؟ على المستوى الأساسي، يمكن تسمية ست مجموعات إثنية سياسية رئيسة، تتميز بتواريخها وجغرافيتها المتباينة، والتي تدعي حقها في امتلاك القوة السياسية في إسرائيل/ فلسطين وهي:

- المواطنون اليهود المقيمون في إسرائيل.
- المواطنون الفلسطينيون العرب المقيمون في إسرائيل.
- المستوطنون اليهود في الأراضي المحتلة عام 1967.
- الفلسطينيون المقيمون في الأراضي المحتلة عام 1967.
- الشتات اليهودي.
- الشتات الفلسطيني (يفتاحئيل،2012،ص373).

إن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تعني قيام دولة على حدود فلسطين التاريخية "بحدود الانتداب البريطاني" على فلسطين، يعيش فيها كل من اليهود والعرب، على أساس مبدأ الديموقراطية والمساواة وتستوجب لتحقيق ذلك موافقة الشعبين للعيش طوعاً دون ادعاء أحد ملكية الوطن فهي دولة ليست يهودية وليست عربية، وهنا لا يهم نظام الحكم جمهوري أو برلماني لأن المواطنين عرباً ويهوداً سيتساوون في الحقوق والواجبات مثل حق الترشح والانتخاب ، سيكونون ضمن جيش واحد، وأجهزة أمنية وشرطية واحدة، سيديرون كافة موارد الدولة ومؤسساتها معاً.

1.4.5 الموقف الإسرائيلي من حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".

على الرغم من عدم احتمال وجود توافق عليه من أية جماعة يهودية رئيسة على المدى القريب، نظراً لأنه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة– بمعنى نهاية السيادة اليهودية والانهيار الحاد للسيطرة اليهودية على الأرض والموارد. ونظراً إلى أن قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا باتفاق الطرفين، فإن المعارضة اليهودية الكاسحة ستجعل هذا القرار غير محتمل إلى حد كبير، في هذا الوقت بالذات (يفتاحئيل،2012،ص378).

رغم الدعوات التي أطلقها عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية إلى تبني فكرة الدولة " الثنائية القومية". و عند توجيه اتهام لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق" موشي أرينس" أنه يدفع اتجاه فكرة دولة "ثنائية القومية"، قال إن إسرائيل باتت دولة ثنائية القومية، وفيها 20 في المائة أقليات، وهذه هي الحقيقة. وقالت صحيفة "هآرتس" إن هذا الرأي ليس مقصوراً على الهامش السياسي، وإنما تشارك فيه شخصيات بارزة في حزب الليكود الحاكم وفي المستوطنات .ويشار في هذا السياق إلى أن رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين، كان قد صرح ، بأنه يفضل منح المواطنة للفلسطينيين سكان الضفة الغربية على تقسيم البلاد، بحسبه. وكانت عضوة الكنيست النائبة تسيبي حوطبيلي (الليكود) قد نظمت حملة

في شهر أيار (مايو) 2009 في الكنيست تحت شعار «البديل لحل الدولتين»، وطالبت علانية بمنح المواطنة للفلسطينيين بشكل تدريجي (تقرير،2010،صحيفة القدس).

وقال إبراهيم أبراش أن طرح فكرة الدولة الواحدة يبقى يثير تخوفات الفسطينيين في ظل حالة الضعف الفلسطيني والفصل ما بين غزة والضفة واستمرار تآكل السلطة الفلسطينية في الضفة، وأن تقتصر فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية على الضفة الغربية فقط، وهذا أمر حذرنا منه منذ سنوات ونعتقد بأن مراكز تفكير استراتيجي إسرائيلية تفكر اليوم بهذا الشكل،وما نخشاه أكثر وجود أطراف فلسطينية مستعدة للتعامل مع هذا الحل للضفة ،ونتمنى ألا تكون تصريحات أبو علاء تصب في هذا الاتجاه (أبراش،2012،الحوار المتمدن).

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة الإجراءات الإسرائيلية منذ عامين من خلال تقويض قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و في إجراءات متتابعة من إصدار تصاريح العمل لسكان الضفة الغربية حيث بلغ عدد العاملين داخل الخط الأخضر حوالي مائة ألف عامل ومنح تسهيلات للسكان تشمل الزيارات والسياحة لداخل الخط الأخضر، مع إعادة تشغيل مكاتب الإدارة المدنية في الضفة الغربية.

إلا أن هناك إجماع معلن في إسرائيل من اليسار و اليمين العلماني و المتدين المعتدل و المتطرف ، على رفض فكرة الدولة الواحدة التي ينادي لها بعض الفلسطينيين بين الحين و الآخر. حيث أن الغالبية العظمى إن لم تكن المطلقة من الإسرائيليين تعتبر أن هذا الطرح هو من الناحية العملية هو نهاية إسرائيل ليس فقط كدولة ذات أغلبية يهودية، بل نهاية للمشروع الصهيوني في فلسطين. لذلك لا يوجد جدل في إسرائيل على الرفض المطلق لهذا الطرح. لذا من الأفضل للإسرائيليين أن يقبلوا بدولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية التي احُتلت عام 1967 بما في ذلك القدس و تفكيك كل المستوطنات على قبول خيار الدولة الواحدة، وأهم أسباب الرفض هي:

أولاً: العامل الديموغرافي هو السبب الرئيسي الذي يجعل الإسرائيلي يرفض مجرد التفكير بهذا الخيار. عدد السكان في فلسطين التاريخية سيتساوى مع عدد اليهود في العام 2014 تبعاً لمعلومات مركز الإحصاء الفلسطيني و أن عدد الفلسطينيين سيتجاوز عدد اليهود في العام 2020 ، حيث ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48,2% ، أي نحو 6,2 مليون يهودي مقابل 7,2 مليون فلسطيني. هذا يعني أن الفلسطينيين سيشكلوا أغلبية في أقل من عشرة أعوام.

ثانياً: مشروع الدولة الواحدة يتناقض بشكل كلي مع مشروع الدولة اليهودية ، إسرائيل تسعى إلى انتزاع اعتراف فلسطيني و من ثم دولي على أن إسرائيل هي دولة يهودية، و هي لن تكون كذلك دون الحفاظ على أغلبية يهودية مطلقة، و إذا كان هناك من هو مقتنع بالتنازل عن جزء من فلسطين التاريخية(حدود 1967) فقط من أجل الحفاظ على الغالبية اليهودية و ليس من منطلق التسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: تجربة الإسرائيليين على مدار الصراع ، خاصة في العقدين الأخيرين، و ما رافق ذلك من أحداث دامية، خاصة في الانتفاضة الثانية ، هو الانفصال عن السكان الفلسطينين، لكن دون الانفصال عن الأرض التي يصادرون ما تبقى منها مع بزوغ كل فجر جديد.

رابعاً: إسرائيل تجد صعوبة في تقبل فلسطينيي الداخل و التي لا يتجاوز نسبتهم الخمسة و عشرين بالمئة، فكيف لهم أن يتقبلوا غالبية فلسطينية ضمن حدود الدولة الواحدة؟

خامساً: من الناحية الأمنية، ترفض إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعمل في السوق الإسرائيلي سوى لأعداد محدودة و ضمن شروط و معايير أمنية صارمة، هل ستقبل بسبعة ملايين فلسطيني متساوين في الحقوق و الواجبات؟

سادساً و **أخيراً:** إن إسرائيل تنظر لهذا الأمر على أنه نوع من التهديد الفلسطيني لكي يقبل الإسرائيلي بخيار الدولتين، و ليس ناتج عن استراتيجية فلسطينية لتبني هذا الخيار (ابوزايدة،25/03/2012، معاً).

إنَّ من الأهمية بمكان النظر للدولة ثنائية القومية أنها دولة قائمة على التعايش السلمي بين مواطنيها على اختلاف قومياتهم، وهذا يعني تحول الفكر الإثني اليهودي إلى فكر ديموقراطي يقبل بالمساواة والعدالة وهذا ما لم تثبته سنوات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيلين، فلقد ذهبت إسرائيل إلى أبعد الحدود في إلحاق الظلم والأذى بالشعب العربي الفلسطيني من قتل وتشريد واعتقال وتدمير بيوت و تمييز عنصري، غرس في العقلية الإسرائيلية عقدة الخوف من انتقام فلسطيني في المستقبل، وما يزيد الموقف الإسرائيلي رفضاً للدولة الثنائية تحسبه للخطر الديموغرافي الذي يميل للصالح الفلسطيني في السنوات القليلة القادمة. إلا أنه لا يمكن إغفال القناعة الإسرائيلية بعدم جواز إقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن وإسرائيل. والتي تستدعى البحث عن حلول تفرضها، تلبي الحاجة الإسرائيلية وليست حلول تفرض عليها.

2.4.5 الموقف الفلسطيني من حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية".

حتى تشرين الأول اكتوبر 2000، كانت معظم الرؤية الشعبية تدور حول دولتين قوميتين منفصلتين، لكن ومنذ ذلك الوقت، أخذ حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو (غرينبيرغ،2009،ص41).

إن الارتفاع الجديد بالمطالبة بحلّ "الدولة الواحدة" جاء تعبيرًا عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية في الـ67 نتيجة للتنكّر الإسرائيلي بالأساس لحقوق الشعب الفلسطيني والاستيطان والجدار العازل، ونتيجة لحالة الانقسام الفلسطينية وتعزيز قوّة الحركات الأصولية، وهذه المعوقات صحيحة كلّها. ولكنّ الكلّ

يجمع أنّه رغم كلّ المعوقات فإن إقامة دولة فلسطينية على حدود ال1967 تتطلّب جهدًا أقلّ بكثير من المعركة طويلة الأمد والتي لا يضمن نتائجها أحد. (عودة،2009،موقع الكتروني).

إنَّ هذه الحالة تتطلب استراتيجية فلسطينية جديدة، تقوم بتحويل النضال الفلسطيني من أجل دولتين إلى السعي إلى دولة واحدة تتمتع بحقوق متساوية، في إطار ما يعد الآن دولة أحادية الجانب تحكمها إسرائيل. وتتطلب الخطوة الأولى في هذه الخطة تفكيك السلطة الفلسطينية كما هي مؤسسة حالياً، أو على الأقل إحداث تغيير في وجهة القيادة الفلسطينية. ويجب أن ينتهي دور السلطة الفلسطينية كفاصل بين قوة الاحتلال والناس الخاضعين للاحتلال، سوية مع وهم الحكم الذاتي الواسع الذي تكرسه. فقد أفضى هذا إلى توفير حماية لإسرائيل من مواجهة التزاماتها القانونية كقوة احتلال، لكنه خلق توازياً زائفاً بين الناس الخاضعين للاحتلال وسلطات الاحتلال.

ويجب أن تلتزم العلاقة الجديدة للسلطة الفلسطينية مع إسرائيل بالسعي إلى تحصيل حقوق شعبها الرازح تحت الاحتلال، بما في ذلك الحق في المقاومة السياسية. ويجب أن تقود السلطة الفلسطينية الحملة لإعداد الفلسطينيين للتخلي عن فكرة الدولتين والنضال من أجل الحقوق المتساوية بدلاً من ذلك. ومن دون وسيط مختبئ في الخلف، فإن حقيقة احتلال إسرائيل ستتعرى وسيكون منطق نضال الحقوق المدنية أمراً لا يقبل الدحض (Karmi,2012).

لذا لم يكن الطرح الفلسطيني لحل الدولة الواحدة " ثنائية القومية" نابعاً عن قناعة تعبر عن استراتيجية واضحة لتحول النضال الفلسطيني لتبني هذا الطرح، بل جاء كتبرير لحالة الفشل السياسي والقدرة الفلسطينية على تحقيق حل الدولتين، ومن نافل القول أن هذا الطرح جاء كتلويح بخطر العامل الديموغرافي على إسرائيل إن تم تحقيق حل الدولة الواحدة، وذلك لدفعها للقبول بحل الدولتين، إذا هي عملية تنفيرية من حل الدولة الواحدة وجاذبة لحل الدولتين.

3.4.5 معوقات حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".

فقد أوضح مدى قوة العمليات الأثنوقراطية التي نسفت عملية تشكيل الشعب. تضمن ذلك أولاً وقبل كل شيء اختراق الحدود الإسرائيلية بواسطة احتلال طويل الأمد، واستيطان المناطق المحتلة، وعبر تمكين الشتات اليهودي في جميع المجالات السياسية الرئيسة. كما عملت المواطنة الناقصة للفلسطينيين العرب في إسرائيل، والافتقار إلى أساس قانوني وثقافي من أجل قيام كيان شامل لجميع السكان، على تقليص الرؤية والقدرة على إقامة شعبين: إسرائيلي (مختلف عن يهودي) وفلسطيني. كما أن لدى إسرائيل/ فلسطين إرثاً مؤلماً من التطهير العرقي والعنف والإرهاب والرفض العربي، إضافة إلى اصطفاف طبقي- إثني واستقطاب سياسي إثني، يعمل كله ضد تقوية فكرة الشعب كأساس لمجتمع مدني فاعل وشامل لجميع السكان(يفتاحئيل،2012،ص373).

إن الإقامة الفورية لمثل هذه الدولة قد تكون معرضة لنزاعات حادة، وذلك بسبب التغييرات التي تنجم عن التغيير المفاجئ في إعادة توزيع الموارد الرئيسة(وبخاصة الأرض)، والإسكان، والتشغيل، وبسبب المعارضة العنيفة التي يرجح أن تندلع من جانب أغلب اليهود. ولابد أن نذكر أن النفسية الجماعية اليهودية لا تزال مسكونة بذكريات الإبادة والاقتلاع والخوف، وأن الأمن الاجتماعي وتقرير المصير للأمة اليهودية هو غاية لا يمكن التخلي عنها من قبل معظم اليهود. لذلك، فإن الطرح النظري الديمقراطي لدولة مشتركة قد يؤدي ليس إلى تكوين "شعب" شرعي، وإنما إلى جولات إضافية من العنف المجتمعي (يفتاحئيل،2012،ص380).

فالمعركة من أجل العدل الاجتماعي وتقاسم الموارد والهيمنة هي معركة الغالبية الساحقة من المواطنين، وتُكلّف الشعوب عشرات السنين من الكفاح ودفع الأثمان الباهظة في الأرواح والمقدّرات.

وفي إسرائيل حيث يتشابك البعد الطبقي بالقومي فالمعركة أضنى ومعقّدة أكثر بكثير من دولة أُحاديّة القومية (عودة،2009،موقع الكتروني).

إن "الدولة الواحدة" حتى في تحقيقها النظري، ليست وصفة سحرية لحل مشاكل ستبقى كُبرى، ومنها أن الاقتصاد والهيمنة سيبقيان بيد القيادة الإسرائيلية اليهودية، وربّما تكون الدولة على نسق الاقتراحات الإسرائيلية في منتصف الثمانينيات مثل مشروع "التقاسم الوظيفي" المقترح من قبل شمعون بيرس أو "تحسين شروط المعيشة" المقترح من قبل موشيه آرنس في منتصف الثمانينيات أو المبادرة الأخيرة لبنيامين نتنياهو المسمّاة بـ"السلام الاقتصادي2009 .

ومن الواضح أن عودة اللاجئين ستجعل من إسرائيل دولة ثنائية أكثر ويهودية أقلّ، وهذا يمهّد الطريق بقوّة إلى حلّ" الدولة الواحدة". فلماذا يتم استبدال أولوية هذا المطلب العادل والذي يحوز على شرعية دوليّة كبيرة بأولوية "الدولة الواحدة" التي لا يؤيّدها أحد في المجتمع الدولي (عودة،2009، موقع الكتروني).

كما أن حل الدولتين يقوم على النموذج الأوروبي للدولة القومية، كما يقوم حل الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولايعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أي منهما انتقالاً فعالاً من الحكم الثنائي العسكري. الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي على واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ (غرينبيرغ،2009،ص41).

إن فكرة الدولة الحرة قد تكون جذابة من ناحية المبدأ، ولكنها قد تكون خطيرة أيضا إذا نفذت، فإذا تذكرنا تاريخ الصراع وذاكرته وعدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية لاحتوائه. وسوف يقوم القوميون المتطرفون بعرقلة ذلك بسهولة، باستخدام العنف، وتحريض المشاعر القبلية للخوف من الآخر،

فإنَّ دولة ديمقراطية واحدة سوف تحرض على السباق الديموغرافي، وتعزز المخاوف الديموغرافية المتبادلة. وبدلاً من فتح أفق سياسي لبرنامج جديد وقضايا في المجتمع المدني، مشتركة بين اليهود والفلسطينيين، فإن حل الدولة الواحدة سيعمل على مأسسة التحريض القومي من كل طرف ضد الآخر، وتحييد الفضاء السياسي لإمكانيات المصالح المشتركة. ويبدو أن حل الدولة الواحدة، طرح للتأكيد على الطبيعة غير الديمقراطية للاحتلال العسكري الإسرائيلي والدولة اليهودية، أكثر من كونه يهدف إلى وضع قواعد سياسية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل. إن المؤسسات الديمقراطية الرسمية ليست ضماناً للاستقرار السياسي، بالعكس من ذلك، ففي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية قد تكون الديمقراطية واحدة من مصادر الصراع، بحيث تشجع السباق الديموغرافي و النزاعات حول الهجرة(حق العودة الفلسطيني والقانون اليهودي للعودة). إن دولة ديمقراطية واحدة دون إضافات مؤسساتية سياسية يتوقع أن تعزز تسييس الديانة واستقطاب الاتجاهات القومية الإثنية الأكثر تطرفاً (غرينبيرغ،2009، ص45).

لقد فشلت الفكرة عندما كان الفكر السائد سواء في إسرائيل أو عند الفلسطينيين فكراً يسارياً واشتراكياً ومتفتحاً، فهل للفكرة نصيب من النجاح اليوم في ظل فكر ديني توراتي يسيطر على المؤسسة الرسمية الإسرائيلية ويعم إسرائيل التي تسعى لتكون دولة يهودية خالصة، وفي ظل فكر ديني يتزايد انتشاراً عند الفلسطينيين وفي العالم العربي(أبراش،2012،الحوار المتمدن).

إن خطورة طرح الفكرة اليوم تكمن في تجاوز كل قرارات الشرعية الدولية والعربية، من قرار التقسيم حتى المبادرة العربية وقبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو والتأسيس لشرعية ومرجعية جديدة لا نعتقد أن الوضع الدولي والعربي مستعد وقادر على تأسيسها.

لا شك أنه في حالة فشل كل خيارات التسوية ليس أمام الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق إلا التشبث بأرضهم ولكن فرض وضع الدولة ثنائية القومية يحتاج لنضال لا يقل عن النضال من أجل الدولة المستقلة وهذا يتطلب وجود استراتيجيه فلسطينية واحدة حول هذا الهدف ولا يبدو في الواقع إمكانية وجود هذه الاستراتيجية (أبراش،2012،الحوار المتمدن)

إن حل الدولة الواحدة قد يؤمن إعادة توحيد وتجمع الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويحمل في طياته حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، المستندة إلى القانون الدولي في العودة ، ومعولاً على التفوق الديموغرافي المحتمل ، الذي سيحسم الأغلبية للصالح الفلسطيني، رغم أهمية هذا الطرح ولكنه لم يأت في سياق تغيير موازين القوى بل جاء نتيجة تراجع وضعف سياسي وإذا كان قائماً على ذلك يعني تشريع كل ما قامت به إسرائيل طوال السنوات الماضية من ضم للأراضي الفلسطينية تحت بند قانون أملاك الغائبين بالإضافة لتحديد حقوق المواطنين العرب، لذا فإن على الشعب الفلسطيني أن يحدد أولوياته ليس من زاوية ردة الفعل العفوية بل من خلال دراسة واعية لآفاق الحل العملية.

5.5 السيناريو المتوقع في السنوات القادمة

انطلاقاً من الواقع الحالي الذي تراجعت فيه عملية التسوية، وأمام جملة من الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على تقويض السلطة الفلسطينية، وفي ظل الرفض الإسرائيلي لتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م و إجراءات التهويد لمدينة القدس، بالإضافة إلى إطلاق يد

المستوطنين للقيام بأعمال عدائية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية و ما يوازيه من استمرار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة الذي يعاني الحصار منذ أكثر من خمس سنوات كل هذا أدى إلى ارتفاع وتيرة العنف و دفع إلى فقدان الأمل في تسوية سياسية قريبة.

فإن اتفاق السلام الشامل بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية يأخذ في حسابه احتمال حدوث تراجع عن خطوات السلام، بحيث تعود مجمل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى الصيغة المعروفة قبل اتفاق أوسلو. وفي أعقاب هذا التراجع ستتسع حلبة الصراع، كما أن اتفاقيات السلام مع مصر ومع الأردن قد تلغى، أو قد تصبح مجمدة. ومع ذلك، فإن من الصعب الافتراض بأن تصور" تجدد حالة العداء" سوف يبقى بدون تغيير على مدى الخطة خلال ربع القرن القادم. ضمن جهة سوف يجري توجيه ضغوط دولية على الأطراف لاستئناف التباحث ولإنشاء مسيرة سياسية جديدة، ومن جهة أخرى سوف يتزايد الوعي في تبرير " الثمن" الذي سيجد كل واحد من الطرفين نفسه مطالباً بدفعه من أجله. ولذا يمكن القول بأنه على الرغم من الصعوبات القادمة على الطريق، إلا أن سيناريو السلام سوف يتحقق (مازور،2003،ص 45:44).

هذا السيناريو الأكثر احتمالاً في المستقبل القريب. سوف تتجنب إسرائيل ضم المناطق المحتلة لها(باستثناء الضم غير القانوني لما يتبقى من المستوطنات اليهودية). سوف يساعد ذلك الكيان على التعامل مع الفلسطينيين " عسكرياً في الغالب" باعتبارهم أمة " جارة"، وبذلك يتم تجاوز الحاجة لإشراكهم في السلطة والموارد. وقد يتضمن هذا السيناريو بعض الانسحابات الإسرائيلية المستقبلية من مناطق في الضفة الغربية، على النحو الذي حدث في غزة، بهدف تحسين قدرة إسرائيل في السيطرة على الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم السكانية. قد تتحول السلطة الفلسطينية إلى "دولة انتقالية" ولكنها ستمارس سلطات محدودة فقط في أجزاء متفرقة من المناطق التي ستحتفظ إسرائيل

بسيطرتها عليها. تظل أراضي فلسطين مفتوحة للهجرة والاستيطان اليهودي، ولكنها ستكون مغلقة أمام العرب الذين سيظلون محصورين في جيوب إقامتهم التقليدية بفعل القوة العسكرية والقانون التخطيطي والجدار العازل الجديد. قد تؤدي هذه المجموعة من السياسات والتنظيمات إلى تسريع" النقل الهادئ" للفلسطينيين الذين يقيمون في جيوب معزولة إلى المدن والبلدات الفلسطينية الأكبر. وبكلمات أخرى، فإن هذا الوضع سوف لا يتمخض عن دولتين مستقلتين ولا دولة واحدة تضم إسرائيل/ فلسطين. وكما يتضح فيما سبق، فإن مثل هذه الديناميكيات تؤدي إلى عملية " ابارتهايد زاحف" غير قابلة للاستمرار، وإلى تراجع متزايد عن الديمقراطية، يترافق مع النزاعات الإثنية المتواصلة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والتفتت الداخلي الإسرائيلي (يفتاحئيل، 2012،ص374).

وبالنظر لأجندة حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم، الذي أثبت أنه يولي أهمية كبيرة للقوة العسكرية في التعامل مع الفلسطينيين. الذي يعتبر أن الأولويات لدولة الكيان الإسرائيلي هو الخطر الإيراني ويتجاهل عن عمد القضية الفلسطينية"(ابوزايدة،2012). يعني ان الكيان الاسرائيلي يعمل على إدارة الصراع ولايعمل على إيجاد حلول. ومن الأهمية بمكان إبراز مظاهر المقاومة الفلسطينية التي أحدثت تغير نوعي في الصراع ، فالمقاومة السلمية للاحتلال في مدن الضفة الغربية وما يوازيها من مقاومة عسكرية نوعية في قطاع غزة باتت تشكل قلق أمني إسرائيلي دائم.

وعلى صعيد آخر فإن الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية والتي توجت بقبول فلسطين عضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة وبدعم 138 دولة يعني النجاح الباهر لعرض القضية الفلسطينية وكسب التعاطف والتأييد للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وهذا يعني انحسار الدبلوماسية الإسرائيلية والتي باتت في حالة دفاعية. ومن الجدير بالذكر أن الدبلوماسية الفلسطينية ستستمر في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وما تسببه من إحراج للمواقف الأمريكية

الداعمة للكيان الإسرائيلي و تعرية الموقف الإسرائيلي أمام العالم من خلال رفضه إنهاء احتلال دولة فلسطين.

سوف تدفع مجمل هذه التغيرات إلى ارتفاع أصوات في دول العالم - وتحديداً دول أوروبا- تدعو للمضي في عملية تسوية سلمية لتجنب استمرار الصراع. وفي الكيان الإسرائيلي ستتشكل قوى تدعو إلى الانسحاب من دولة فلسطين للتخلص من الهاجس الأمني المصحوب بالهاجس الديموغرافي.

من أجل ذلك سيبقى الجانب الفلسطيني يمتلك من مقومات القوة والنصر والسير نحو تحقيق أهدافه، فالتشبت بالحقوق والوحدة الوطنية وتوفير فرص الصمود وتنوع الوسائل النضالية سيجبر الاحتلال على الانسحاب خاصة وأن العامل الديموغرافي لايزال يعمل للصالح الفلسطيني وما خطوة الانسحاب الإسرائيلي من غزة إلا ترجمة فعلية لعاملي المقاومة والديموغرافيا.

6.5 الخلاصة

على الرغم من انعدام الحركة نحو تغيير جذري وإنجاز سياسي في ظل السياسة الإسرائيلية المتعنتة والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، سيبقى الطرف الفلسطيني متشبثاً بقرارات الشرعية الدولية التي تدعو للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير و إقامة دولته المستقلة مع حل عادل لقضية اللاجئين وهذا ما يبرر للجانب الفلسطيني تبني طرح الدولتين، رغم ما يحمله هذا الحل من عقبات تضعها إسرائيل تحول دون تحقيقه، في ابتزاز واضح يعكس موازين القوى وقدرتها على فرض الحلول.

وأهم ما يواجه الموقف الفلسطيني من تحديات هو حالة الانقسام التي فصلت قطاع غزة عن الضفة الغربية وعكست انقساماً سياسياً وعدم توحد الكل الفلسطيني حول برنامج نضالي واحد يوفر اجماعاً وطنياً ودعماً عربياً وتأييداً عالمياً، بالإضافة إلى حالة التشتت الفكري والسياسي في طرح الحلول. ولقد سعى الفلسطينيون منذ أكثر من أربعين عاماً لتحقيق حل الدولتين، حشدوا له القدر الكبير من الدعم العربي والعالمي ولقى ترحيباً أممياً واسعاً، وعندما شعر الفلسطينيون بتعثر هذا الحل عاد الفلسطينيون دون استرتجية واضحة لطرح الدولة الواحدة (دولة فلسطينية ديموقراطية واحدة) الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح قبل تبني البرنامج المرحلي في العام 1974م. و" ليس من الحكمة إثارة مخاوف إسرائيل وإنما استدراجها، كما ليس من الحكمة وضع القضية "خارج الشرعية الدولية"، وبالتالي تحييد المجتمع الدولي. ومع كل ذلك لا داعي لتبديد الإنجازات المتحققة على ضآلتها، كما لا حاجة للمخاطرة غير المحسوبة بإعلان تبديل الأهداف والتكتيكات بلا مسوغات واقعية وعملية أو لمجرد الإحساس بصعوبة تحقيق الأهداف" (محيسن،2012،منتدى غزة). فهذا التذبذب في الطرح يشكك في مصداقية الشعب الفلسطيني ونواياه في البحث عن حلول وقدرته على إقامة دولته المستقلة.

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها على النحو التالي:

- التاكيد على المسئولية البريطانية في إنشاء المشكلة الفلسطينية منذ 65 عاماً وذلك من خلال دوره في إحداث التغيرات الديموغرافية لصالح إسرائيل ومنحها الشرعية في إقامة دولة على أرض فلسطين من خلال وعد بلفور و تسهيل الهجرات اليهودية لفلسطين.
- شكل الصراع الديموغرافي أحد أهم مداخل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، حيث أثبتت الدراسة دور الديموغرافيا في رسم السياسات الإسرائيلية وتوجهاتها في العلاقة مع الفلسطينيين.
- أظهرت الدراسة أهمية العامل الديموغرافي في الصراع والذي يعمل للصالح الفلسطيني رغم ما أصاب الفلسطينيين من تهجير وقتل ورغم ما استقدم من هجرات يهودية إلا أن الميزان السكاني أصبح متقارب حيث بلغ عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في العام 2012 م حوالي 5.6 مليون نسمة مقابل حوالي 5.9 مليون نسمة لليهود وسيتساوى الجانبين في العام 2014 من حيث العدد وسيحقق الفلسطينيون التفوق في العام 2030 حيث ستبلغ نسبتهم 58% من مجموع السكان مقابل 40% لليهود.
- يمر الكيان الإسرائيلي حالياً في مرحلة الاستقرار السكاني، حيث تعتمد زيادته السكانية على النمو الطبيعي، لاسيما في ظل تراجع تيارات الهجرة الدولية إليه.
- خطورة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 حيث تسيطر "إسرائيل"– وفق إيمانها بنظرية التمدد الجغرافي– على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الزاخرة بالموارد الطبيعية والمخزون المائي الجوفي، وإحاطة تلك المستوطنات

بجدار يقضم الأراضي الفلسطينية ويحول بعض القرى والمدن لجيوب سكانية تصعب فيها الحياة لدفعهم للهجرة الطوعية منها.

- تتدرج عملية الاستيطان في مدينة القدس ضمن مخطط تهويدي للمدينة وتحفيز أعداد كبيرة من المستوطنين للإقامة فيها لتحقيق التفوق الديموغرافي لصالح إسرائيل وإنشاء وضع يحول دون تسوية الصراع إقليمياً ويقوض مقولة القدس عاصمة لدولتين.
- إن الاستجابة للرؤية الإسرائيلية المطالبة" بيهودية الدولة"، سينهي الحق الفلسطيني في فلسطين التاريخية.
- تتبع السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين داخل الخط الأخضر على تخوفات ديموغرافية، لذا ستتبنى إسرائيل أساليب التي تحرم الفلسطينيين من حرية التنقل والتملك وتطوير مدنهم أسوةً بالسكان اليهود، والتحريض ضدهم لدفعهم للهجرة. فالزيادة السكانية المرتفعة لفلسطينيي الداخل تشكل قلقاً لإسرائيل رغم أن نسبتهم لا تتجاوز 20% من عدد السكان الاجمالي.
- يعتبر خيار حل الدولتين حلاً مقبولاً حسب الشروط الفلسطينية لما حققه من تأييد عربي وعالمي وإجماع فلسطيني، والذي يهدف لإيقاف المد الاستيطاني الإسرائيلي على الاراضي المحتلة عام 1967 وترسيم الحدود، مع السعي لضمان حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيينعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة في أي تسوية سياسية قادمة.

2.6 التوصيات

على ضوء ما جاء في الدراسة يوصي الباحث بـــ:

- مطالبة الحكومة البريطانية بتحمل مسؤولياتها التاريخية التي نجمت عن نكبة الشعب الفلسطيني وإقامة الكيان الإسرائيلي من خلال وعد بلفور وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين.

- التمسك بالقرارت الدولية واعتبارها مرجعيات لا يمكن التنازل عنها ومن ضمنها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم تقديم أي مقايضات سياسية تكون على حساب اللاجئين لأن عودة اللاجئين تعني تحقيق الأغلبية الديموغرافية للصالح الفلسطيني.
- عدم تفكيك ملفات المفاوضات والتسلح بقرار عضوية دولة فلسطين بصفة مراقب في الأمم المتحدة للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس.
- التأكيد على التعامل مع مدينة القدس ذات الأهمية الإسلامية والمسيحية على انها أراضي فلسطينية محتلة في العام 1967 ويسرى عليها ما يسرى على الاراضي المحتلة 1967 ورفض تقسيم المدينة.
- استمرار النضال الفلسطيني في" إسرائيل "من خلال البرلمان الإسرائيلي" الكنيست"، وذلك عبر أعضائه العرب والمناصرين لقضاياهم من الأحزاب والأعضاء اليهود اليساريين، لتحقيق المساواة ولإبطال جوانب التمييز المختلفة تجاه فلسطينيي 1948.
- إنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد عمل كافة الفصائل الفلسطينية ضمن برنامج وطني مشترك وإصلاح وإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في برنامج سياسي واحد يمنح الزخم والقوة لأي عملية سياسية.
- تفعيل قضية اللاجئين ومطالبة المجتمع الدولي بالوقوف أمام مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم العادلة والذين يعيشون في الشتات في ظروف صعبة جداً لا تهدد وضعهم الاجتماعي فحسب بل طالت أمنهم الشخصي في ظل المتغيرات الإقليمية والثورات العربية الجارية.

- الرفض الفلسطيني المطلق للاعتراف "بيهودية إسرائيل"، لما فيه من خطورة واضحة على الفلسطينيين العرب داخل الخط الأخضر وما له من مخاطر على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
- التشبث بحل الدولتين لما يحققه من إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ويحد من التوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي الفلسطينية في العام 1967م.
- أنْ تقوم السلطة الفلسطينية بوضع سياسات جديدة لإنشاء مدن فلسطينية جديدة تحد من الكثافة السكانية في بعض المناطق مثل مدن قطاع غزة وعدم ترك مناطق مفتوحة بمحاذاة المستوطنات والحدود الإسرائيلية.

المراجع

أولاً: المراجع والمصادر العربية

الكتب السماوية

القرآن الكريم: سورة الإسراء. سورة المجادلة.

التوراة: سفر التكوين، سطر 6،7،8. المزامير، المزمور 137 ، سطر 1-9.

الكتب:

1. إبراهيم، يوسف (2004):التحول الديموغرافي القسري في فلسطين.باحث للدراسات، بيروت.
2. أبو ستة، سلمان (2001):"حق العودة مقدس وقانوني وممكن". المؤسسة العربية للنشر، بيروت.
3. أبو لغد، جانيت (1972)"التحول الديموغرافي لفلسطين – تهويد فلسطين" مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
4. أبوستة، سلمان (2001):"اللاجئون الفلسطينيون الواقع الراهن والحل".المركز القومي للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، غزة.
5. اشتية، محمد (2009):" موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية". المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة فلسطين، الطبعة الثانية.
6. أفنيري، أريه (1986) دعوى نزع الملكية. الاستيطان اليهودي .. والعرب 1878-1948، ط1، ترجمة شريف البرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
7. أيلاند،غيورا (2009):" إعادة التفكير في حل الدولتين". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية-مدار. العدد 34.
8. البديري، هند (1998):" أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. جامعة الدول العربية.القاهرة.
9. بيستروف، يفغينيا وسوفير،أرنون (2011):"إسرائيل ديمغرافيا2010-2030:في الطريق نحو دولة دينية".ترجمة سليم سلامة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار،رام الله فلسطين.

10. توفيق، محمود (1978):"البعد المكاني والبعد الزماني ،الفلسطينيون في الوطن العربي".معهد البحوث والدراسات العربية.القاهرة.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011):" كتاب فلسطين الإحصائي السنوي "– رام الله – ديسمبر كانون أول.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012) : كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012 رقم14 " رام الله – فلسطين.

13. حجازي، احمد (2004):" سؤال الإسرائيليين وجوابهم". الأهرام ، القاهرة.

14. حداد،معين (2002): أرض لاتهدأ،الرهانات الجيوبوليتيكية، ط 1.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

15. الحوراني،عبدالله (2001): اللاجئون: قضية وموقف. المركز القومي للدراسات،غزة– فلسطين، الطبعة الأولى.

16. رياض،عادل (1991):" الحدود والكيان السياسي للدولة الفلسطينية ،، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها". معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

17. زريق، إيليا (2003): الديموغرافيا والترانسفير. طريق إسرائيل إلى اللامكان.مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55.

18. زيتونة، محمد وطوقان، صبحي (بدون):" فلسطين ضحية المؤمرات". الوكالة العربية للنشر،الإسكندرية.

19. سعيد، أدوارد (1994): غزة وأريحا– سلام أمريكي. دار المستقبل العربي، القاهرة.

20. السنبل، عبد العزيز (2003م)": استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية. الرياض، مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود.

21. السهلي، نبيل (2004): "فلسطين أرض وشعب،اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

22. شاش، طاهر (1999): مفاوضات التسوية النهائية، دار الشروق، القاهرة.

23. شبير، امتياز (2008):"جدار الفصل وآثاره على مستقبل الأراضي الفلسطينية". جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة.

24. شعبان، خالد (2001):" دور الأحزاب والحركات العربية لفلسطيني 1948في النظام السياسي الإسرائيلي 1976-1995".معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة.

25. صالح، حسن (1996): جغرافيا فلسطين، برنامج التربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

26. الصوراني، غازي (2012):" معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات". ملف منشور على الشبكة العنكوبتية.

27. عامر، محمد (2002):" تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.الطبعة الاولي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

28. العساف، صالح (1996):" المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية " العبيكان، الرياض.

29. العلي، ابراهيم (2010):" الإرهاب الصهيوني تجاه الأرض الفلسطينية.. قانون أملاك الغائبين نموذجاً". تجمع العودة الفلسطيني واجب.فلسطين.

30. عليوة، السيد (1988): إدارة الصراعات الدولي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

31. غابيزون، روت (2008):"تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية" في تعبير " دولة يهودية وديمقراطية". مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي – مدار. العدد 31-32.

32. الغريرى، عبد العباس (2003):" البيئة والجغرافيا السياسية" . دار الصفا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،عمان.

33. غرينبيرغ، لويس. (2009):"الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني1.2.7دول: رؤية المستقبل". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد34.

34. القاسم، أنيس (2007):" جدار الكارثة ، الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية". مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.

35. قيطة، محمد (2001):" المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة". معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

36. الكيالي، عبد الوهاب(1985):" موسوعة السياسة- الجزء الرابع". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى ، بيروت.

37. الكيالي، عبدالوهاب (1990): تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة العاشرة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

38. الكيلاني،اسماعيل (1994):"الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي".المكتب الإسلامي.الطبعة الثانية، بيروت.

39. لومارشان، فيليب،وراضي، لميا (1998) .إسرائيل / فلسطين غداً" أطلس استقرائي"، ترجمة يوسف ضومط، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

40. مازور، آدام و وآخرون :(2003):" الخطوط الشاملة لإسرائيل في سنوات الالفين– إسرائيل2020 ". المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، رام الله.

41. ماضي، عبدالفتاح (1999):" الدين والسياسة في إسرائيل". مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى. القاهرة.

42. المسيري، عبد الوهاب (2003) .في الخطاب والمصطلح الصهيوني، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.

43. مصالحة، نور الدين (1992):" طرد الفلسطينيين 1882-1948"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،الطبعة الأولى ، بيروت.

44. مصالحة، نورالدين (2001):"إسرائيل الكبرى والفلسطينيون _ سياسة التوسع 1967-2000". ترجمة خليل نصار. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت.

45. معتوق، سمير (1992):" الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية. دار البشير، عمان الأردن.

46. مقلد، إسماعيل. (1979): الاستراتيجية والسياسة الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

47. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990):" وجهات نظر إسرائيلية وغربية". الدولة الفلسطينية ، الطبعة الأولى، بيروت.

48. ميعاري، محمود (1997): "دليل إسرائيل· العام، التركيب السكاني"·مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

49. نيوف، صلاح (2008): "جيوبوليتيك البحر المتوسط: قراءة في كتاب ييف لاكوست". أرموند كولان، باريس.

50. النشرة الإحصائية (2012):" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" رام الله 10/مايو ايار.

51. وزارة التخطيط (1997): الأطلس الفني لمحافظات قطاع غزة. الإصدار الأول، ، غزة فلسطين.

52.يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافة حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله.

التقارير

1. تقرير الزيتونة (2010):" تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة ،17، بيروت.
2. تقرير الزيتونة (2010):" تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة ،17، بيروت.
3. تقرير الزينونة (2012):" مستقبل الدولة الفلسطينيةفي ظل حل الدولتين ".إعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نشر في موقع النبأ. تاريخ التصفح 4/11/2012.
4. تقرير بديل (2005): "حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة هولندا، تشرين ثاني2005 .
5. تقرير مركز بديل (2005):" حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، نوفمبر تشرين ثاني.
6. تقرير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011):" حل السلطة الوطنية: المبررات– التبعات– المحاذير مع تركيز على الأبعاد الاقتصادية. 28– نوفمبر تشرين الثاني.
7. حيدر، رندة (2012):"عشرة أعوام على جدار الفصل". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تقرير.

الدوريات ،المجلات والجرائد:

1. إبراهيم، يوسف (2006):" الجدار العازل في الضفة الغربية دراسة في الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والجيوسياسية". مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 45-46.
2. عامر،عدنان (2007):" الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين – الرؤية التاريخية والسلوك السياسي".تجمع العودة الفلسطيني واجب.دمشق.

3. إسماعيل، عباس (2010): تأثير الواقع الديموغرافي علي يهودية الدولة. مجلة العودة،العدد29 السنة الثالثة، شباط/ فبراير.

4. البابا، جمال (2003):"الجدار الفاصل". مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 11-12.

5. البابا،جمال (2004):" الهاجس الديموغرافي في إسرائيل". مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 15+16.

6. ابوعمرو، أكرم (2010): "الاستيطان الإسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا إستراتيجية تحكمها الايديولوجيا"، الحوار المتمدن، العدد3010.

7. بدوي، منير (1997): "مفهوم الصراع" مجلة دراسات مستقبلية". مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط،العدد 3.

8. بركات، نظام (1988):" الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى.

9. التفكجي، خليل (1995): تهويد القدس حقائق وأرقام، الدراسات الفلسطينية، العدد 22، ربيع.

10. تيم، سعيد (1990):" الهجرة اليهودية إلى فلسطين: التحدي والمواجهة، شؤون عربية،القاهرة، ديسمبر.

11. تيم، سعيد (1986):"البعد الديموغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي" شؤون فلسطينية،الأعداد 156-157.

12. الحياة الجديدة. (2011):" الإحصاء: الاستيطان تضاعف أربع مرات العام الماضي".العدد5534، 30/مارس اذار.

13. حيدر، عزيز (2007):" سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين". قضايا إسرائيلية،27 ، مدار.

14. خطيب، فراس (2004):" فزاعة الخطر الديموغرافي".المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد16.

15. غابيزون، روت (2008):" تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية " في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية".قضايا إسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 31-32.

16. خطيب، فراس (2004):"مقابلة مع أرنون سوفير بعنوان لاحل بيننا! إسرائيل قد تصبح دولة ديكتاتورية. مجلة قضايا سياسية، المركز الفلسطيني للدراسات، مدار – رام الله، فلسطين،العدد 16.

17. خليفة، أحمد (1999):" المهاجرون الروس في إسرائيل.مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد38.

18. راينهارت، تانيا (2004):" إسرائيل فلسطين وسبل إنهاء حرب ١٩٤٨ ، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، الطبعة الأولى. دمشق.

19. روس، دنيس (2004):" السلام المفقود". جريدة الأيام، العدد، 136، تاريخ 13/10

20. زريق، إيليا (2003):"الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللامكان". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد55. بيروت.

21. سمحة، موسى وآخرون (1986): الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة –سلسلة الدراسات والاتجاهات،عمان، تشرين الثاني /نوفمبر .

22. الشرقاوي، فواز .(2007):" السكان اليهود في فلسطين –دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق20 ".سلسلة الدراسات الإنسانية،مجلة الجامعة الإسلامية، غزة،العدد الثاني.

23. شلحت، أنطوان (2008):" تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية " في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية".قضايا إسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 31-32.

24. شنهاف، يهودا (2009):" زمن الخط الأخضر". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. العدد34.

25. صحيفة الأيام (2007): "الإسرائيليون ما زالوا مختلفين حول نتائج حرب 1967 بعد 40 سنة من شنها".العدد 4092، 9/ يونيو حزيران.

26. الصوراني، غازي (2012):" معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات". ملف منشور على الشبكة العنكبوتية.

27. ظاهر، بلال (2007):"تساحي هنغبي: التسوية التاريخية. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.العدد 28.

28. ظاهر، بلال (2012):" هناك قضية لاجئين واحدة هي قضية اللاجئين من الشعب العربي الفلسطيني في العام 1948". موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار تاريخ التصفح 26/10/2012 .

29. عاشور، عمر (2010):" حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تعارض المفاهيم- الحلول البديلة". مجلة قراءات استراتيجية، العدد ،السادس ، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.
30. عبد العال،حسن (2001):" الجيوبولتيكا الإسرائيلية- المدخل إلى "جيوبولتيكا الحرب الإسرائيلية". مجلة الفكر السياسي / العدد : 13-14.
31. عبد الكريم، إبراهيم (1997): مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شؤون عربية، العدد 90،حزيران.
32. عليان، نور الدين (1997): مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً، مجلة صامد، العدد 108، نيسان.
33. عياش، سعيد (2012):" الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بأمن إسرائيل القومي جسيم للغاية".المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار. الثلاثاء 27/11/2012 الموافق 13 محرم 1434 هـ العدد 295 السنة العاشرة.
34. غابيزون، روت (2008):"تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح "يهودية" في تعبير "دولة يهودية وديمقراطية"".قضايا إسرائيلية،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد 31-32.
35. كرباج، يوسف (2011):" إطلالة على المنهج الكمي والكيفي في علم السكان(الديموغرافيا)". معهد إبراهيم ابو لغد للدراسات الدولية- جامعة بيرزيت، معهد علم الإنسان الاجتماعي، الأكاديمية النمساوية للعلوم.
36. كرباج، يوسف (1999):" خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين- إسرائيل".مجلة الدراسات الفلسطينية،بيروت،العدد38.
37. مرسي، مصطفى (2005): "البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية،العدد 121.
38. مقصود، كلوفيس (2010):" معنى النكبة"،صحيفة الشروق.العدد471، 17مايو/أيار.
39. منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان (2003):" تقرير بعنوان خلف الجدار الفاصل". مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، (ترجمة عكاشة، زهير)، العدد 11-12.
40. يوسف، أيمن (2009): اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد الخامس عشر.

41.يونا، يوسي (2007):"إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات، مدار .العدد27.

المقابلات

أبوزايدة، سفيان (2012):" مقابلة شخصية أجراها الباحث بعنوان الصراع الديموغرافي الإسرائيلي الفلسطيني عبر البريد الإلكتروني ومن ثم مقابلة شخصية.

المؤتمرات:

1. بارود، نعيم (2008):" البعد الجغرافي لنكبة عام 1948" بحث مقدم إلى (مؤتمر ستون عاماً على نكبة فلسطين) والذي عقدته كلية الآداب بالجامعة الإسلامية في شهر مارس 2009. غزة.
2. التفكجي، خليل (2006):" حول الديموغرافيا وجدار الفصل ومشاريع الاستيطان في تهويد القدس". جاءت محاضرة مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس بتاريخ 19 كانون الأول 2006 في قاعة كمال ناصر في جامعة بيرزيت التي حضرها عدد من طلبة وأساتذة الجامعة، وذلك ضمن سلسلة برنامج المحاضرات العامة.
3. حمامي، وليد (2007):" حق العودة والقانون الدولي ".المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، مايو أيار 2006، منشورات التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة ، الطبعة الأولى، غزة- فلسطين.
4. شعت، علي (2003): أبعاد الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي وتحدياته الديمغرافية. المؤتمر العلمي الأول، الصراع الديمغرافي العربي الصهيوني في فلسطين خلال القرن العشرين، 22 ذو القعدة 1423هـ الموافق 21 يناير 2003. جامعة القدس المفتوحة، خانيونس. ص 113-153.
5. محيسن، تيسير (2012):"هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية" خياراً واقعياً؟".مؤتمر منتدى غزة الخامس للدراسات والسياسات والاستراتيجية، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية- البحث عن خيارات". مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. المنعقد في غزة بتاريخ 7/11/2012 .

المواقع الإلكترونية

أبراش، إبراهيم (2012):" ماوراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين".موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012.

http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

غبريال، كمال (2010): العرب وإسرائيل وصراع الديموغرافية. إيلاف.تاريخ التصفح،12.06.2012

(http://www.elaph.com/Web/opinion/2010/9/593617.html,)

نائف، نبيل (2008): نحن والآخر والصراع. فلسطين المستقبل.تاريخ التصفح، 18.06.2012.

(http://www.palestinefuture.net/news.php,)

مراد، محمد (2011): الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا. موقع الجيش اللبناني.تاريخ التصفح،10.06.2012.

(http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=27051,)

العادلي، حسين (2003): تعريف الصراع.الحوار المتمدن.تاريخ التصفح،02.07.2012

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5545)

المسيري، عبد الوهاب (1988):" الاستعمار الاستيطاني الصهيوني: أهدافه وآلياته وسماته الأساسية".تاريخ التصفح،04/08/2012.

http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG7/GZ2/BA1/MD2/M0017.HTM

السهلي، نبيل (2012):" إسرائيل الآن وحتى عام 2030".موقع الزيتونة.تاريخ التصفح،20/10/2012

http://www.alzaytouna.net/permalink/16555.html#.UJAPBnVmIqI17/05/2012

السهلي، نبيل (2012):" يهودية "دولة إسرائيل" ومعضلة الديموغرافيا".صحيفة المستقبل،العدد4379،24 حزيران /بيروت، تاريخ التصفح 15/10/2012.

http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=527437

تقرير مركز المعلومات الوطني (2012):"الهجرة اليهودية وبداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني" تاريخ التصفح 12/09/2012.

http://www.idsc.gov.ps/arabic/population/jewish.html

موقع الأونروا (2010):" عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في 31 /ديسمبر/ 2010.

www.un.org

عمرو، أكرم (2010):" الاستيطان الإسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا إستراتيجية تحكمها الأيديولوجيا. موقع دنيا الوطن، تاريخ التصفح 2012/9/7.

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/05/21/198753.html

عبد العاطي، صلاح (2007):" الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948".الحوار المتمدن- العدد 1833

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817

عبد الحي، وليد (2012):" الدولة الفلسطينية ... الممكن والمحتمل والمأمول، مركز الزيتونة، تاريخ التصفح 2012/10/2.

http://www.alzaytouna.net/permalink/15227.html#.UJWmqXVmIqI

بنيامين، نتنياهو (2009): خطاب في جامعة بار إيلان في تل أبيب "منشورة على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تاريخ التصفح 2012/10/27

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a

بتسيلم (2012): مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، موقع بيتسيلم ،تاريخ التصفح 2012/9/27.

http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics

صحيفة القدس (2012):" الاستيطان في المناطق الفلسطينية يعرض الأغلبية اليهودية للخطر". موقع صحيفة القدس، تاريخ التصفح، 2012/10/8.

http://www.alquds.com/news/article/view/id/369998

وكالة وفا (2011): "خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة". وكالة وفا، تاريخ التصفح 2012/9/18.

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=113772

التفكجى،خليل (2010):"القدس تواجه صراعاً ديموغرافياً مع إسرائيل" موقع جريدة الأهرام. تاريخ التصفح 13/10/2012.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=310626&eid=1488

حزب الليكود (2012):" تصريح مسجل فيديو لبنيامين نتنياهو2012/10/23" موقع حزب الليكود تاريخ التصفح 30/10/2012.

https://www.likud.org.il

فيوليت، داغر (2009):" تهويد وإغلاق مؤسسة الأقصى- مهمة تقصى حقائق في القدس الشرقية 2008". موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان . تاريخ التصفح 22/10/2012.

http://www.achr.nu/art637.htm

أبو زايدة، سفيان (2012):" القدس في ذكرى احتلالها " موقع سما نيوز . تاريخ التصفح 8/8/2012.

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=129289

تقرير (2010):" هدم المنازل الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". موقع معهد الأبحاث التطبيقية – القدس تاريخ التصفح 23/9/2012

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2313

تقرير بيتسيلم (2011):" سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية". تاريخ التصفح 2012/8/24.

http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

كتاب، أيلين (2006):" آليـــات التكيــف والمواجهــة". جريدة حق العودة . العدد 18، تاريخ التصفح 2012/9/20

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08

الشيخ، ماجد (2010):" قانون الولاء وأسرلة الأرض تطبيقات يهودية الدولة".موقع دنيا الوطن. تاريخ التصفح 8/10/2012.

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/10/30/213035.html

تقريـر (2008):" الحقـائق تتحـدث عـن نفسـها-اللامسـاواة بـين العـرب واليهـود تصـل إلـى عنـان السـماء فـي كـل المجالات".موقع مركز الأسرى للدراسات. تاريخ التصفح 13/8/2012.

http://www.dirasat-aclp.org/arabic/index

تقرير (2010):" خطة ليبرمان لحل الصراع: تجريد عرب48 من الجنسية الإسرائيلية ونقلهم إلى دولة فلسطينية" موقع دار الحياة.تاريخ التصفح 6/9/2012.

http://international.daralhayat.com

تقرير (2007):" البدو في دولة إسرائيل". موقع الكنيست الإسرائيلي. تاريخ التصفح 3/9/2012.

http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/bedouim_arb.htm

جبارين، يوسف (2012):" علم أسود فوق العليا". موقع دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات.تاريخ التصفح 14/10/2012.

http://www.dirasat-aclp.org/arabic/index.asp?i=650

ستيفن رسو شندل: "السياسة السكانية الإسرائيلية، وتأثيرها على السياسة العامة وحقوق الإنسان الفلسطيني ".

http://www.irmgard-coninx stiftung.de/fileadmin/user_upload/pdf/Population_Politics/PopPolitics/Rousso-Schindler.pdf

ماوريتسيو سكاينو :"الديموغرافيا، والأقليات، والهجرة وعوامل جغرافية سياسية جديدة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"جامعة تريستي، إيطاليا.

موسوعة مقاتل الصحراء

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/geography/sec258.doc_cvt.htm

بورغ ،أبرهام (2007):" تعريف إسرائيل كدولة يهودية سيكون مفتاح نهايتها، ومن غير الممكن أن تكون ديمقراطية. موقع عرب 48،تاريخ التصفح 28/9/2012.

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=46023

إسماعيل، عباس (2010):" فلسطينيو 48 بعد 62 سنةً من الاحتلال فلسطينيو 48: من مواجهة "الأسرلة" إلى تحدي "يهودية الدولة" موقع مجلة العودة، تاريخ التصفح 20/10/2012.

http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=38&MenuID=88

بشارة، عزمي (2009):" الاستيطان وخيارات الفلسطينيين". موقع الجزيرة، تاريخ التصفح 7/10/2012.

http://www.aljazeera.net/programs/pages/d707ef58-9024-41fc-b614-d8e32d2b2fd4

محارب، عبد الحفيظ (2011):"يهودية الدولة...الفكرة، الدولة، وإشهارها".موقع الراية تاريخ التصفح 12/9/2012.

http://www.raya.ps/ar/articles/801617.html

عريقات، صائب (2012):" سنحافظ على خيار حل الدولتين" موقع الرسالة.تاريخ 8/11/2012.

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=61631

موقع زمان برس (2012):مقابلة الرئيس محمود عباس "الاعتراف بفلسطين يحفظ مبدأ حق الدولتين".موقع zamnpress.تاريخ التصفح 10/11/2012.

http://zamnpress.com/zamn-news

القنصلية الأمريكية القدس

http://www.america.gov/st/mideastpeace-

(الفلسطينيون،2011،موقع وزارة الخارجية البريطانية).

/http://www.fco.gov.uk/ar

عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة.

http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

موقع القنصلية الأمريكية بالقدس (2009):" خطاب الرئيس الامريكي باراك اوباما في جامعة القاهرة، 4 حزيران/يونيو.. تاريخ التصفح 2012/11/20.

http://www.america.gov/ar/middleastpeace.html

خريطة الطريق : موقع القنصلية الأمريكية بالقدس. تاريخ التصفح 2012/11/20.

http://www.america.gov/st/mideastpeace

عبد الحي، وليد (2012):"الدولة الفلسطينية... الممكن والمحتمل والمأمول" موقع الجزيرة للدراسات.تاريخ التصفح 26/10/2012.

http://studies.aljazeera.net/reports

عدوان، بيسان (2007):"اتجاهات جديدة في الخطاب الإسرائيلي"، مؤتمر هرتسليا. موقع أجراس العودة.تاريخ التصفح 27/10/2012.

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2084&table=articles

تقرير القدس (2010):" شخصيات إسرائيلية تدعو إلى تبني فكرة الدولة "الثنائية القومية" موقع جريدة القدس، تاريخ التصفح 6/11/2012.

http://www.alquds.com/news/article/view/id/189381/sort/views+asc/perPage/20/page/463

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية

- Al-Astal, Kamal, M (2003): the Palestinian Israeli demographic conflict, the first scientific conference, the twentieth century Arab-Zionist demographic conflict in Palestine, Al- Quds Open University, Khanyunis Educational Region.
- Central Bureau of Statistics :(2012).
  http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/sep/20/one-state-solution-palestinians-israel
  http://www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?ID=321
- Karmi, Ghada (2012):" Palestinians need a one-state solution". Guardian. Reading date:5/11/2012.
- Kruger, Martha (2005):" Israel: Balancing Demographics in the Jewish State" Migration Information Reading date 3/10/2012.
- Odi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, eds. (2009):"The power of inclusive exclusion: anatomy of Israeli rule in the Occupied Palestinian Territories ,New York: Zone Books.

- Population, Religion (2011):" Statistical Abstract of israel " Central Bureau of Statistics.
- press release.(2012):" On the Eve of Israel’s 64th Independence Day – Approximately 7.881 Million Residents ". Israeli Bureau of Statistics.
- Yiftachel, Oren (2009):" Ghetto Citizenship: Palestinian Arabs in Israel". Mada Center for Applied Research,Haifa.
- Sandole, Dennis (1993): “Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution. edited, Manchester and New York: Manchester University Press.

- כהן، הלל (2000):" "נוכחים נפקדים" של פליטים הפלשתינים בישראל מאז 1948". לאור، המרכז לחקר החברה הערבית בישראל. ירושלים.(كوهن، هليل (2000): "" الغائبين الحاضرين "اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ عام 1948". ضوء، ومركز المجتمع العربي في إسرائيل. القدس).
- ביסטרוב ،יבגניה .סופר، ארנון (2010):"ישראל דמוגרפיה 2010-2030 בדרך למדינה דתית. קתדרת חייקין לגאואסטרטגיה אוניברסיטת חיפה.(بيستروف، يفغيني. سوفير،أرنون (2010): "ديموغرافيا إسرائيل 2010 -2030 نحو دولة دينية" الدراسات الجيوستراتيجية جامعة حيفا).
- פורשר، אפרת (2012): יותר מ־350 אלף מתנחלים ביו"ש، ישראל היום .(فورشر، افرت(2012): " أكثر من 350 مستوطن في الضفة الغربية" صحيفة إسرائيل اليوم).
- בריור، (2003):" הידיעות האחרונות. 2003/4/17(برئور، (2003): صحيفة يدعوت احرنوت. 2003/4/17).